الجمهـــورية الجزائـــرية الديمقراطيـة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
جـامعة محمـد خيضـــر – بسكـــرة –
كـلية العلـــوم الاقتصـادية والتجـارية وعلـوم التسيير
قسـم: العلوم التجاريـــة

الـمـــــوضـــــوع

تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مذكـرة مقدمـة كجـزء من متطلبات نيل شهـادة المـــاستر في العلوم التجارية

تخـــصص: ماليـة وتجـارة دوليـة

إعداد الطـالـب:

- خالدي محمد عدنان

الأستاذ المشرف:

- قريد عمر

رقـم التسجيل:	*2019.....*
تـاريخ الإيداع	*.....*

شكر وتقدير

إن الحمد والشكر لله أولا على كل النعم، وعلى توفيقه لي في تقديم هذا البحث على هذه الصورة والذي ألهمني الصبر والثبات و مدني بالقوة و العزم و أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث و أخص بالذكر الأستاذ المشرف " قريد عمر" على توجيهاته وإرشاداته القيمة منذ البداية والذي لم يبخل علينا بمعلوماته ونصائحه وحسن متابعته التي مهدت لي الطريق لإتمام هذا العمل.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير و العرفان لكل أساتذتنا في قسم العلوم التجارية

الإهـــــداء

الى أغلى من في الوجود

التي حملتني وهنا على وهن فتعبت علي في الصغر ومدت لي يد العون في الكبر

إلى التي أهدت لي دعاءها ورضها، إلى أمي الحنون حفظها الله.

إلى من يعجز اللسان ويجف القلم عن وصف جميله الذي أنبتني نباتا حسنا وكان

لي سراجا منيرا أبي الفاضل أطال الله في عمره.

إلى كل الإخوة والأخوات.

إلى كل الأصدقاء دون إستثناء

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

إلى كل من مد لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا متمنيا أن يكون في المستوى المطلوب.

ملخص:

حظي الاستثمار الاجنبي المباشر بإهتمام مختلف دول العالم في السنوات الأخيرة الماضية، وأن يصنع له مكانة مهمة بين وسائل التمويل الدولي الأخرى، وتبعا لهذه الأهمية التي يكتسبها، تنافست الدول على جذبه من خلال تحسين مناخها الإستثماري و إصدار قوانين و تشريعات مشجعة للمستثمر الأجنبي وضمان حمايته، و انتهاج سياسات اقتصادية و مالية و إستثمارية متكاملة تسير المناخ الإستثماري بصفة عامة و الإستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة.

تهدف هذه الدراسة الى تقييم الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية في الجزائر الهادفة الى تهيئة مناخ إستثماري ملائم قادر على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

توصلت دراستنا الى ان سياسات الاستثمار المعتمدة في الجزائر لا تكفي لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر فهناك ما يغطي فعاليتها و هو ضعف باقي مكونات المناخ الإستثماري في الجزائر خاصة البنية التحتية و المؤسسية و التي من الضروري أن تكون متطورة و تعمل بالتكامل مع باقي مكونات المناخ الإستثماري، كما أن حصة الجزائر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر غير كافية مقارنة بالإمكانيات المتاحة فيها، ما يدل على أن الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتهيئة مناخها الإستثماري غير كافية.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الإستثماري، التمويل، النمو الإقتصادي.

Abstract:

Foreign direct investment has attracted the attention of various countries of the world in recent years, and was able to make him an important place among other international financing, and following its importance, most of the world is competing to attract FDI, by improving their investment climate, and pass laws that encourage its movement and ensure its protection, and especially adopt economic, financial policies and policies of investment that are integrated, which mange the investment climate in general and FDI in particular.

The aim of this study is to assess the measures taken by the public authorities in Algeria aimed at creating an appropriate investment climate capable of attracting foreign direct investment in Algeria.

our study showed that the investment policies approved in Algeria are not enough to attract FDI, there is that which covers their efficiency, which is the modesty of the remaining components of the climate investment in Algeria, particularly infrastructure, wish must be developed and integrated with the rest of the investment climate components.

In addition, the share of Algeria FDI flows are insufficient compared to the opportunities available to them, which proves that efforts by Algeria to create the investment climate are not enough.

Keywords: foreign direct investment, Investment climate, Finance, Economic growth.

قـــــائمـــة

الجـــداول

قائمة الجداول

الرقـم	البيـــــان	الصفحة
01	العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للاستثمارات الأجنبية	**27**
02	مكونات مؤشر كوف للعولمة	**41**
03	درجة المخاطر القطرية و درجتها المئوية	**43**
04	تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال فترة (1970-1979)	**64**
05	تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال فترة (1980-1989)	**65**
06	تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال فترة (1990-2017)	**67**
07	قيمة المشاريع الإستثمارية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2017)	**70**
08	التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2002-2017)	**72**
09	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال فترة (2002-2017)	**75**
10	اجمالي الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2017)	**86**
11	معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة (2000-2017)	**90**
12	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2009-2017)	**93**
13	تطور رصيد سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2001-2017)	**95**
14	تطورات حجم الإحتياطلت الدولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	**98**
15	ترتيب الاقتصاد الجزائر في المحاور الرئيسية لمؤشر التنافسية العالمية بين (2016-2017)	**100**

قـــــائمـة

الأشـكـــال

قائـمة الأشكال

الـرقـم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مصادر التمييز الإحتكاري للشركات متعددة الجنسية	21
2	دورة حياة السلعة ومراحل تطورها	24
3	تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال فترة (1970-1979)	64
4	تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال فترة (1980-1989)	65
5	تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال فترة (1990-2017)	68
6	تطور قيمة المشاريع الإستثمارية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2017)	71
7	التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2002-2017)	73
8	توزيع عدد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب القطاع	74
9	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2017	76
10	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2017)	87
11	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017)	88
12	معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة (2000-2017)	90
13	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2009-2017)	93
14	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2001-2017)	96
15	تطورات حجم الإحتياطلت الدولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	98
16	أهم العوامل المعيقة لبيئة أداء الأعمال للجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة (2017-2018)	105

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
ملخص الدراسة باللغة العربية	
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
فهرس المحتويات	
مقدمة عامة	أ- و
الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الثاني: أهمية و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	6
المطلب الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	9
المطلب الرابع: خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر	11
المبحث الثاني: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر	13
المطلب الأول: الأثر على ميزان المدفوعات و النقد الأجنبي	13
المطلب الثاني: الأثر على الوضع التكنولوجي	14
المطلب الثالث: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على العمالة	16
المطلب الرابع: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التخفيف من الفقر في الدول النامية	17
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	19
المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق	19
المطلب الثاني: نظرية دورة حياة المنتج	25
المطلب الثالث: نظرية الموقع و نظرية الموقع المعدلة	25
المطلب الرابع: نظرية الحماية	27
خلاصة الفصل	30

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لمناخ الإستثمار	
تمهيد	32
المبحث الأول: ماهيــة مناخ الاستثمار و محدداته و مؤشراته	33
المطلب الأول: ماهيــة مناخ الاستثمار	33
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي و الدولة الأم	36
المطلب الثالث: المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار	39
المبحث الثاني: مكونات مناخ الاستثمار	43
المطلب الأول: المحددات الاقتصادية	43
المطلب الثاني: المحددات القانونية	46
المطلب الثالث: المحددات السياسية	48
المطلب الرابع: الإطار العام لمناخ الاستثمار الجيد	49
المبحث الثالث: مناخ الاستثمار في الدول النامية	51
المطلب الأول: خصائص اقتصاديات الدول النامية	51
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار في الدول النامية	55
المطلب الثالث: سياسات مقترحة لتحسين مناخ الاستثمار	57
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
تمهيد	62
المبحث الأول: تطورات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	63
المطلب الأول: فترة 1970-1989	63
المطلب الثاني: فترة 1990-2017	66
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي و الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	72
المبحث الثاني: الإطار القانوني و المؤسسي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	77
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر	77
المطلب الثاني: أجهزة تطوير الإستثمار في الجزائر	82
المبحث الثالث: المؤشرات الاقتصادية في الجزائر	85
المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الداخلية	85
المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية الخارجية	92

المطلب الثالث: وضع الاقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية العالمية	**99**
المبحث الرابع: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**104**
المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية	**105**
المطلب الثاني: المعوقات السياسية و الإدارية و القانونية	**110**
خلاصة الفصل	**114**
خاتمة عامة	**116**
قائمة المراجع	**120**

مـــــقدمـــة

عـــامـــة

مـقدمـــة

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تطورات جديدة و عديدة واسعة الأبعاد، حيث تسعى كل دولة لتحقيق معدلات أكبر من النمو الاقتصادي و زيادة حجم المبادلات المالية الدولية والتي من أبرزها الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر مصدرا من مصادر التمويل الدولي و أداة ضرورية وفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بفعل التقدم العلمي و التكنولوجي الذي خلق تحولات غير مسبوقة أثرت على عوامل الإنتاج و الذي تتميز به الاستثمارات المتدفقة إلى مختلف دول العالم و التي ساهمت في توطيد العلاقات الإقتصادية بين الدول المتقدمة و الدول النامية.

إن الإستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بالبيئة التي يعمل فيها وعلى جميع جوانبها و التي تعرف بالمناخ الاستثماري، لذا عملت العديد من الدول على تهيئة مناخها الاستثماري ليكون محل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تسهر على تنشيط استثماراتها وتوسيعها حسب ما يلائم أهدافها قصد فرض مكانتها وسط دول العالم، و ذلك من خلال تحسين العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية وغيرها التي تعتبر من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

والجزائر تعتبر واحدة من هذه الدول التي عملت على تحسين مناخها الاستثماري لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والاستفادة من مزاياه، و ذلك بإتباع سياسات اقتصادية مناسبة، بالإضافة إلى سن قوانين و تشريعات تمنح حوافز و امتيازات للمستثمرين الأجانب و تزيل كل الحواجز و العراقيل التي تواجههم، و التي من أهمها قانون النقد والقرض. بالإضافة إلى إنشاء هياكل إدارية مكلفة بترقية ودعم الاستثمار، و التي تشجع المستثمرين الأجانب على توطين استثماراتهم فيها.

1- إشكالية الدراسة:

و بناءا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية موضوعنا وطرحها في التساؤل الآتي:

هل يشكل مناخ الاستثمار في الجزائر بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

و على ضوء هذا التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما المقصود بالمناخ الاستثماري؟ وماهي مقوماته؟

2- هل تعكس قيمة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الإمكانيات و الفرص الاستثمارية في الجزائر؟

3- ماهي نقاط الضعف في مناخ الاستثمار في الجزائر و التي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية ؟

2- فرضيات الدراسة:

1- يتجلى مفهوم المناخ الاستثماري في كونه يجمع بين مختلف العوامل التي تؤثر على الاستثمار، وبالتالي التأثير على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية.

2- تجذب الإمكانيات الاستثمارية الضخمة في الجزائر أحجاما معتبرة من رؤوس الأموال الأجنبية.

3- يعتبر كل من الفساد و البيروقراطية و التمويل من اكبر العقبات التي تواجه المستثمرين الأجانب.

3- أسباب اختيار الموضوع

ثمة أسباب متعددة دفعتنا لاختيار هذا الموضوع والبحث فيه، من بينها:

- الإهتمام المتزايد بالإستثمار الأجنبي المباشر في مختلف دول العالم.
- التعرف على واقع ومناخ الاستثمار في الجزائر.
- قلة الدراسات التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر و مناخه الاستثماري.

4- أهمية الدراسة

- كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتحولات اقتصادية عميقة.
- المكانة البالغة الأهمية التي يحتلها الاستثمار والمناخ الاستثماري في اقتصاد الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.
- أهمية وضرورة توفر سياسات ملائمة تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلىمحاولة إسقاط ذلك على واقع الجزائر.

5- أهداف الدراسة

- عرض و تقديم الإطار الفكري و النظري لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون.
- التعرف على ركائز البيئة الاستثمارية، والجهود المبذولة لتهيئة مناخ استثماري ملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من حيث حجمه و توزيعه القطاعي وتوزيعه الجغرافي.
- الوقوف على حالة المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال عرض بعض القوانين الإصلاحات الاقتصادية والمؤشرات المساهمة في تحسينه.
- إبراز أهم الصعوبات و المشاكل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

6- حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تتمثل في دراسة وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الحدود المكانية: إخترنا أن تكون دراستنا التطبيقية على الجزائر.

الحدود الزمنية: إمتدت حدود الدراسة من 1970 إلى 2017 وكان سبب إختيارنا لهذه الفترة هو وفرة المعلومات حول تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، كما ركزنا على الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017 و ذلك لتحليل مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر.

7- المنهج المتبع

المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي، حيث إعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لإبراز المفاهيم المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة الى المنهج التحليلي من خلال عرض و تحليل بعض الجداول المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

8- الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

الدراسة التي قام بها عمر يحياوي، سياسات الإصلاح الاقتصادي و تحديات المناخ الاستثماري بالدول العربية

(دراسة حالة الجزائر مصر تونس)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

تهدف هاته الدراسة إلى تقييم مدى تحقيق سياسات الإصلاح الاقتصادي لمناخ استثماري ملائم في الدول الثلاث في ظل التطورات الراهنة. وخلصت الدراسة إلى تسجيل الجزائر لتحسن طفيف في مؤشرات الأداء

الاقتصادي و مؤشرات الحوكمة ومناخ الاستثمار، قابلة استقرار نسبي في تونس في نفس المؤشرات بينما سجلت مصر تراجعا فيها، في المقابل تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الثلاث خلال فترة الدراسة.

الدراسة الثانية:

الدراسة التي قام بها ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة،2007.

حاولت هذه الدراسة إعطاء تحليل شامل وكامل لمناخ الاستثمار في الجزائر سواء من الناحية المحلية أو الأجنبية ,وكذا ألمت بجوانب الاستثمار في مختلف القطاعات بما فيها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و إبراز مدى قدرة الدولة الجزائرية على توفير مناخ جيد وملائم يساعدها في النمو والتقدم على المستويين.

ليصل بذلك الباحث إلى جملة من النتائج أهمها:

– أهمية الاعتماد على الاستثمار الوطني ومحاولة توزيعه على مختلف ولايات الوطن ,لأن ماهو موجود حاليا تمركز هذا الاستثمار في مناطق محددة فقط ,وهذا لقلة موارد الاستثمار في بعض المناطق الأخرى.

– ضعف المؤسسات الرسمية منها والغير رسمية وهذا لعدم مواكبتها للتحولات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد الوطني.

– أهمية دور الدولة في تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار من أجل رفع معدلات النمو لديها، سواء من الناحية السياسة أو الاقتصادية أو القانونية.

الدراسة الثالثة:

الدراسة التي قام بها بيوض محمد العيد، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب، 2010-2011، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى فائدة و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة في تدعيم إتباع نهج التنمية المستدامة ورفع معدلات نموها من خلال مقارنة و تحليل وضع دول المغرب العربي بصفة خاصة كونها المثال المدروس ومقدار القيمة المضافة التي تنجز عن استقطاب مثل هذه الاستثمارات على التنمية المستدامة باعتبار أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة واحدة من أهم العوامل المساعدة للدول النامية في تحقيق الأهداف التنموية لها ثم الاعتماد على الجمع بين المنهج الوصفي و التحليلي لسرد مختلف التعاريف و المفاهيم حول

الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، التنمية المستدامة و العلاقات المتبادلة بينهم والمنهج الإحصائي المقارن في الفصل الأخير قصد القيام بمقارنة تحليل مختلف الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر على جوانب وأبعاد التنمية المستدامة في الاقتصاديات المدروسة، أهم ما نميز الدراسة هو التعرف على جوانب استفادة دول المغرب العربي من الاستثمارات الأجنبية التي استقطبها ومدى عملها على تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة فيها.

الدراسة الرابعة:

الدراسة التي قام بها رفيق نزاري, الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس والجزائر والمغرب وذلك من خلال الفترة 1991-2005، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، توصل فيها إلى ما يلي من نتائج:

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قد ساهم بشكل فعال في زيادة الصادرات وتأثيره الايجابي على رأس المال البشري وذلك بإعتبار أن النسبة الكبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مركزة في قطاع الطاقة خاصة المحروقات من خلال الاستثمار في مشروعات الاكتشاف الإنتاج النقل والتكرير.

9- هيكل الدراسة

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول منها الفصل الأول يشمل الإطار النظري الاستثمار الأجنبي المباشر وفصل الثاني يتمثل في الإطار المفاهيمي لمناخ الإستثمار، بالإضافة إلى فصل ثالث خصص لواقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول: تم تطرق فيه إلى النظرة العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث مباحث حيث تضمن المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر, أما المبحث الثاني يتمثل في آثار الاستثمار الأجنبي المباشر، والمبحث الثالث تحت عنوان النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي لمناخ الإستثمار, وتضمن في المبحث الأول مفاهيم عامة حول مناخ الاستثمار من حيث ماهية مناخ الإستثمار من تعريف و مبادئ و أهمية و أهداف، بالإضافة إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي و الدولة الأم و كذا المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار, أما المبحث الثاني خاص مكونات مناخ الاستثمار الذي يستعرض كل من المحددات

الاقتصادية و المحددات القانونية و المحددات السياسية، بالإضافة إلى الإطار العام لمناخ الاستثمار الجيد, أما المبحث الثالث فخصص لمناخ الاستثمار في الدول النامية الرئيسية وذلك بعرض خصائص اقتصاديات الدول النامية بالإضافة إلى معوقات الاستثمار في الدول النامية و سياسات مقترحة لتحسين مناخ الاستثمار.

الفصل الثالث: فتم التطرق فيه إلى واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وبدوره يضم أربع مباحث حيث أن المبحث الأول يبرز تطورات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. أما المبحث الثاني فنتطرق فيه إلى الإطار القانوني و المؤسسي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أما المبحث الثالث فنتطرق إلى المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، أما المبحث الرابع فتمثل في معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصـل الأول

الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر موضوع تنافس بين الدول ليس فقط منها المتقدمة بل حتى النامية لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المضيفة في ظل التحولات المعروفة بإسم العولمة، مما جعل الكثير من الاقتصاديين محل الاهتمام بهذه الظاهرة، محاولين تفسيرها و تحديد أشكالها و عوامل انتقاله من خلال دراستهم المتعددة و المختلفة المناهج، إلا أن الاهتمام قد تزايد نتيجة عولمة النشاط الاقتصادي و زيادة دور الشركات متعددة الجنسيات في إعادة هيكلة الإنتاج العالمي و التجارة الدولية و عمليات نقل التكنولوجيا في ظل عالم شهد فيه التكامل و التحرير المالي و تقدم تكنولوجيا المعلومات.

وتعتبر الآثار المحتملة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الأهمية بمكان، ذلك أن الدول تتنافس فيما بينها من أجل استخدام هذه الإستثمارات فتقوم بمنح الحوافز المختلفة، وتقديم شتى أنواع التسهيلات و المزايا المختلفة و توفير المناخ المناسب لاختيار الإستثمار في هذه البلدان، هذا وقد تعددت النظريات التي تحاول تفسير ظاهرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و الأسباب الكامنة وراء قيامها والعوامل المؤثرة في قرارات الشركات للاستثمار خارج أوطانهم الأم.

ومن أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

أصبح إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر محور إهتمام الكثير من الإقتصاديين والمفكرين و كذا الحكومات والدول المضيفة، و قد زاد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة من طرف الدول النامية والتي تظهر بشكل بارز في الزيادة الملحوظة التي شهدتها في نصيبها من الإستثمارات الأجنبية، ويرجع ذلك إلى اتجاه العديد من الدول نحو التحول للأخذ باقتصاديات السوق لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

ومن أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية خصصنا المبحث الأول لدراسة الإستثمار الأجنبي المباشر، و سنعرض فيه كل من تعريفه، أهدافه وأشكاله و خصائصه.

المطلب الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد حظي الإستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الباحثين الاقتصاديين و المنظمات و الهيئات الدولية نتيجة للمزايا التي يقدمها، و من تم قد تعددت المفاهيم المرتبطة به، و الدراسة التالية تتعرض لأهم تلك المفاهيم.

أولا: تعاريف بعض الباحثيين الإقتصاديين

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من الباحثين والمفكرين والاقتصاديين نورد منها كالتالي:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتحويلات المالية التي ترد من الخارج في صورة عينية أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروعات و تحقيق أرباح، و عادة ما تضمن الدول لهذه الإستثمارات تحويل أرباحها و دخولها للخارج في حالة نجاحها و تحقيق فائض اقتصادي من جراء نشاطها داخل البلاد و ذلك مقابل ما تسهم به هذه الإستثمارات من توفير الموارد و الخبرات و نقل التكنولوجيا. [1]

كما يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الإستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. ويتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، الثاني: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع. [2]

[1] سمير أبو الفتوح، دور القوانين و التشريعات في جذب الإستثمار في الجزائر،الكتب العربي للمعارف،القاهرة، مصر، 2015، ص10

[2] عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2013، ص16

و عرف آخرون الإستثمار الأجنبي على انه "تدفق الخارج للموارد الاقتصادية بهدف استخدامها من قبل الغير، و تشمل على القروض و المساعدات و الاكتتاب في الأسهم و المشاركة مع رأس المال الوطني في إنشاء المشروعات المختلفة في البلد المضيفة لتلك الإستثمارات. و قد عرفه الدكتور حسين عمر علي على انه "استخدام المدخرات المحلية في تكوين رؤوس أموال حقيقية جديدة في دولة أجنبية، كإنشاء فروع لشركات أجنبية الذي أصبح يأخذ شكل الشركات المتعددة الجنسيات.[1]

و يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر على انه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعية إستخراجية أو تحويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويكون حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الإستثمارات.[2]

ينطوي الإستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الإستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في ادارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.[3]

ثانيا: تعاريف بعض الهيئات و المنظمات

1. تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية (O.C.D.E)

عرفت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الأوروبية، الإستثمار الأجنبي المباشر على انه: "كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية (حكومية) أو خاصة، كل مجموعة من الاشخاص الذين لديهم علاقة (ارتباط) فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، هي عبارة عن مستثمر اجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر و يعني ايضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي".[4]

[1] سعيدي يحيى، الاستثمار الأجنبي المباشر، اثراء للنشر و التوزيع، الاردن،2013،ص71-72

[2] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر و التوزيع،عمان، الاردن، ص32-33

[3] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2001، ص13

[4] عبد الكريم كاكي، ، مرجع سابق، ص21

2. تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

الاستثمار الأجنبي المباشر في ادبيات المنظمة العالمية للتجارة يسمح باجراء التبادل بين السلع و الخدمات على المستوى الدولي، اي يساعد على تنمية التجارة الدولية، كما يعمل على تنشيطها، ولكن لايمكن ان يحل محل صادرات الدولة.[1]

3. تعريف صندوق النقد الدولي (FMI)

الذي يعتبر ان الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الاستثمارات الدولية " هو يعكس هدف حصول الكيان (عون الاقتصادي)، في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقامة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المصلحة، إضافة تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في الإدارة المؤسسة"[2].

4. تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):

عرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (U.N.C.T.A.D) الاستثمار الأجنبي المباشر على انه استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة و المستثمرين الاجانب، و قد يسعى هؤلاء المستثمرون عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو تنتمي إلى البلد المضيف، تعود ملكيتها بالكامل لهم، وقد يشاركهم في هذه الملكية وطنيون أو أجانب.[3]

5. تعريف المؤسسة العربية لضمان الإستثمارات

الإستثمار الأجنبي المباشر حسب المؤسسة العربية لضمان الإستثمارات، هو مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة إنتقال رؤوس الأموال الإستثمارية إلى الأقطار المستقبلة لتعظيم الأرباح، كتحقيق المنافع المرجوة بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار، أو نشاط إستثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة و القرار.[4]

---

[1] نفس المرجع ، ص21

[2] عبد لمجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، المطبوعات الجامعية، الجزائر2003، ص251.

[3] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق ، ص33

[4] سعد محمود الكزار، الإستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على الأقطار النامية، الملتقى الدولي حول النمو الاقتصادي في البلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر – فندق الأوراسي، يومي 14و15 نوفمبر 2005،ص02

من خلال قراءتنا لتعاريف المفكرين والباحثين الاقتصاديين، كذا لتعاريف المنظمات والمؤسسات والبيئات الدولية نستخلص التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر:

هو هجرة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى ويحدث عند امتلاك شخص أو مؤسسة من دولة ما أصولا في دولة أخرى من أجل المشاركة أو إدارة هذه الأصول(الملكية واتخاذ القرار)، مع إمكانية استفادة الدول المضيفة من التكنولوجيا الحديثة، المهارات التسييرية المصاحبة لتلك الإستثمارات.

ومن التعاريف السابقة نستخلص تعريف شامل للاستثمار الاجنبي المباشر وهو انه اقامة مشروع استثماري بتكوين مؤسسة اعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى. مع امكانية تملك حق الادارة والتحكم في كل عمليات المؤسسة الأجنبية، إضافة الى حق ملكية المؤسسة.

المطلب الثاني: أهمية و اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر

يتمتع الإستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبرى في اقتصاديات الدول المضيفة حيث:

- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي، خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك أي مداخيل من مصادر طبيعية واقتصادياتها تعتمد على الاستدانة من العالم الخارجي فقط.
- يعمل الإستثمار الأجنبي المباشر على الرفع من القدرة التنافسية لاقتصاد البلد المضيف، ويظهر ذلك في مدى قوة ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات، وبذلك يعتبر مصدرا من مصادر العملة الصعبة مما يساهم في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات.
- مساهمة المشروع في تحقيق فوائد مشترية له وللدول المضيفة، سواء عن طريق الاستخدام الفاعل لمواردها، أو مقابل تحقيق أرباح بينية سواء للمستثمر أو للدولة المضيفة بحيث تحقق في النهاية تحركا ملحوظا في عجلة الاقتصاد.[1]
- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة طبيعتها و النادرة في هذه الدول و ذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات، و تشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.

[1] مختار بونقاب، زواويد لزهاري، أثر المناخ الإستثماري على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر)،مجلة الدراسات التسويقية و إدارة الاعمال، العدد1، الجزائر، 2008، ص91

- المساهمة في خلق فرص العمل و في رفع إنتاجية هذا العنصر و بالتالي الحد من مشكلة البطالة.
- رفع معدل الإستثمار في الدول النامية من خلال تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و من خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية او الأنشطة المكملة و من ثم ارتفاع عوائد الملكية و هو يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات و بالتالي الإستثمارات.
- انتشار الآثار الايجابية على المستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية و الخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية و كفاءة أداء الشركات الأخرى، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة. [1]
- الإستثمار يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير و هذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين التي تجذب سنويا ما يعادل 40 مليون دولار. وهذا يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد جذب المزيد من التدفقات الإستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في صادرات السلع و الخدمات مما يجذب استثمارات جديدة وهكذا وهذا ما يؤدي إلى معالجة في ميزان المدفوعات و زيادة الحصيلة من العملة الأجنبية.[2]

ثانيا: أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل الأهداف التي تسعي الدول النامية إلى تحقيقها ، من وراء إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في:

تبحث البلدان عن جذب الإستثمارات الأجنبية كاستخدامها في تسريع النمو الاقتصادي كذلك بتهيئة الظروف لانسيابها نحوها و الاستقرار فيها، كما أن المستثمر يسعى من وراء توظيف أمواله إلى تحقيق الفائدة. و عموما يهدف الإستثمار الأجنبي المباشر إلى:[3]

1- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات)، و ذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع و التركيز على اقلها مخاطرة و التنويع في مجالات الإستثمار لكي لا تنخفض قيمة موجوداته (ثرواته) مع مرور الزمن يحكم ارتفاع الأسعار و تقلبات السوق لان المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي و يجنبه الخسارة.

[1] أميرة حسب الله محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية كوريا الجنوبية، تركيا، مصر, الدار الجامعية، مصر،2005، ص20-21

[2] عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، إدارة الإستثمار الأجنبي، دار الوفاء لدنيا للنشر و طباعة، الاسكندرية، مصر، 2016، ص124-125

[3] حرية المخطارية، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، اقتصاد دولي ، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، 2016-2017،ص12-13

2- البحث عن التموقع و التمركز بالقرب من مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، ذلك تعظيما لأرباحه و تقليلا لتكاليف الإنتاج، فالمنافسة العالمية بين المستثمرين الأجانب أصبحت تفرض عليها السيطرة على مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، حتى يتسنى لها السيطرة على الأسواق الدولية.

3- البحث عن الوسائل و سبل لاختراق الأسواق الدولية، فاغلب أسواق دول موطن المستثمرين الجانب تشبعت منتجات هذه الشركات، فأصبح لزاما عليها ايجاد أسواق جديدة لتصريف فائض إنتاجها و بدون هذه الأسواق ستحكم على نفسها بالزوال.

4- الاستفادة من الايدي العاملة الرخيصة، فتكلفة الايدي العاملة في الدول الاصلية للمستثمرين باهظة و أجور العمال مرتفعة، مما يجعل هذه الشركات تفضل الاستقرار في البلدان المضيفة لهذه الإستثمارات.

5- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج و الخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي.

6- نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج و التسويق.

7- الاستفادة من الاعفاءات الجمركية و التخفيضات الضريبية و مختلف التسهيلات التي تقدمها حكومات البلدان المضيفة، و ذلك في اطار تشجيع قدوم رؤوس الأموال الدولية.

8- الاحتكار و هو هدف المستثمرين الاجانب أو الشركات المتعددة الجنسيات.

9- تعمل الإستثمارات الأجنبية على ربط اقتصاديات الاقطار النامية باقتصاديات الاقطار المتقدمة الصناعية الكبرى الامر الذي يمكن هذه الاخيرة من ممارسة الضغوط السياسية و الاقتصادية لتحقيق مطالبها، كما يؤدي هذا الارتباط إلى تعرض الاقطار النامية للصدمات و الازمات الاقتصادية التي تتعرض لها الاقتصاديات المتقدمة من وقت لآخر.

10- تغير البنيان أو الهيكل الاقتصادي و نقله من طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق الإنتاج المتطورة.

11- تلعب الإستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مهما في رفع القدرة التصديرية للبلد، مما يدعم ايجابيا رصيد ميزان المدفوعات، من خلال تدفق العملة الصعبة من الخارج إلى الداخل.

المطلب الثالث: اشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

يحتوي الإستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال منها:

اولا: الاستثمار المشترك

الاستثمار المشترك هو إحدى مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس مال المشروع بل تتعداه أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والمعاملات التجارية.

بالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من اكبر أنواع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الآخر في الاقتصاد الوطني، إضافة لمساعدة هذا النوع من الاستثمار في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين، وقد عرفت منظمة الأنكتاد هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة للإنتاج في الخارج، أما الفرع الأجنبي المملوك كليا أو جزئيا في المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير محدودة التي مقرها الدولة المضيفة والتي تملك حق المشاركة في الإدارة.[1]

ثانيا: الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

تمثل مشروعات الإستثمار المملوكة للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، وقد اتجهت الدول النامية في الآونة الأخيرة إلى منح الفرصة للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا، لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط، وذلك بعد أن كانت تتردد بل وترفض التصريح بذلك، خوفا من التبعية الاقتصادية. وتفضل الكثير من الشركات الأجنبية هذا النوع من الإستثمار كون الشركات الأجنبية الأم تقوم بإنشاء شركات فرعية تملكها كليا وتسيطر عليها كاملة، بينما تتردد الدول النامية كثي ا ر في قبول مثل هذه الشركات لأسباب واضحة تتعلق بالتبعية الاقتصادية، الآثار السلبية الناجمة عن حدوث أزمة في الدول الأجنبية الأم.[2]

[1] فليح حسين خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص192-193

[2] بلال لوعيل، دور ارتفاع اسعار النفط في تنمية الإستثمارات العربية البينية مع اشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص21

ثالثا: الإستثمار في المنطق الحرة (مناطق التجارة الحرة) :

تسعى معظم دول العالم إلى جلب الإستثمارات باعتبارها محركا ديناميكيا لاقتصادها، فقيام المناطق الحرة يعد عاملا من العوامل التي تلجأ اليها الدول و خاصة النامية لجذب و تشجيع الإستثمارات الأجنبية و الوطنية الهاربة و ذلك لما تقدمه تلك المناطق من تسهيلات و امتيازات كالحوافز الضريبية أو الجمركية و عمالة رخيصة نسبيا تمكن الشركات المستثمرة في زيادة قدرتها التنافسية و من ثم تحقيق عائد اكبر.[1]

رابعا: مشروعات أو عمليات التجميع Assembly operations

تاخذ هذه المشروعات شكل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي – و الامتلاك الكلي الأجنبي حيث يكون العمل في نطاق اتفاقية بين الطرفين، الأجنبي بصفته صاحب مواصفات قياسية أو علامة تجارية لمنتج معين (كومبيوترات مثلا) لتجميعها لتصير منتج نهائي في البلد المضيف.و في بعض الحالات فان مشروعات التجميع تاخذ شكل المشروعات المشتركة أو المشروعات المملوكة للمستثمر الأجنبي كليا، و يترتب على ذلك وجود المزايا و العيوب الموجودة في هذين الشكلين للاستثمار على مشروعات التجميع سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الطرف المحلي، اما إذا كان المشروع الإستثماري التجميعي على شكل عقد أو اتفاقية بين الطرفين لا تتضمن اي مشاركة أجنبية بشكل أو بآخر، فإن هذا النمط يكون مشابه لانماط الإستثمار الأجنبي غير المباشر في مجال الإنتاج.[2]

خامسا: الإندماج و الإستحواذ (الاستيلاء/الاحتواء) :

يقصد بالإندماج (fusion) إتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين جديد، أما الإستحواذ (acquisition) فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالإستلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي و تذوب الثانية، ولقد أصبحت عمليات الإندماج و الإستحواذ سمة بارزة، حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية، وزيادة إمتدادها الجغرافي، وتوسع حصتها في السوق العالمي، كما تعرف بشركة تسيطر على شركة أخرى و ذلك بالإستحواذ على 50% من رأسمالها على الأقل، وتشكل عمليات الإندماج و الإبتلاع سمة مميزة لنشاط الشركات العابرة للقوميات.[3]

[1] لطيفة كلاخي، اثر السياسة المالية في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة بعض دول MENA، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية، مصر، 2017، ص102

[2] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص46-47

[3] كاكي عبد الكريم، مرجع سابق، ص28-27

سادسا: التحالف الإستراتيجي [1]

تهدف الشركات متعددة الجنسيات من إقامة التحالفات الإستراتجية إلى المحافظة على التكامل و التنسيق فيما بينها و تحقيق المصالح المشتركة و تعزيز قدراتها التنافسية و التسويقية و الاستفادة من مزايا بعضها البعض في جميع المجالات.

و يمكن تعريف التحالف الاستراتيجي على أنه تعاون بين شركتين أو مجموعة من الشركات لتحقيق جملة من الأهداف و المصالح المشتركة من خلال العقود و الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المعنية و من أشهر التحالفات نجد تحالف الكارتل الذي يعبر عن اتفاق عدة مؤسسات على التعاون لاحتكار السوق مع احتفاظ كل مؤسسة باستقلالها الإداري و المالي، و من الأمثلة البارزة عن تحالف الكارتل نجد الأوبك OPEC الذي يعبر عن تجمع الشركات البترولية المنتمية إلى أكبر الدول المصدرة للنفط على المستوى العالمي، و تحالف التروست الذي يشير إلى تجمع عدة منشآت تخضع إلى إدارة موحدة بحيث تندمج هذه المنشآت إما أفقيا أو عموديا أو ماليا.

المطلب الرابع: خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر

نتطرق في هذا المطلب إلى مختلف خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل في ما يلي:

- يتجه الإستثمار الدولي للدول المضيفة إذا كان العائد الصافي على الإستثمار في الخارج بعد خصم معدل المخاطر اعلى منه على الإستثمار في الداخل اي بلد المستثمر، و في حالة تساوي المعدلين بين دولتين مضيفتين فسوف يكون القرار على اساس المخاطر الإضافية و قيمة العملة المحلية و حرية تحويل الأرباح و احتمالات التدخل الحكومي في الإستثمار الدولي الوافد.

- تتجه الإستثمارات الدولية للدولة المضيفة تجنبا لمشكلات البيئة و الضرائب و المنافسة الطاحنة في الدول المتقدمة. و تعتبر المكسيك و البرازيل ذات مستقبل للاستثمار الدولي لسعة أسواقها و قربها من امريكا الشمالية.
- من خصائص الإستثمارات الأجنبية المباشرة انها تكمل الادخار المحلي و ترفع من حجمه و توجهه التوجيه الامثل لخدمة الدورة الاقتصادية.

[1] بامحمد نفيسة، تحليل حاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، 2015-2016، ص22

- معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات عن طريق حركة رؤوس الأموال الوافدة من الخارج.
- تعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة تمويل دولية فعالة بديل عن المديونية، كما انها تكمل التمويل الذاتي (المصادر الذاتية) للدولة من اجل النفاق العام.
- ارتفاع درجة المخاطر الناجمة عن الظروف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و القوانين الضريبية و ارتفاع معدلات التضخم و تغير قيمة العملة.
- وسيلة تمويل دولية طويلة المدى: يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية طويلة المدى، فقد "يستطيع اي اقتصاد قومي في المدى القصير ان يعتمد على القروض التي يمنحها له العالم الخارجي، أو على رصيده من العملات الأجنبية، في شراء ما يحتاج اليه من سلع مستوردة، اما في المدى الطويل، فلا بد لهذا الاقتصاد القومي من البيع للخارج لكي يستطيع الشراء من الخارج، و لن تتوفر للدولة قدرة البيع هذه (الصادرات)، الا بتوليدها عن طريق الإستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]
- الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله و خبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.
- –يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.
- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.
- يتصف الإستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.
- يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية – التي أصبحت شديدة المشروطية – في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الإستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه. [2]

[1] عبد الكريم كاكي.مرجع سابق، ص39–40

[2] بلال لوعيل، مرجع سابق، ص14–15

المبحث الثاني: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر

تلعب استثمارات الأجنبية المباشرة دورا فعالا في التأثير على اقتصاديات الدول المضيفة، ليس كونها تعظم رؤوس الأموال المحلية، و لكن انها تحرك عجلة النمو الاقتصادي حيث تحسن الإنتاجية و تزيد الصادرات مع تعزيز القدرات الابتكارية للدول النامية، اذ تؤثر على جميع مجالات الحياة الاقتصادية و التي تتمثل في خلق فرص العمل و نقل المهارات الفنية و الإدارية، كما انها تؤثر على ميزان المدفوعات و النقد الأجنبي و التقدم التكنولوجية للبلد المضيف.

المطلب الأول: الأثر على ميزان المدفوعات و النقد الأجنبي

يعكس ميزان المدفوعات كل بلد مركزه المالي في تعامله مع باقي دول العالم و قدرته على اقتناء موراد و سلع خارجية. و النشاط الأجنبي بالضرورة ذو آثار على ميزان المدفوعات قد تكون موجبة و قد تكون سالبة.

و قد يقال آن الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي هو زيادة حصيلة البلد المتلقي من النقد الأجنبي، بالإضافة إلى خبرة الشركات متعددة الجنسية بالأسواق الدولية، وكذلك اسمها و علامتها التجارية، تؤدي إلى غزو أسواق التصدير و زيادة حصيلة الصادرات للدولة المتلقية.

و لكن و حسب النظرة رواد المدرسة الكلاسيكية فان هذه المزايا لم تتحقق في الدول النامية، لعدة أسباب أهمها القيود و الممارسات التي تفرضها الشركة متعددة الجنسية، مما أدى إلى مزيد عجز من ميزان المدفوعات للدول النامية، ذلك أن الأثر الايجابي على ميزان المدفوعات المصاحب لتدفق الإستثمار الأجنبي، لا يلبث أن ينقلب إلى اثر سلبي، نتيجة التدفق العكسي لتحويل الأرباح المرتبطة بالإستثمار الأجنبي، و كذلك الفوائد و ثمن استخدام التكنولوجيا، بالإضافة إلى ممارسات الشركات متعددة الجنسية كالحد أو حظر التصدير يؤدي إلى مزيد من تعميق عجز ميزان المدفوعات. هذا إلى جانب زيادة الواردات نتيجة ارتفاع الميل للاستيراد عند الشركات متعددة الجنسية، خاصة استيراد مستلزمات الإنتاج. كما تقوم الشركات متعددة الجنسية بالمغالاة في تسعير المستلزمات الداخلة في السلعة، و عند تصديرها تبالغ في تخفيض قيمة السلعة سواء عن طريق الخفض المحاسبي لقيمة الصادرات أو بالاستفادة من الإعفاءات و الامتيازات مما يؤدي إلى المزيد من الأرباح لها و خسارة في النقد الأجنبي.

أما تبعا لوجه نظر منظري الأثر الايجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة – المدرسة الحديثة – فإن الشركات متعددة الجنسيات تساعد في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، نظرا لما لديها من موارد مالية

ضخمة و قدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي، مما يمكنها من سد الفجوة الموجودة بين احتياجيات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشاريع التنمية و بين حجم الادخار أو الأموال المتاحة محليا. كما انه قبل الحكم على آثار الإستثمارات الأجنبية على التجارة و ميزان المدفوعات يجب القيام بتحليل و دراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليهما بما فيها التصدير، الوفر في الواردات و اثر اسعار التحويل.

و مع الاخذ في الاعتبار وجهتي النظر السابقتين تجدر الاشارة إلى ان حجم و مدى مساهمة الشركات متعددة الجنسية في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة يتوقف على العوامل الآتية:

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الإستثمار
- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية
- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من أو إلى مجالات الاستخدام و الإنتاج الفعال
- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بذلك الحجم من الأرباح و رأس المال الذي تم تحويله إلى الخارج
- المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار
- حجم المشروع الإستثماري
- شكل الإستثمار أو نمط الملكية للمشروع الإستثماري و طبيعته، أي هل المشروع الإستثماري مملوك ملكية مطلقة للطرف الأجنبي أم ملكية مشتركة.[1]

المطلب الثاني: الأثر على الوضع التكنولوجي

يتيح الإستثمار المباشر الأجنبي نقل التكنولوجيا و بخاصة في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال التي لا يمكن أن تتحقق من خلال الإستثمارات المالية أو المتاجرة في السلع و الخدمات، و منه يفهم أن للاستثمار المباشر الأجنبي آثار مختلفة على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة حيث يشكل هذا الموضوع محورا من محاور الاهتمام الذي تبديه هذه الأخيرة في ظل تعارض المواقف و اختلاف الآراء في هذا الشأن.

[1] سعيدي يحيى، الاستثمار الأجنبي المباشر،مرجع سابق، ص182-183

وفي هذا الصدد نرى من الصواب و نحن في سياق إبراز الآثار التي يتسبب فيها الإستثمار المباشر الأجنبي على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة، أن نطرح مسألتين أساسيتين[1]:

1-سلوك الشركات الأجنبية و تحويل التكنولوجيا.

2-طبيعة التكنولوجيا المحولة و تكلفتها.

فبخصوص مسألة تحويل التكنولوجيا من طرف الشركات الأجنبية، ثمة عوامل ثلاث رئيسية تحدد مضمون عمليات تحويل التكنولوجيا عبر الإستثمار المباشر الأجنبي بين الشركة الأم و فروعها في الدول المضيفة و تتجلى هذه العوامل فيما يلي:

1- الخصائص التي تميز النشاطات الإنتاجية أو الخدمية و التي يتجسد فيها استثمار الشركات الأجنبية هذا من جهة و من جهة أخرى الوثيرة الحقيقية للتقدم التكنولوجي الذي يميز تلك النشاطات.

2-العامل الثاني الذي يتمثل في إستراتيجية تلك الشركات و التزاماتها.

3-الظروف القائمة في الدول المضيفة و التي تكمن في الإطار التنظيمي و القانوني للمنافسة، حماية الملكية الفكرية تشجيع الإستثمار...الخ.

من النقاط التي يجب التنبيه لها فيما يتعلق بالإستثمار المباشر الأجنبي الذي يتم عبر فروع الشركة الأم في الدولة المضيفة، أن التكنولوجيا المتاحة للفروع تصمم على أن يتفق في معظم الأحيان مع الإمكانات المتوفرة محليا أن تسعى الشركة الأم لتعظيم الفوائد، و تقليص الأخطار بقية التوصل إلى التنافسية الأمثل ضمن الشروط المتاحة و هناك بالطبع إمكانات إبقاء هذه التكنولوجيا على حالها، عند إقلاع مشرع الإستثمار الأجنبي المباشر، ما لم تنشأ شروط جديدة تحفز الشركة الأم لتحسينها و الارتقاء بمردودها.

انطلاقا من ذلك، يمكننا أن نلخص الآثار الإيجابية و السلبية للاستثمار المباشر الأجنبي على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة من خلال ما يلي[2]:

- بسبب السلوك الذي تبديه الشركات الأجنبية بخصوص تحويل التكنولوجيا، الطموح الذي يميزها و المتضمن الإبقاء على الميزة الاحتكارية للتكنولوجيا، إلى جانب هذا عندما ما ترتكز غالبية مراكز البحث و التطوير في الشركة الأم، فإنها تعمد إلى تحويل تقنيات أكل الدهر منها و شرب، فلا شك أن كل هذا يثبت أن الإستثمار المباشر الأجنبي في ظل تلك الأسباب سيكون له أثر سلبي على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة لكونه لا يؤدي إلى توليد المعارف التكنولوجية فيها.

[1] زيدان محمد، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية – نظرة تحليلية للمكاسب و المخاظر- ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني 2004، ص134.

[2] محمد زيدان، مرجع سابق، ص135

- وبسبب الظروف التي تميز الكثير من الدول المضيفة من خلال غياب المناخ الموائم للتكنولوجيا المتطورة، فذلك ما يؤدي إلى عدم تمكن هده الأخيرة من التحكم فيها أو حتى المقدرة في استعمالها أحيانا، هذا ما يشكل الأثر السلبي غير المباشر على وضعها التكنولوجي، و لكن للأمانة و الموضوعية نقول أن هذا لا ينعكس على بعض الدول المضيفة النامية و خاصة دول جنوب شرق آسيا، حيث هذه الأخيرة استطاعت أن تتحكم فيها، و تخلق تكنولوجية ذاتية خاصة بها و بصفة أخص في الصين و كوريا الجنوبية و تايوان حدث نقل موسع للتكنولوجيا الغربية و اليابانية حتى حدود تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة، مستويات معينة، كما قامت شركات عابرة للجنسيات و خاصة من كوريا الجنوبية و أخذت تتقاسم الأسواق العالمية عند مستويات معينة مع الشركات الغربية و اليابانية الكبرى، وهو تغير جوهري في تقسيم العمل الدولي داخل الصناعة والتكنولوجيات نفسها.
- ولكن من جهة أخرى يمكن أن يكون للاستثمار المباشر الأجنبي آثارا إيجابيا على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة، عندما يتسنى لشركاتها المحلية من استيعاب التكنولوجيا الحديثة، ومن ثم تنشيط قاعدتها التكنولوجية الداخلية. الأمر الذي يترجم حقيقة معيّنة تكمن في أنه بمقدور الدول المضيفة النامية أن تجعل من الإستثمار المباشر الأجنبي الوافد إليها محمود العواقب عبر جعل أثره إيجابي بخصوص استيعاب المعارف التكنولوجية و من تم خلق تكنولوجيا ذاتية، و ذلك عن طريق تكثيف الجهود لأجل تكوين مراكز البحث والتطوير و تكوين كفاءات تكون قادرة على الأقل على استيعابها.

المطلب الثالث: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

تتنافس الدول المضيفة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ليس فقط طمعا في الحركة الضخمة لرؤوس الأموال هذه ولا من أجل الدافع للتنمية المحلية فقط، وانما من أجل توفير مناصب شغل للأيدي العاملة المحلية وهو ما يعني ضمنيا التقليل من حدة البطالة المتفشية في المجتمعات النامية، كذلك لتدريب وتأهيل الإطارات المحلية والرفع من قدراتها التسييرية وهي التقنيات و المؤهلات التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسية، و كذلك لكون انخفاض معدلات البطالة الذي ينعكس بدوره على مستوى الرواج الاقتصادي ويؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة و الأمراض الاجتماعية المرتبطة بالبطالة، فأغلب المشاريع التي يقيمها المستثمر الأجنبي هي مشاريع ضخمة تتطلب أيدي عاملة كثيرة مما يعني توظيف العمالة المحلية، وعليه فإن التوظيف أو التأهيل يأخذ شكلين:

الشكل الأول :في هذه الحالة يكون دخول الإستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف هدفه إقامة وحدات إنتاجية

كاملة، هنا يساهم مساهمة مباشرة في القضاء على البطالة، التوظيف يكون بأعداد كبيرة، ونمط الأثر هو القضاء على البطالة، نتيجته كتلة نقدية ضخمة متمثلة في أجور هؤلاء العمال التي ستضخ في دورة النشاط الاقتصادي، إضافة إلى كتل نقدية أخرى ستضخها هذه الشركات المتعددة الجنسية لخزينة البلد المضيف على شكل اشتراكات ضمان اجتماعي، ض ا رئب على المرتبات، اشتراكات تعاضدية، و اشتراكات اجتماعية أخرى، أي أن الاستفادة مضاعفة في هذا الشكل.

الشكل الثاني :هو شكل آخر تتبناه الشركات الأجنبية يتمثل في الدخول للبلد المضيف وذلك بالاستحواذ على وحدات إنتاجية مقامة وطنيا وتكون إما عاجزة أو مخوصصة، تقوم هذه الشركات بشرائها أو المساهمة فيها، في هذه الحالة فإنه:

- إما يتم المحافظة على نفس العمالة ويتم فقط تأهيلها والرفع من قدرتها، وكذلك يتم الرفع من أجورها وهو ما يعود أيضا بالفائدة على هذه العمالة، وبالتالي على الاقتصاد الوطني.
- أو يتم بالإضافة إلى التأهيل والتكوين، الزيادة من عدد العمالة أي القيام بتوظيفات جديدة، وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة.

هذا الشكل قد يكون له جانب سلبي، وهو تقليص عدد العمال بسبب الاعتماد على المكننة والتكنولوجيا في الإنتاج التي تعتمد على الآلة في الإنتاج بدل الإنسان كما أن تخفيض الصادرات، أو زيادة الواردات، يؤدي باستثمارات الشركات في الخارج إلى فقدان الوظائف الفعلية أو المحتملة، أما بالنسبة للدول المصدرة للاستثمار فقد يكون الأثر عكسيا بالنسبة للعمالة، بإعتبار أن الأيدي العاملة في الدول النامية رخيصة، وبالتالي تكلفة إنتاج السلعة في الدول النامية أقل من الدول المتقدمة، و تقوم الدول المتقدمة بنقل مصانعها إلى الدول النامية مما يعني تفشي البطالة في الدول المتقدمة، ولكن هذا الأثر غير ذي معنى مقارنة بما تجنيه هذه الدول من عائدات وأرباح من الإستثمار في الدول المضيفة، و قوة النفوذ والسيطرة التي ستكون لها على هذه الدول.[1]

المطلب الرابع: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التخفيف من الفقر في الدول النامية [2]

لتوضيح العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و القدرة على تخفيض الفقر سيتم باستخدام متغير وسيط و هو النمو الاقتصادي و الذي يعتبر المؤشر الرابط بين الأثر الذي يحدثه الإستثمار الأجنبي المباشر و الانخفاض الملموس في معدلات الفقر على مستوى الدول النامية.

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص97-98

[2] بيوض محمد العيد، تقييم اثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة ماجستير غير منشورة، في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص 132.

وكان الاقتصادي الفيتنامي Bende nabende قد قام سنة 1998 بدراسة تحليلية للبيانات الاقتصادية لخمسة دول من منطقة جنوب شرق أسيا و هي : أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة و تايلاند، و خلص إلى وجود علاقة ايجابية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، حيث أفرزت هذه الدراسة عن علاقة ايجابية بين الإستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة سلبية مع النمو الاقتصادي في كل من سنغافورة و تايلاند، علاوة على ذلك كشفت نتائج هذه الدراسة أن الإستثمار الأجنبي المباشر حفز النمو في تلك الدول من خلال رأس المال البشري و التوظيف. و هو نفس المسار الذي انتهجته الدراسة التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية التي خلصت إلى وجود أثار ايجابية و سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و ذلك حسب المتغيرات التي شملتها الدراسة.

و عموما يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة من خلال خلق فرص التوظيف على مستوى الشركات متعددة الجنسيات التي تقود هذه الإستثمارات، و بطريقة غير مباشرة فعل نمو الناتج الوطني عن طريق خلق فرص التوظيف المباشرة و غير المباشرة على مستوى الشركات الأخرى، حيث يرجع احتمال تزايد خلق فرص التوظيف إلى طبيعة الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة المؤسسة من طرف الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية.

و يساهم تواجد استثمارات أجنبية مباشرة على مستوى اقتصاد الدولة المضيفة في خلق المنافسة مما يزيد من احتمال تحسين جودة مخزون رأس المال العيني و كفاءة الإستثمار المحلي في الدولة المضيفة مما يؤدي إلى زيادة نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، لتترجم عد ذلك الزيادة في الإستثمار إلى ارتفاع الطلب على السلع و الخدمات للقطاعات الأخرى عن طريق أثر المعجل و المضاعف، و هكذا يدفع النمو الاقتصادي إلى أعلى في الدول المضيفة .و خلصت الدراسة إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يولد حافزا ايجابيا على التكوين الرأسمالي في الفلبين و تايلاند، في حين يؤثر تكوين رأس المال الدائر سلبا على ناتج الفلبين، و ينتهج الحياد بالنسبة لناتج تايلاند، و أن تحقيق الفوائض لم يمكن عن طريق تكوين رأس المال بالإضافة إلى أن هذه الفوائض يمكن أن تولد حملة من الآثار الايجابية على الدول المضيفة، لهذا فان تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في منطقة ما تفرز أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في هذه المنطقة، مما يعني أن المنطقة الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة تحقق ناتج محلي إجمالي أعلى. علاوة على ذلك فالنمو الاقتصادي هو أهم عنصر مؤدي إلى تخفيض الفقر، حيث توصل Dollar و Kraay إلى أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مداخيل الطبقة الفقيرة بالتناسب مع النمو في جميع الجوانب. والإستثمار الأجنبي المباشر مفتاح رئيسي

لتوليد النمو الاقتصادي، لذا فان الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مكون مهم لتخفيض الفقر، و تمت دراسة هذه الظاهرة من خلال دراسة العلاقة بين دخل الطبقة الفقيرة (أخر 20 بالمائة من دخل فئات توزيع الدخل) و الدخل العام باستعمال قاعدة المعلومات حول دخل الطبقة الفقيرة و متوسط الدخل لثمانين دولة و على امتداد 40 سنة، ثم خلصت الدراسة إلى أنه عندما يزيد الدخل العام فان دخل الطبقة الفقيرة يزيد بنفس النسبة، كما تم إثبات أن الانفتاح على التجارة الدولية و تحسين المناخ الإستثماري يرفع من دخل الطبقة الفقيرة من خلال رفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد لكنه لا يؤثر بشكل ملحوظ على توزيع الدخل، لذا فالإستثمار الأجنبي المباشر يشجع بشكل رئيسي النمو الاقتصادي و يؤثر على نوعيته خصوصا ما تعلق منه بتخفيض مستويات الفقر و تخفيض فقر الدخل فهو بذلك يقلل من عبء الصدمة المزدوجة للطبقة الفقيرة من الإختلالات المالية.

و يرى Nordstrom أن التكامل الاقتصادي مساهم ايجابي في عملية تخفيف الفقر، بالسماح للناس باستغلال إمكانياتهم الإنتاجية لدعم النمو الاقتصادي و مساعدة اقتصاد الدولة على تجنب و تخطي الأزمات غير المتوقعة.

و رغم الاعتراف بعدم وجود روابط مباشرة بين اقتصاديات الحجم كإحدى مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو خلال ممارسة النشاطات الاقتصادية الإنتاجية و التصنيعية، بالإضافة إلى التشغيل كآثار ايجابية مباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر للقدرة على تخفيض الفقر، و رفع مستويات الدخل و تحسين المهارات و هذا ما يؤدي إلى نتيجة نهائية معالمها أن لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر أكبر ، كلما انخفض بطريقة أو بأخرى عدد الناس الذين يعانون الفقر.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد اهتم العديد من الاقتصاديين و المفكرين بتحديد النظريات التي تفسر قيام الإستثمار الأجنبي المباشر، التي أصبحت عبء على اقتصاديات الدول النامية جعله مطلب الدول المضيفة، إذا قدمت له حوافز وضمانات، فعدلت التشريعات، واستحدثت قوانين جاذبة له. كما وضعت نظريات مفسرة، ودرس كحتمية للتنمية الاقتصادية. وعليه سيتم التعرض إلى أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق

ان نظرية عدم كمال السوق تبنى على أساس غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة و نقص في السلع، و تدني في الخدمات فيها، بالإضافة إلى ضعف قدرات الشركات الوطنية، وعدم قدرتها على منافسة

الشركات المتعددة الجنسية، لما تتمتع به هذه الأخيرة من قدرات مالية هائلة، وتقنيات تكنولوجية متقدمة ودقيقة، بالإضافة إلى تقنيات الإدارة و التسيير الحديثة التي تملكها، و الأيدي العاملة المؤهلة، مما يجعل عدم التكافؤ بينها و بين الشركات الوطنية، و بالتالي "خلق نوع من الميزة للشركات في القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر" ، إذ "يرى هود و ينج انه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الأسواق الأجنبية فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق"، التي هي إحدى الميزات التي تدفع الشركات المتعددة الجنسية للاستثمار و الاستقرار في الدول المضيفة، لعلمها بضعف المنافس المحلي، و فراغ السوق لها وحدها.[1]

و حسب نظرية عدم كمال السوق، فان انتقال الشركة متعددة الجنسية من الإستثمار في الدولة الأم إلى الإستثمار في الدول النامية يمكن أن يحدث في كل أو بعض الحالات التالية:[2]

1- حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركة متعددة الجنسية بالمقارنة بالشركات الوطنية (أو الأجنبية الأخرى) بالدول المضيفة.

2- حالة توافر المهارت إدارية و تسويقية إنتاجية...إلخ متميزة لدى الشركات متعددة الجنسية عن نظيرتها بالدولة المضيفة.

3- كبر حجم الشركات متعددة الجنسية و قدرتها على الإنتاج بحجم كبير حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير.

4- تفوق الشركات متعددة الجنسية تكنولوجيا.

5- تشدد إجراءات و سياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة و الذي قد تنشا عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، و من ثم تصبح الإستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق.

6- قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات و تسهيلات جمركية و ضريبية و مالية للشركات متعددة الجنسية كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

7- الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات متعددة الجنسية و التي ترتبط بشكل أو بآخر بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة. والتي يمكن تلخيصها في الجدول رقم (1):

[1] عبد الكريم كاكي.مرجع سابق،ص77-78

[2] سعيدي يحيى، الاستثمار الأجنبي المباشر،مرجع سابق، ص153-154

الشكل رقم (1): مصادر التمييز الإحتكاري للشركات متعددة الجنسية

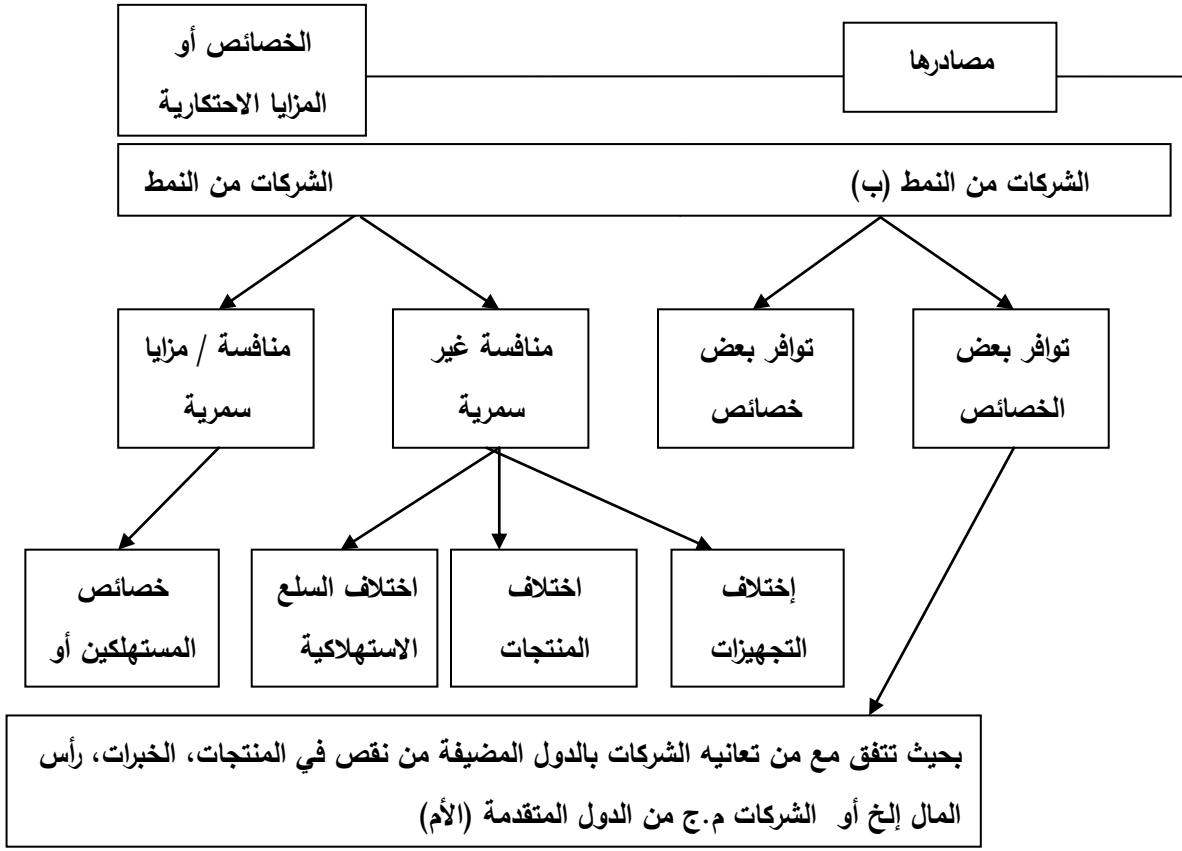

الشركات متعددة الجنسيات من الدول النامية (ب)	الشركات متعددة الجنسيات من الدول المتقدمة (أ)
1- كبر حجم الشركة الناتج عن الاندماج مع الشركات م. ج أخرى.	1- كبر الحجم (حجم الشركة).
2- مستوى تكنولوجي يتوائم مع متطلبات و خصائص الدول النامية.	2- سهولة الدخول في أسواق المال و الحصول على الأموال المطلوبة من العديد من المصادر.
3- اختلاف المنتج في بعض الأحيان أو الحالات.	3- توافر التكنولوجيا و تقدم البحوث و جهود التنمية و التطوير.
4- توافر المهارات التسويقية.	4- إختلاف المنتجات و تميزها.
5- تكيف الإدارة مع خصائص الدول النامية.	5- توافر المهارات الإدارية.
6- انخفاض تكاليف المدخلات الإنتاج و بصفة خاصة تكاليف الإدارة و الفنيين.	6- توافر المهارات التسويقية.
7- عوامل ثقافية و اجتماعية.	7- إمكانيات الحصول على خدمات عناصر الإنتاج و التسويقية.
8- رغبة حكومة الدولة المضيفة.	8- التحكم في العمليات الإنتاجية و التسويقية.
	9- التكامل في الأنشطة (رأسي و أفقي) في الكثير من الحالات.
	10- تفضيلات / رغبة حكومة الدول المضيفة

مصدر: سعيدي يحيى، الإستثمار الأجنبي المباشر، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص155

المطلب الثاني: نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة الحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية ، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا و مرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من ابرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص.

ولكي تفهم نظرية حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي تمربها وهي كالآتي:

1- مرحلة الظهور (الإنتاج) والبيع في السوق المحلي :

تتصف هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، حيث تقود الشركة المنتجة حملات إعلانية مكثفة عند إدخال المنتوج إلى السوق بهدف خلق حالة من الوعي و الولاء للعلامة التجارية الجديدة، و نتيجة لغياب المنافسة في هذه المرحلة و كون المنتج جديدا، فان الشركة المنتجة لا تهتم كثيرا بتكاليف الإنتاج و أثرها على مستوى الأسعار الذي تعرض به السلعة، كما أنها لا تواجه ضغوطا للإنتاج في الدول الأخرى، فتسويق المنتوج يكون محليا لإشباع الطلب المحلي في الدولة الأم أثناء تلك المرحلة، و استجابة لفرص الربح و وجود فائض في الإنتاج تسعى الشركة للبحث عن فرص تصديرية، و هذه الفرص تكون أولا في البلدان المتقدمة حيث تكون أذواق و قدرات المستهلكين متشابهة مع المستهلكين في البلد الأم، و تبدأ الشركة المبتكرة في الجزء الأخير من هذه المرحلة. [1]

2- مرحلة النمو والتصدير:

و فيها يتم التوسع في الإنتاج داخل السوق المحلية للدولة المنتجة و الاتجاه إلى التصدير إلى الدول المتقدمة الأخرى، ولكن نتيجة لزيادة الحواجز و القيود الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها الدول المستوردة، وارتفاع تكلفة النقل كنسبة من ثمن المنتج تتجه الشركات إلى الإستثمار المباشر في دول متقدمة أخرى.[2]

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق ، ص61

[2] سامي سلامة نعمان، الشركات دولية النشاط و أثرها على المنافسة و العمالة و التصدير في الدول النامية، جامعة بني سويف، الطبعة الأولى، 2008، ص89

3- مرحلة نضوج السلعة:[1]

تتصف هذه المرحلة بانتشار المنتج بشكل تام بين جميع الشركات المنافسة في ظل استقرار التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجه، بالتالي وصول حجم التعامل بالخدمة و الأرباح المتولدة عن ذلك إلى المستوى المتوقع الذي يأخذ في أحسن أحواله بعد ذلك بالثبات و الاستقرار بالرغم من الزيادة المستمرة في حجم التعامل و اتجاهه إلى الانخفاض، و ربما يقود هذا إلى الضغط على الأسعار لتتجه نزوليا، مع تكثيف الجهد الترويجي في هذه المرحلة، و لهذا فان أي إستراتيجية تسويقية تتبناها المنشأة يجب أن ترتكز على محورين رئيسين هما:

- أسعار منخفضة لإغراء العملاء و استمالة رغباتهم.
- ترويج كثيف يتم من خلاله تأكيد المكانة التنافسية للمنشأة و إبراز الميزة النسبية فيما يقدمه من خدمات.

4- مرحلة الانحدار والتدهور

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجي للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق ، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولاءاتهم للسعة بحثا عن السلعة جديدة مماثلة وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض ، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها و ألوانها و عبواتها وأسعارها ...الخ ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جدية تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه" بالإستراتيجية الهجومية "ويوضح الشكل رقم (2) مراحل تطور دورة حياة المنتج:

[1] سعيدي يحيى، الاستثمار الأجنبي المباشر،مرجع سابق، ص160

الشكل رقم (2): دورة حياة السلعة ومراحل تطورها

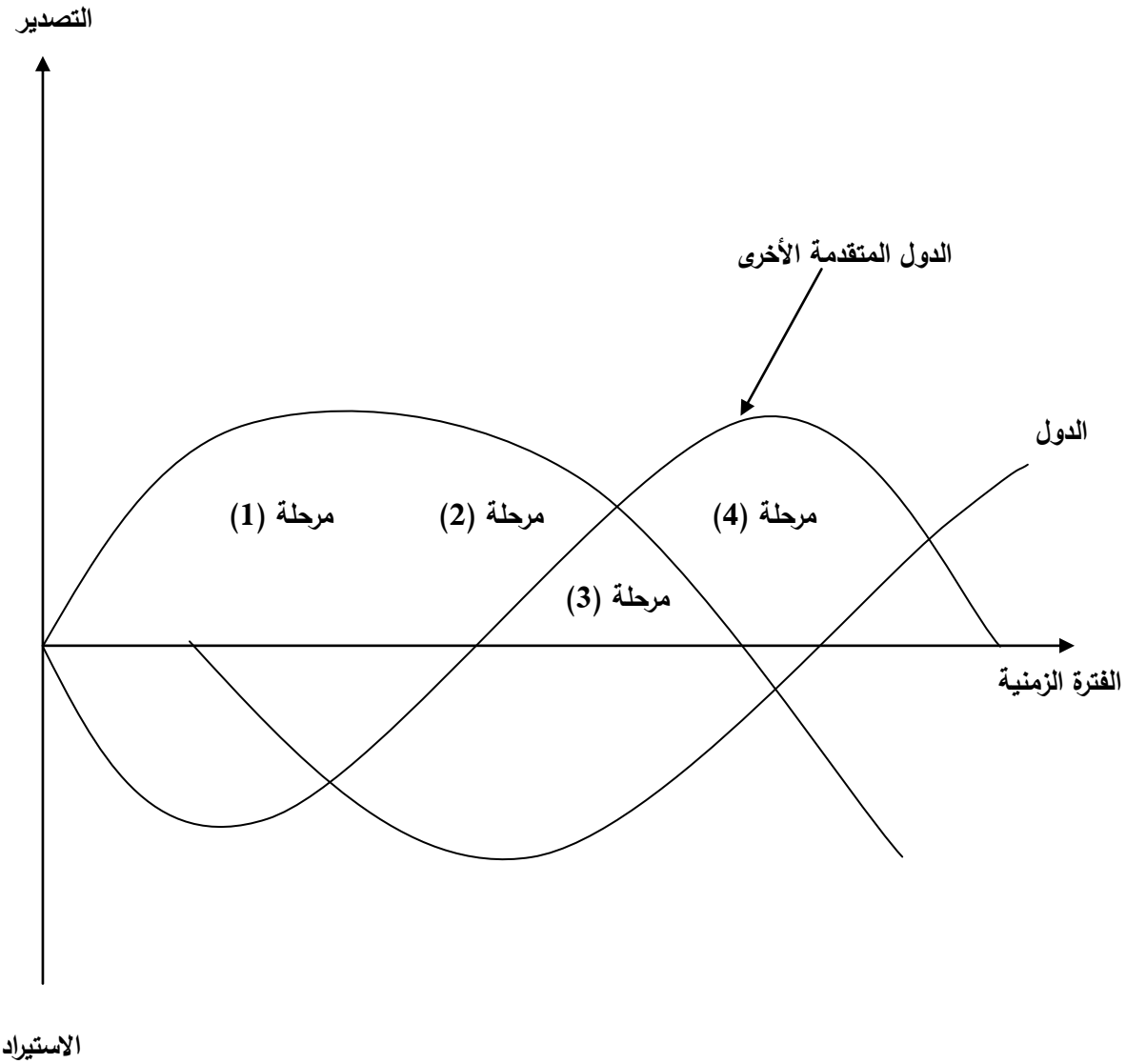

المصدر: سعيدي يحيى، الإستثمار الأجنبي المباشر،مرجع سابق،ص158.

تعزى نظرية دورة حياة السلعة إلى البروفسور رايموند فيرنون من جامعة هارفارد الأمريكية في قسم إدارة الأعمال فقد لاحظ فيرونون أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد فيرنون أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها وطبقا لفيرونون فإن هذه السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث أنها لا تصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج الكبير وفتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الإلكترونية التي تتقادم بسرعة كبيرة وكذلك بعض السلع الغذائية التي يخضع مستوى الطلب عليها على التغير في اتجاهات وأذواق المستهلكين، أما بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الإلكترونية

ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال ، أي أن هذه السلع ستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة.

من أهم عيوب هذه النظرية ما يلي:

1- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.

2- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.[1]

المطلب الثالث: نظرية الموقع و نظرية الموقع المعدلة

أولا: نظرية الموقع

يرى أنصار هذه النظرية أن قرار الإستثمار في البلدان النامية يرتبط بموقع الدول المضيفة، اي بالمتغيرات المحيطة في الدول المضيفة، و تحدد نظرية الموقع العوامل المحددة للاستثمار في الدول المضيفة:

- العوامل ذات الصلة بالتكاليف كالقرب من المواد الخام و المواد الأولية الأيدي العاملة و بالذات ما يتصل منها بانخفاض الأجور و نوعية عنصر العمل المطلوب، و مدى توفر رأس المال و تكاليف النقل و التسهيلات الإنتاجية الأخرى المرتبطة بالتكاليف و التي تؤدي إلى توجه مشروعات الإستثمار الأجنبي إلى الدول التي تنخفض فيها هذه التكاليف بدرجة اكبر من غيرها.

- العوامل التسويقية و المتمثلة بدرجة المنافسة في الأسواق و منافذ التوزيع، و حجم الأسواق و معدل نموها، و الرغبة في المحافظة على المتعاملين و احتمالات التسويق الخارجي (الصادرات) و ما إلى ذلك من عوامل تسويقية.

- الإجراءات الحمائية و ضوابط التجارة الخارجية كنظام الحصص و الضرائب الجمركية، و القيود الأخرى على الواردات و الصادرات.

- العوامل المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها مشروعات الإستثمار الأجنبي مثل تقييد الإستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، القيود على الملكية نظام الضرائب، تحويلات العملات، استقرار أسعار الصرف ...إلخ.

[1] كريمة قويدري، الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص17-18-19

– الحوافز و التسهيلات التي تمنحها حكومات الدول المضيفة من اجل تشجيع الإستثمارات الأجنبية و جذبها.

– عوامل أخرى ترتبط بالأرباح و المبيعات المتوقعة و القيود على تحويل الأرباح و رؤوس الأموال و مدى توفر الثروات الطبيعية و غير ذلك.[1]

ثانيا: نظرية الموقع المعدلة

تعود هذه النظرية إلى كل من روبوك و سيموندس و تعتبر كامتداد لنظرية الموقع، فهي تهتم بالعوامل الجغرافية و الاقتصادية و السياسية للأعمال بالإضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بالشركات متعددة الجنسية و المنتج و نظم الاتصال و النقل بين الدول كعوامل مؤثرة على الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة. و تخلص هذه النظرية إلى أن الإستثمارات الأجنبية تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، فمنها الشرطية و الدافعة و الحاكمة كما يوضحه الجدول رقم (1):[2]

[1] لطيفة كلاخي، مرجع سابق، ص129–130

[2] سعيدي يحيى، الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص162

الجدول رقم (1): العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	أمثلة
أ- خصائص المنتج / السلعة	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة / جدة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية و المالية و البشرية) خصائص العملية الإنتاجية.
ب- الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية و الطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة السياسة الاقتصادية.
ج- العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل و الاتصالات بين الدول المضيفة و الدول الأخرى، الاتفقات الاقتصادية و السياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال، و المعلومات، و البضائع، و الأفراد، و التجارة الدولية.
العوامل الدافعة	
أ- الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.
ب- المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة و مواجهة التهديدات و الأخطار التجارية.
العوامل الحاكمة	
أ- الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين و اللوائح الإدارية، و نظم الإدارة و التوظيف و سياسات الإستثمار، و الحوافز الخاصة بالإستثمارات الأجنبية.
ب- الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين و اللوائح و السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال و الإستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
ج- العوامل الدولية	الاتفاقات المبرمة بين الدول المضيفة و الدولة الأم، و المبادئ و المواثيق الدولية المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

مصدر: سعيدي يحيى، الاستثمار الأجنبي المباشر، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن،2013،ص163.

المطلب الرابع: نظرية الحماية

ظهرت هذه النظرية نتيجة الخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق. فمن ناحية، إن ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة و الإستثمار الدولي بما يتوائم و أهداف الشركات متعددة

الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات و الشركات الوطنية أو العاملة بالدول النامية/المضيفة. ومن ناحية أخرى، إن نجاح الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط و قوانين تؤثر على حرية التجارة و الإستثمار و ممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة.

و من ثم، ظهرت نظرية الحماية، و يقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الإستثمار المباشر أو عقود التراخيص و الإنتاج...الخ أو أي شكل آخر و ذلك لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية، و من ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة و الإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة و إجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات متعددة داخل أراضيها.

وبصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس ان الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية كثير من الأنشطة الخاصة مثلا بالبحوث و التطوير و الابتكارات و اي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة. ولكي تحقق الشركة هذا الهدف، فان هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي و الفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة. وفي هذا الشأن يرى هود وينج ضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأحد الأصول (المعرفة أو الخبرة، الاختراعات...إلخ) التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة/الأجنبية لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها و من ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها و عملياتها الإنتاجية أو الإستثمارية أو التسويقية....إلخ

و بخصوص جدوى هذه النظرية في مساعدة الشركات متعددة الجنسيات لبلوغ أهدافها، يلاحظ ان ممارسات الحماية (على النمط أو النحو السابق ذكره) من الممكن ان يتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن قد تكون اكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات. و على سبيل المثال يوجد الآن ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم، تضمنها مواثيق متفق عليها و يقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابعة لهيئة الأمم المتحدة، أما الآخر فيمثل منظمات دولية مستقلة و من يمكن القول بأنه لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات (بصورة منفردة) لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي يتم ممارسته. فضلا عن هذا، نجد أن نظرية الحماية تتركز بصورة مباشرة على دوافع

الحماية للشركات متعددة الجنسيات و ضرورة ان تكون عملية اتخاذ القرارات داخليا (أي داخل الشركة الأم أو بين الشركة الأم و الفروع Intra Firm) ومن ثم فهي تعطي اهتماما اقل إلى الإجراءات أو الضوابط السياسية الحكومية الخاصة بالدول المضيفة الخاصة بالإستثمارات الأجنبية و الممارسات الفعلية الحالية أو المرتقبة للشركات الأجنبية. هذه الإجراءات السياسية الحكومية قد تؤدي إلى تقليل جدوى ممارسات و إجراءات الحماية التي تمارسها الشركة متعددة الجنسيات و كذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها.[1]

[1] عبد السلام ابو قحف، إقتصاديات الأعمال، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2011، ص479-480

خلاصة الفصل

انطلاقا مما تم عرضه في هذا الفصل نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى باعتبارها مصدرا هاما من مصادر التمويل الدولي على المدى الطويل و تمنح المستثمر حق التملك و الإدارة للمشروع الاستثماري مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد السواء.

وظهرت آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية كميزان المدفوعات الذي يساهم بتوفير رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة الطاقة الإنتاجية، أما من ناحية العمالة فالاستثمار الأجنبي المباشر يمتص البطالة لقيامه بتوظيفات جديدة، وأثر نقل التكنولوجيا كإكتساب المهارات وخبرات من المستثمرين الأجانب أما بالنسبة لأثر النمو الاقتصادي فهو يساعد على تحسين الإنتاجية الكلية وتعظيم الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة للدولة من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي لمناخ الإستثمار

تمهيد

لقد حظي موضوع المناخ الاستثماري بالاهتمام من طرف الاقتصاديين و المفكرين، حيث تناولته الكثير من الأدبيات الاقتصادية، وذلك من اجل تحسين و تهيئة كل ما يتعلق بالمناخ الاستثماري، بإعتباره آلية فعالة تعمل على زيادة النمو الاقتصادي لأي دولة كما يعتبر من أهم شروط التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية، بما يساعد على توفير البيئة المناسبة سواء من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، السياسية وغيرها.

ويأتي الاهتمام بمناخ الاستثمار بإعتباره المدخل الحقيقي لجذب الاستثمارات الأجنبية، ولهذا تجتهد الدول في التعرف على نواحي القوة و الضعف في بيئتها الاستثمارية، والتعرف على مستوى تنافسيتها لرفع قدرتها على جذب الاستثمارات، وتتباين جهودها في رصد وتقييم بيئة الاستثمار فيها، وذلك حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تعيق حركة تدفق الاستثمارات الأجنبية.

ومن هذا المنطلق خصصنا هذا الفصل لدراسة نظرية للمناخ الاستثماري و ذلك من خلال التطرق للعناصر التالية:

المبحث الاول: ماهيـة مناخ الاستثمار و محدداته و مؤشراته

المبحث الثاني: مكونات مناخ الاستثمار

المبحث الثالث: مناخ الاستثمار في الدول النامية

المبحث الاول: ماهيــة مناخ الاستثمار و محدداته و مؤشراته

يعتمد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عمى عوامل عديدة أهمها المناخ الاستثماري لمدولة المعنية

المطلب الأول: ماهيــة مناخ الاستثمار:

أولا: تعريف مناخ الاستثمار:

هناك عدة مفاهيم لمناخ الاستثمار تم تحديد البعض منها وهي:

1- يقصد بمناخ الاستثماري مجمل الأوضاع السياسية و الإقتصادية و الاجتماعية و القانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يسم بالجبن و يتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا.[1]

2- أو هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص و الحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة و تحقق فرص العمل، و تخفض تكاليف مزاولة الأعمال و تتناول الدراسة أهم المؤشرات لمناخ الاستثمار في ظل المنافسة الدولية لجذب الاستثمار حيث تتعاظم قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحولات العالمية نحو العولمة الاقتصادية و ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية.[2]

3- و هناك من يرى بأن مناخ الاستثمار هو سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع و التي تعني مجموع السياسات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي،حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسات النقدية و المالية و التجارية،إضافة إلى الأنظمة القانونية و القضائية و قوانين الضرائب و العمل و الإطار التنظيمي العام.أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار و إزالة العقبات التي تعيقه، و يدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبة و الامتيازات و الضمانات و إنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار.[3]

---

[1] منصوري الزين، تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص91

[2] احمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص190

[3] دحماني سامية، تقييم مناخ الاستثمار و دوره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر(حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية العشرية 1988-1998، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع النقد و المالية، ، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص74

4- مناخ الاستثمار هو" كل ما يمكن أن يؤثر في قرار الإستثمار، فهو البيئة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و القانونية التي يجب العمل على توفيرها بصورة جيدة لتخدم المستثمر و تحقق له أعلى عائد، و تقلل من الأعباء أو المعوقات التي تعيق استثماراته من اجل تحقيق التنمية و النمو الاقتصاديين".[1]

5- و تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، و مكونات هذه البيئة متغيرة و متداخلة إلا انه يمكن حصر عدة عناصر في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر و التي يبني عليها المستثمر قراره و ذلك على النحو التالي:[2]

المجموعة الأولى:

- تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي و الاقتصادي.

- حرية تمويل الأرباح و الاستثمار للخارج، و استقرار سعر العملة الوطنية.

المجوعة الثانية:

- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.

- الإعفاءات الضريبية و الرسوم الجمركية.

المجموعة الثالثة:

- توفر شريك محلي من القطر المضيف.

- حرية التنقل و التصدير، توفر فرص استثمارية.

يمكننا أن نستخلص مما سبق أن مناخ الاستثمار هو مجمل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار إضافة إلى العوامل النفسية (عامل الثقة)، فكل هذه الظروف تؤثر في اتجاه المستثمرين وتوجيههم إلى بلد معين دون الآخر.

[1] قريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقد و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص100

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1993، الكويت، ص60

ثانيا: المبادئ الأساسية لمناخ الاستثماري

تتمثل المبادئ الأساسية لوضع مناخ استثماري ملائم في توفر مجموعة من الشروط تتمثل في:

- الاستثمار من أجل التنمية المستدامة: الهدف العام لتهيئة المناخ الاستثماري هو تعزيز الاستثمار من أجل النمو الشامل والتنمية المستدامة.
- تناسق السياسات: يجب أن تخوض سياسات الاستثمار في إستراتيجية التنمية الشاملة للبلد، وكل السياسات التي لها تأثير على الاستثمار يجب أن تكون متناسقة على المستويين الوطني والدولي.
- الحوكمة العامة والمؤسسات: يجب وضع إجراءات تشمل كل أصحاب المصلحة وتندم في إطار مؤسساتي، يقوم على سيادة القانون، ويلتزم بالمعايير الرفيعة للحوكمة العامة وتضمن اتخاذ خطوات متوقعة وفعالة وشفافة للمستثمرين.
- وضع سياسات ديناميكية: ينبغي استعراض إجراءات ترقية المناخ الاستثماري بشكل منتظم لضمان فعاليتها وتكييفها لتلائم الديناميكية المتغيرة للتنمية.
- الحقوق والواجبات المتوازنة: أي موازنة السياسات الاستثمارية عن طريق وضع حقوق الدول والمستثمرين وواجباتهم بشكل يحقق مصلحة التنمية للجميع.
- حماية الاستثمار والتعامل معه: بتوفير حماية مناسبة للمستثمرين غير المقيمين، وأن تتم معاملة المستثمرين غير المقيمين دون تمييز.
- تعزيز الاستثمار وتسهيمه: بحيث تأخذ الإجراءات المتخذة بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة، كما يجب وضعها بشكل يقلل من مخاطر المنافسة الضارة بالاستثمار.
- إدارة الشركات ومسؤولياتها: بحيث تعزز إجراءات الاستثمار وتسهل تبني أفضل الممارسات الدولية للمسؤولية الاجتماعية للشركات والحكم الرشيد للشركات و الالتزام بها.[1]

ثالثا: أهمية المناخ الاستثماري:

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الآمان من مخاطر الاستثمار، وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثروة التكنولوجية العالمية السائدة.

وتكمن الأهمية في توفير وتهيئة مناخ الاستثمار الذي يجب أن تتوافر فيه العناصر التالية :

[1] عمر يحياوي، سياسات الاصلاح الاقتصادي و تحديات المناخ الاستثماري بالدول العربية (دراسة حالة الجزائر مصر تونس)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2016- 2017، ص49

- العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في جميع المجالات.
- توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الإختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي، بغرض جذب المدخرات المحلية، واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد.
- التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل صقل الإطارات البشرية كونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسي.
- العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين.
- أهمية أن يكون للدولة دورا رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتبعة بتغير الحكومات.[1]

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي و الدولة الأم

أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي

وتجدر الإشارة إلى أن هناك شبه اتفاق بين معظم الكتاب على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة والتي نتناول أهمها فيما يلي:

1- معدل العائد على الاستثمار :

يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.

[1] بن الوارث حجيلة، صلاح الدين شريط، فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد17، 2017، ص364

2-سعر الفائدة:

بشكل عام، يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال خاصة في حالة الاختلاف بين أسعار الفائدة في الأماكن المختلفة حيث يميل إلى التدفق باتجاه الدول التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعا. لقد أوضح Lopez عام 1999 في دراسته حول المحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أن الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينات قد جذب انتباه المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلا من ادخارها في محافظ الأوراق المالية.

3- التسويق:

يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها وبالتالي سيولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية وتنويع منتجاتها.

وقد أشار أبو القحف في دراسته عام 1988 إلى أن الشركات الأجنبية قد تسعى بالاستثمار في الدول النامية لغايات تخفيض درجة الخطر التي تواجهها في السوق المحلي عن طريق استثمار جزء من مواردها المالية و البشرية في الخارج، أو أنها قد تستهدف من وراء استثماراتها الأجنبية ضمان الحصول على المواد الخام والمواد الأولية لكي يكون لها تمثيل في كل سوق كبرى سواء كان ذلك على المستوى القومي أو الدولي.

4- تكاليف الإنتاج:

يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تستطيع من خلال إنتاجيا الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وبما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج.

وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية التي قام بها كل من " كرينج و تيم " عام 1995 على شركة " ماتسيشيتا " أن تكلفة الإنتاج في السنوات الأولى كانت منخفضة وكانت تقوم بالتصدير للخارج، ومنذ أوائل التسعينات تقوم الشركة بالإنتاج في الخارج نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم. ويتضح أهمية انخفاض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمستثمر الأجنبي كي يحافظ على حجم مبيعاته وعلى الميزة التنافسية لتلك المنتجات في الأسواق الدولية، سواء ارتبطت دوافع المستثمر الأجنبي بالبحث عن المواد الأولية بالخارج، أو ارتبطت بتكاليف أخرى بجانب المواد الأولية وخاصة انخفاض تكلفة العمل في البلدان النامية.

5- التكنولوجيا:

يمثل امتلاك المستثمرين الأجانب وبشكل خاص الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة، مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلي أونظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة نتيجة قدراتها المادية على القيام بالإنفاق على البحوث والتطوير، إذ يلاحظ 0.8 من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتم من خلال ست دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، واليابان، وسويسرا، وهولندا. حيث تتحكم شركات تلك الدول في التكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة والتي تمكنها من اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق.[1]

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم

بعدما كانت الدول المتقدمة تفضل السيطرة عسكريا على الدول الضعيفة ذات الموارد الطبيعية أو المواقع الإستراتيجية، تراجعت عن ذلك تحت ضغط المقاومات العسكرية التحريرية، فتغيرت نظرتها و أصبح استعمارها اقتصاديا، وسيلتها في ذلك الشركات المتعددة الجنسية، و يمكن أن نوجز أهم المحددات للبلدان الأم لهذه الشركات في التالي:

- رغبة البلدان الأم في السيطرة و الهيمنة على الدول المضيفة من اجل توجسه قرارها السياسي.
- رغبتها في خلق فرص عمل لعمالتها خارج حدودها.
- نشر ثقافتها و أنظمتها السياسية و الاجتماعية، حتى تبقى الدول المضيفة في تبعية دائمة لها، و بالتالي يسهل احتوائها.
- فتح أسواق جديدة من اجل تصدير فائض منتجاتها إلى الدول المضيفة بعد تشبع أسواقها الداخلية.
- تحقيق عوائد أعلى لرؤوس أموالها مقارنة بتوظيفها في الدولة الأم.
- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الافتراض، أو المساعدات، حتى تتم عملية الاستيراد و التصدير بينها.
- معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها من العائدات المحققة من الاستثمار.[2]

و يشير بعض الكتاب، إلى أن قرار الاستثمار الاجنبي المباشر ينطوي على الاقل على ارتباط بين نوعين من المنطق: منطق المنشأة و منطق الحكومة. بمعنى أن لاهتمام المنشآت بالقدرة التنافسية و اهتمام الحكومات بكفاءة الحكم أثرهما الكبير على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. إذ لا

[1] فريد أحمد قبلان، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008، ص12-15
[2] عبد الكريم كاكي.مرجع سابق، ص65-66

تستطيع المنشآت ان تتجاهل يكون ضمانا للمنشآت من ناحية تقليل المخاطر السياسية و يكفل استقرار العمل داخل البلد. و بالمثل لا تستطيع الدولة أن تتجاهل عوامل القدرة على المنافسة لتلك المنشآت. [1]

المطلب الثالث: المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين و رجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما، كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، حيث توجد العديد من المؤشرات و التي سنذكر من بينها ما يلي:

أولا: المؤشرات العالمية:

1- مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ العام 1979م عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس /سويسرا، ويعتبر أداة هامة لتقييم وتحليل تنافسية الاقتصادات الوطنية وتوجيه قرارات الاستثمار. ويستند المؤشر إلى بيانات ونتائج مسوحات شاملة يجريها المنتدى بالتعاون ما شبكة عالمية من المؤسسات الشريكة.

- **دليل المؤشر:**

تقسم الدول المشمولة إلى ثلاث مجموعات وفقا لمستوى التنمية فيها، حيث تمثل المجموعة الثالثة المستوى الأعلى للتنافسية، تليها الثانية فالأولى.[2]

2- مؤشر سهولة أداء الأعمال:

تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال كمؤشر مركب في إطار قاعدة بيانات بيئة آداء الأعمال، التي تصدر سنويا عن البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية. يقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على وضع قطاع الشركات الصغيرة و متوسطة الحجم، بهدف وضع أسس للتقييس و المقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة و في الدول النامية التي يغطيها المؤشر، بحيث تتنبه الدول المعنية إلى كامل العقبات الإجرائية لتعمل على معالجتها و تحسين مناخها الاستثماري. [3]

[1] فريد أحمد قبلان، مرجع سايق، ص17-18
[2] مختار بونقاب، زواويد لزهر، مرجع سابق، ص97
[3] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص72

ثانيا: مؤشرات أخرى:

1- مؤشر الحرية الاقتصادية :

هو مؤشر لقياس درجة التصنيف التي تمارسها الحكومات في مواجهة الحرية الاقتصادية للأفراد، و تعني الحرية الاقتصادية حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول و توفير مجالات حرية الاختبار الاقتصادي للأفراد و تعزيز روح المبادرة و الإبداع، كما تعني غياب الإكراه في عمليات الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك للسلع و الخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة.

يعطي مؤشر الحرية الاقتصادية صورة عامة عن مناخ الاستثمار في البلد حيث يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية و البيروقراطية و وجود عوائق للتجارة و مدى سيادة القانون، و قد ازدادت أهمية هذا المؤشر لما يخلقه من انطباع ايجابي عن البلد فهو يدعم عمليات الترويج للاستثمار.[1]

2-المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للإقتصادات الناهضة:

هو مؤشر لقياس مدى قدرة الدول الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة بين النمو الاقتصادي و تحسين الأوضاع الاجتماعية و كذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة و جاذبة و هو يصدر على مؤسسة الشؤون المالية.[2]

3- مؤشر (كوف) للعولمة:

صدر عن معهد KOF السويسري المتخصص في دراسات الدورة الاقتصادية مؤشر يعنى بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية :اقتصادية، اجتماعية و سياسية.

يحسب هذا المؤشر من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس الأبعاد الثلاثة: العولمة الاقتصادية، العولمة الاجتماعية و العولمة السياسية كما يوضحه الجدول رقم (2)[3]:

[1] احمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص191

[2] نفس المرجع، ص193

[3] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر، آثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص70.

الجدول رقم (2): مكونات مؤشر كوف للعولمة

المـــؤشـــــر	عـــناصـــر المـــــؤشـــــر
مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية (8 عناصر) الوزن: 34%	.حصة التجارة للناتج المحلي الإجمالي. .حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي. .حصة الاستثمار المحفظي للناتج المحلي الإجمالي. .دخول الرعايا الأجانب. .عوائق على الإيرادات. .معدل التعريفة الجمركية. .نسبة الضرائب على التجارة الدولية للإيرادات الجارية. .قيود على الحساب الرأسمالي.
مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاجتماعية (11 عنصرا) الوزن النسبي: 37%	.حجم المكالمات مع العالم الخارجي. .نسبة التحويلات للناتج المحلي الإجمالي. .الحصة من السياحة الدولية. .كلفة المكالمات الهاتفية للولايات المتحدة الأمريكية. .نسبة الأجانب من إجمالي السكان. .عدد خطوط الهاتف الثابت. .عدد مزودي خدمة الانترنت. .عدد مستخدمي الانترنت. .عدد مشتركي خدمة الكيبل. .عدد الصحف اليومية. .نسبة الاستماع للإذاعة.
مكونات المؤشر الفرعي للعولمة السياسية (3 عناصر) الوزن النسبي: 28%	.عدد السفارات في القطر. .عضوية المنظمات الدولية. .المشاركة في بعثات مجلس الأمن الدولي.

المصدر: عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر، آثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص71.

3- مؤشر الشفافية او مؤشر النظرة الى الفساد

هو مؤشر مركب يعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تأطير جهودها في محاربة الفساد و تعزيز الشفافية في هذه الممارسات و يعالج مشكلة تفشي الفساد و تأثيرها على قرار المستثمر و جاذبية القطر كموقع استثماري. و يدعو هذا المؤشر إلى:

- تكثيف الجهود لمحاربة الفساد و تبني سياسة النفس الطويل للوصول إلى بيئة أكثر شفافية في أداء الأعمال.
- يساند القوانين التي تحرم دفع الرشاوي، و محاسبة المتهمين المتهمين بالفساد.
- تعزيز ربط المساعدة المقدمة من المؤسسات المالية الدولية لمدى تبني الدولة لبرنامج محاربة الفساد و مدى النجاح في تطبيقه الفعلي.
- يجب الحذر عند مقارنة البيانات كون المؤشر يعتمد على عينات مختارة و مختلفة و ليس على مقاييس إحصائية. [1]

4- المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة PRS ، من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG منذ عام 1980 لفرض قياس المخاطر المتعلقة بالإستثمار، و يغطي 18 دولة يشملها المؤشر، و يتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية.
- مؤشر تقييم المخاطر الإقتصادية.
- مؤشر تقييم المخاطر المالية.

و تنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر، و يقسم مؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول رقم (3):[2]

[1] احمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص192-193
[2] لطيفة كلاخي، مرجع سابق، ص152

الجدول رقم (3): درجة المخاطر القطرية و درجتها المئوية

درجة المخاطر	منخفضة جدا	منخفضة	معتدلة	مرتفعة	مرتفعة جدا
درجة المؤشر %	80- 100	70- 79.5	60- 69.5	50- 59.5	0- 49.5

المصدر: لطيفة كلاخي، أثر السياسة المالية في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة بعض دول، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية، 2017، ص152.

المبحث الثاني: مكونات مناخ الاستثمار

يمكن تقسيم مكونات مناخ الاستثمار إلى أهم المحددات و العوامل التي قد تؤثّر على انتقالات و تدّفقات رؤوس الأموال الأجنبية عبر الحدود، و على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، و التي تجعل دولة ما أكثر جاذبية لهذا النوع من الاستثمارات، و قسمنا هذا المبحث إلى أربعة أقسام، محددات اقتصادية، محددات قانونية، و محددات سياسية، بالإضافة إلى مناخ الاستثمار الجيد.

المطلب الأول: المحددات الاقتصادية

تعتبر المحددات الاقتصادية من أهم المحددات التي تؤثر في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة ما عن غيرها من الدول، و من أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

أولا: درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي

يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه إلى الاقتصادات المفتوحة، و التي تتميز بعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج بما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، و عدم وجود أية إختلالات في الأسواق. بمعنى انه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرة كلما كان الاقتصاد القومي جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر. و يمكن الاستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات و الواردات إلى الناتج القومي، ودرجة تركز الصادرات، بالإضافة إلى التخفيضات في القيود التعريفية و غير التعريفية.[1]

ثانيا: حجم السوق و احتمالات نموه:

يعد حجم السوق و احتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار التوطن الاستثمار الأجنبي المباشر، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي، و من المقاييس

[1] فريد احمد قبلان، مرجع سابق، ص23

المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، إما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق و بالتالي لاحتمالاته المستقبلية. ولقد وجدت الدراسات العلمية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم الدولة المضيفة و بين الاستثمار الأجنبي المبشر، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم و التحسن في الاقتصاد القومي و جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو هذه المعدلات.[1]

ثالثا: القوة التنافسية للاقتصاد القومي

تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي احد العوامل الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك انه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية، و العكس صحيح، و لعل هذا يرجع إلى أن ازدياد المركز التنافسي معناه ازدياد قوة و قدرة الاقتصاد القومي على مواجهة أية ظروف خارجية و امتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي.[2]

رابعا: البنية التحتية

إن حالة و وضعية البنية الاساسية تؤثر تأثيرا كثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، وهذا راجع إلى مساهمتها في تخفيض التكاليف و بالتالي زيادة أرباح المستثمر، فإمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة تعمل على تشغيل آلات الإنتاج و دون انقطاع و بالتالي تجنب الخسائر المترتبة عن هذا الانقطاع، و شبكات النقل المصممة تصميما جيدا (الطرق، الموانئ، المطارات و السكك الحديدية) تساهم في توزيع الإنتاج و الوصول إلى كافة أسواق الدولة المضيفة، وشبكة الاتصالات السلكية و اللاسلكية العالية التطور التكنولوجي تمكن من سهولة و سرعة الاتصال بين الفروع و المركز الرئيسي للشركات متعددة الجنسيات.[3]

فعلى سبيل المثال، لقد كشفت دراسة أجريت في المغرب، أن التحسينات التي قامت بها مؤخر هذه الدولة، على مستوى شبكات طرق المناطق الفلاحية، ادت إلى خفض المدة و التكاليف اللازمة لنقل المنتجات الفلاحية إلى الأسواق، بنسبة 50%، الأمر الذي ادى تنمية القطاع الفلاحي، إضافة إلى تشجيع المشاريع

[1] اميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص35-36

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار الإقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص88

[3] أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص16

المكملة له، كمشاريع تصنيع المنتجات الزراعية، حيث ارتفعت نسبة المردودية الاقتصادية لهذه المشاريع إلى 30%.[1]

خامسا: التضخم

إن لمعدلات التضخم تأثير مباشرا على سياسات التسعير و حجم الأرباح، و بالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولي أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة، بالإضافة إلى سوء المناخ الاستثماري، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، ونضيف على ذلك أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الاستثمارات قصيرة الأجل، وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل.[2]

سادسا: سعر الصرف

إن استقرار سعر صرف العملة المحلية يشكل احد أهم العوامل المشجعة على الاستثمار، وعدم ثبات و تدهور سعر صرف العملة يعد احد العوامل المعوقة للاستثمار، و باعتبار أن إدارة العجز الخارجي و المتمثل بشكل أساسي بالعجز الجاري في ميزان المدفوعات يعتمد اعتمادا حرجا على سعر الصرف، فإن انخفاض العجز الخارجي يعد مؤشرا للاستقرار الاقتصادي و لاستقرار سعر الصرف.[3]

وقد أوضحت دراسة قام بها CAVES أن هناك ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي و الحقيقي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، بالإضافة إلى ذلك فانه يمكن للاستثمار المباشر المتجه نحو التصدير أن يتأثر نتيجة للتغيرات النسبية في معدل الصرف.[4]

[1] La banque mondial : «Rapport sur le développement dans le monde, un meilleur climat de l'investissement pour tous», USA, 2005, p134

[2] لوعيل بلال، محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية خلال فترة (1995-2011)، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد 5، 2014، ص201

[3] سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص115

[4] CAVES.R, MULTINATIONAL ENTERPRISE AND ECONOMIC ANALYSE, 2 ND EDITION, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESSV, 1996.

سابعا: النظام الضريبي

إن المستثمر الجاد لا تهمه الإعفاءات الضريبية بقدر ما تهمه معقولية النظام الضريبي و اعتداله، أي عدم وجود ضرائب و رسوم عالية و عدم وجود ازدواجية في الضرائب أو سياسة ضريبية معقدة. و الإعفاءات الضريبية بحد ذاتها لا تجذب إلا أسوء أنواع المستثمرين. ففي حالة توفر المقومات الأساسية للاستثمار فلا حاجة لإعطاء امتيازات خاصة أو منح إعفاءات ضريبية لاجتذاب الاستثمارات و خاصة الأجنبية منها.[1]

ثامنا: الاستقرار الاقتصادي

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنّ القرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي لا يتوّقف فقط على دراسة مؤشرات مناخ الاستثمار الحالي و المذكورة سابقاً؛ كطبيعة النظام الاقتصادي، درجة التضخم، أسعار الصرف، شروط التجارة الخارجية، و غيرها من العوامل التي تؤثّر في جذب

المستثمرين الأجانب، و إنما يعتمد كذلك على دراسة إمكانيات تغير هذه المؤشرات في المستقبل، حتى تتشكل للمستثمر الأجنبي صورة واضحة حول الوضع الحالي، و المستقبلي، للمناخ الذي يتم فيه إنشاء المشروع الاستثماري، و كلّما اتسمت المؤشرات الاقتصادية للبيئة المحيطة بالاستثمار الأجنبي بالاستقرار، كلّما كان ذلك أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب؛ ذلك أنه يضمن لهم قدرًا أكبر من الأمن، و يقلّل من مخاطر الاستثمار.[2]

المطلب الثاني: المحددات القانونية

وهي عبارة عن القانون الرئيسي للاستثمار في أي دولة من الدول بغض النظر عن مسمياته بالإضافة إلى مجموعة من القوانين و التشريعات المكملة مثل قانون النقد الأجنبي و البنوك، وقانون الضرائب و الجمارك، ويرها من القوانين المؤثرة على قرارات الاستثمار و قانون الاستثمار و القوانين المكملة غالبا ما تنطوي على مجالات الاستثمار و تنظيم الاستثمار في الداخل و الاستثمار في المناطق الحرة، و تحدد مجموعة من الضمانات و المزايا و الإعفاءات للاستثمار.

و يلاحظ في هذا المجال انه:[3]

[1] سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سابق، ص115

[2] خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر (دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص73

[3] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص193-194

- كلما تميزت قوانين و تشريعات الاستثمار بالوضوح و المرونة و عدم التضارب فيما بينها كلما كانت جاذبة للاستثمار و العكس صحيح.
- كلما كان قانون الاستثمار و التشريعات المكملة تحتوي على الضمانات الكافية للاستثمار، من عدم مصادرة و عدم تأميم لأموال المشروعات، و حرية تحويل الأرباح للخارج وخروج و دخول رأس المال المستثمر، و غيرها، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار و العكس صحيح.
- كلما كان قانون الاستثمار و التشريعات المكملة تتضمن مجموعة من الحوافز و المزايا المناسبة من إعفاءات ضريبية و جمركية و خلافه كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار و العكس صحيح.
- كما يجب التأكيد، من خلال نصوصٍ تشريعية واضحة، على ضرورة عدم تطبيق أي مراجعات، أو إلغاءات قانونية، قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات القائمة .فقد أثبتت إحدى الدراسات التي أجراها البنك الدولي، و التي تغطي 26000 مؤسسة، في 53 دولة، أنّ العامل الأساسي و الأول، الذي قد يحد من جاذبية المناخ الاستثماري، و يدفع بالمؤسسات إلى العزوف عن الاستثمار فيه، هو عدم التأكد من قرارات و تصرفات السلطات الحكومية.[1]
- إصدار تشريعات تضمن الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية، كالتوقيف، و التأميم و المصادرة و نزع الملكية، و العمل على التأكيد على ضرورة حماية حقوق الملكية، و التي تعتبر من بين العوامل الأساسية المحددة لجودة و كفاءة المناخ الاستثماري للدول المضيفة.
- إصدار تشريعات تضمن الحماية ضد المخاطر الناجمة عن الاضطرابات السياسية، و الاجتماعية الداخلية، و عدم استقرار أوضاع الأمن.
- ضرورة توفير نظامٍ قضائيٍ، يضمن تنفيذ القواعد و الاتفاقات، و حلّ النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين الأجانب و المحليين، و بين المستثمرين و الجهات الحكومية للدولة المضيفة.
- العمل على إبرام اتفاقيات دولية ثنائية، و متعددة الأطراف، مع الدول الأم لرؤوس الأموال الأجنبية، إذ تلعب هذه الاتفاقيات دوراً مهماً في نمو و تطور الاستثمار الأجنبي، إثر التسهيلات التي تقدمها للمستثمرين الأجانب. [2]

[1] Warrick Smith, Mary Hallward-Driemeier:«le climat de l'investissement, une donnée primordiale», «finances et développement», publication trimestrielle du FMI(fonds monétaire international), volume 42, numéro 1, mars 2005, p 43

[2] خرافي خديجة، مرجع سابق، ص75

المطلب الثالث: المحددات السياسية

أولا: الاستقرار السياسي

إن وجود نظام سياسي مستقر قائم على الحرية و كفالة حقوق الإنسان و ينال رضا مواطني تلك الدولة، يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين و دفعهم للتوطن في بلد ما للاستثمار، لان المستثمر الأجنبي لا يقبل على الاستثمار في آي دولة ما إلا بعد أن يطمئن على استقرار النظام السياسي بها، فمن غير المعقول أن المستثمر الأجنبي على إرساء مشاريع استثمارية في دولة ما تتميز بالتغير المستمر في الحكومات و الاضطرابات الداخلية.[1]

كذلك فان النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة له تأثير كبير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالدولة الديمقراطية توفر قدرا من الأمان لرأس المال الوطني و الأجنبي، و تتسم سياستها بالوضوح و الاحترام و الحقوق، و الالتزام بنصوص الدستور و القانون، مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان مما يشجعه ذلك على استثمار أمواله في تلك الدولة، و ذلك بخلاف النظم الدكتاتورية التي ينفرد قادتها بالقرار السياسي دون الرجوع إلى الشعب، و لا يسود فيها احترام الحقوق، مما يعرض راش المال للخطر، و بالتالي يعرض المستثمر الأجنبي عن توجيه نشاطه نحو تلك البلاد.[2]

ثانيا: تقييم المخاطر السياسية:[3]

يعرف خطر البلد بأنه " التغيرات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية المحتملة و التي يمكن ان تحدث في المستقبل في دولة ما تؤثر على مناخ الأعمال فيه، و بالتالي تنعكس بالسلب على المؤشرات المالية للأعمال و المشاريع و خصوصا معدلات الأرباح و قيم الأصول و غيرها، وبالتالي تؤثر على رغبة وقدرة الشركات العاملة في تلك الدول على سداد التزاماتها الخارجية في مواعيد استحقاقها".

و تختلف مكونات نشوء خطر البلد من بلد لآخر و من وقت الى آخر مثل الحرب و الاحتلال، المظاهرات المستمرة و الاحتجاجات و الاضطرابات و النزاع بين دول النزاع على الحدود او الصراعات الايدولوجية و تزايد النزعة الإقليمية و العنصرية داخل البلد.

[1] أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص14
[2] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص91
[3] قريد عمر، مرجع سابق، ص111-112

و يمكن تحديد العوامل السياسية المؤثرة على مخاطر البلد كما يلي:

أ- العوامل المحلية:

1- النظام السياسي:

- القوة السياسية للدولة.
- قدرة الحكومة على مقاومة الضغوط و حل المشاكل دون صراعات.

2- جماعات الضغط و النفوذ السياسي:

- فلسفتها و أهدافها.
- السياسات التي تنتهجها.

3- المجموعات المعارضة:

- احتمال حدوث انقلاب عسكري على النظام الحاكم من داخل البلد.
- فلسفة و أهداف الجماعات المعارضة القوية.

4- حوكمة البلد:

- من حيث الكفاءة و مدى تجاوبها مع المطالب الشعبية.

ب- عوامل دولية:

1- احتمال حدوث صراع مقلق مع دولة أخرى.

2- احتمال توقيع معاهدات أو التزامات أخرى مع دولة أو شركة ما.

3- احتمال تعرض العلاقات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين لنكسات.

المطلب الرابع: الإطار العام لمناخ الاستثمار الجيد

1- إتباع سياسات التحرر الاقتصادي، و زيادة دور القطاع الخاص و تشجيعه.

2- عدم التمييز في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية و الأجنبية.

3- تقرير المزايا و الحوافز المشجعة للاستثمار، سواء في صورة إعفاءات ضريبية أو جمركية أو ما يتصل بتسعير المنتجات أو الخدمات اللازمة للمشروع الاستثماري.

4- تسهيل تملك المشروعات الاستثمارية للأراضي و العقارات اللازمة لمباشرة نشاطها، و تيسير أقامة المستثمرين الأجانب داخل الدولة المضيفة.

5- توافر البيئة الأساسية و المرافق الصالحة من طرق و مواصلات و وسائل اتصال و غيرها، و ذلك لسهيل مزاولة النشاط الاستثماري.

6- توافر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة، واتساع حجم الممارسات الديمقراطية فيها.

7- التأمين الكامل للمشروعات الاستثمارية من المخاطر غير التجارية مع تقرير التعويضات الملائمة في حالة وقوع هذه المخاطر.

8- توفير البيئة الإدارية الملائمة لتسهيل إجراءات الموافقة على المشروع و منح تراخيص البناء و التشغيل و البعد عن الروتين و المعوقات البيروقراطية المعرقلة لسرعة إتمام الإجراءات الحكومية.

9- خلق بيئة طيبة للسياسات العامة للدولة المضيفة، الأمر الذي يجعل المستثمر الأجنبي يشعر بان سياسات الدولة المالية و النقدية و الاقتصادية تتمتع بالاستقرار و البعد عن المفاجآت غير المتوقعة.

10- توحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر، و أن تكون مقترحاته إزاء معوقات الاستثمار محل اعتبار لدى المسئولين.

و من ثم فإنه يتعين على الدولة التي ترغب في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، أن تبذل الجهد من أجل خلق المناخ الاستثماري الذي يشجع المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله بها. و إلا فان المستثمرين سوف يمتنعون عن المغامرة بأموالهم و استثماراها بهذا البلد، حيث تنعدم فرص الاستثمار المناسبة بالنسبة لهم.[1]

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص92-93

المبحث الثالث: مناخ الاستثمار في الدول النامية

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية لأي بلد على أوضاعه المختلفة التي تؤثر في جذب و تنشيط الاستثمارات، و لا تتوقف على الأوضاع الحالية فقط و إنما تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها، و بها تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فتكون نتيجة أو محصلة تفاعل العناصر الجاذبة و المعيقة للاستثمار، لذلك فأن المستثمر الأجنبي و فرص نجاحه مرتبطة بمدى تحسين و توفر مناخ استثماري ملائم.

المطلب الأول: خصائص اقتصاديات الدول النامية

أولا: انخفاض مستوى الدخل الفردي و المعيشي

تتميز الدول النامية بصفة إجمالية بانخفاض معتبر في مستوى الدخل الفردي نتيجة لضعف الأداء الاقتصادي لهذه الدول، حيث يمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني مؤشر مهم للتميز بين الدول المتخلفة و الدول المتقدمة، ولذلك فإن الهيئات الدولية تعتمد عليه في إعداد مختلف الدراسات و التقارير الاقتصادية المتخصصة. و يستخدم البنك الدولي معيار الدخل لتصنيف دول العالم وفق مجموعات معينة على أساس متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، حيث تظهر مختلف الإحصائيات عن تفاوت كبير في مستوى الدخل الفردي بين الدول المتقدمة و الدول النامية إذ تشكل حصة الدول النامية % 21 من إجمالي الناتج العالمي ، و نتيجة لذلك يعيش العديد من سكانها في فقر حاد ساهم كثيرا في تدني المستوى المعيشي و تدهور الظروف الصحية للأفراد، و على الرغم من المجهودات الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الفقر في إطار ما يسمي بالأهداف التنموية للألفية غير أن الأرقام لا تزال مقلقة جدا بالنسبة للدول النامية التي يعيش عدد كبير من سكانها في فقر حاد إذ لا يزال ما يقارب من 1.4 مليار شخص في الدول النامية يعيشون بأقل من 1.25 دولار يوميا بعد أن كانوا 2 مليار شخص سنة 1990.[1]

ثانيا: الزيادة السكانية:

أن حجم السكان ينظر إليه من زاويتين مختلفتين تماما كما هو الحال بالنسبة للفكر الاقتصادي الذي اخذ طابعا تفاؤليا فيما يتعلق بتأثير الزيادة السكانية على النمو الاقتصادي. غير أن التي توصل إليها مالتوس سنة 1798 اتخذت طابعا تشاؤميا عندما اعتبر بأن الزيادة السكانية يجب ضبطها، لأن عدد السكان سيزداد وفقا

[1] علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الاسلامية حالة الدول الاقل نموا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص8

لمتوالية هندسية في حين أن الطعام و ما يطلبه الأفراد سيزداد وفقا لمتوالية حسابية خلال ربع قرن، وهو ما فتح مجالا واسعا امتد لسنوات عديدة للبحث عن مدي تأثير تزايد عدد السكان على تطور المجتمع، ففي الدول المتقدمة يعتبر حجم السكان مصدرا للتطور و النمو الاقتصادي من خلال تفاعله مع مختلف الموارد الاقتصادية الأخرى، أما في الدول النامية فإن تزايد السكان يساهم بشكل مباشر في تفاقم العديد من المشاكل التي تتخبط فيها هذه الدول كالبطالة، سوء التغذية، انخفاض مستويات التعليم، أزمة السكن، تدني الظروف الصحية، انتشار الآفات الاجتماعية...الخ، و عليه نقول بأن البعد السكاني في دولة ما يتجاوز الجوانب الكمية ليشمل كل ما يرتبط و يؤثر على النمو السكاني.[1]

ثالثا: ارتفاع معدلات البطالة:

هي احد أهم مشاكل التي تنغص حياة القائمين على وضع السياسات التنموية في الدول النامية وهي تفشي البطالة حيث أن مشاكل العمالة التي تواجه الدول النامية توجد في شكلين الأول هو حدوث نقص في التوظيف في كل من المناطق الريفية والحضرية، أما الصورة الثانية فهي البطالة المفتوحة (الأفراد القادرين على العمل ولكن لا يجدون الوظائف المناسبة)، وهي تقدر في المتوسط بين 8 و15% من القوى العاملة، بصفة عامة تنتشر في البلدان النامية كل أوجه البطالة: البطالة المقنعة، البطالة الموسمية، الفينة أو الدورية. يعتبر ضعف قوى الإنتاج الزراعي وقلة اليد العاملة المؤهلة في القطاع الصناعي الحديث بالإضافة إلى العامل الديمغرافي أسباب في كثرة العاطلين والذين تدفعهم الحاجة إلى قبول أي عمل وبأي شرط يفرض عليهم وخروج الأطفال في سن مبكرة إلى سوق العمل.[2]

رابعا: انخفاض الإنتاجية:

لعل من أهم ما يمكن اكتشافه من فروق بين الدول المتقدمة والدول النامية ينحصر في مستوى إنتاجية العامل، حيث يعتبر انخفاض الإنتاجية أحد العوائق الرئيسية للتنمية .تتسم الدول النامية بانخفاض إنتاجية العالم فيها مقارنة بالدول المتقدمة، وذلك للعديد من العوامل، من أهمها:

- النقص في عوامل الإنتاج الأخرى المكملة كرأس المال والتنظيم الكفئ.
- غياب الحوافز الاقتصادية.
- نقص المدخرات والاستثمارات العامة خاصة في المجالات الصحية والتعليمية.
- ضعف النمو الجسمي والعقلي للأفراد والناجم عن سوء التغذية منذ الطفولة.

[1] نفس المرجع السابق، ص11-12

[2] بلقاسم العباس، تحليل البطالة، مجلة جسر التنمية، العدد 58، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 2006، ص13-16.

- تفشي ظواهر الكسل واللامبالاة وعدم الشعور بالانتماء.

كل هذا يحتم معالجة الأسباب الحقيقية لانخفاض الإنتاجية بإيجاد الحلول الجذرية والتي في مقدمتها تحسين الظروف المحيطة بالعامل وتوفير الحوافز المادية والمعنوية ورفع الشعور بالمسئولية والانتماء بما يضمن تعبئة الطاقات البشرية لبذل أقصى الجهود الكفيلة بزيادة الإنتاج .فكما يقول المثل" :يمكن أن تقود الحصان إلى بركة ماء، إلا أنك لا تستطيع أن ترغمه على الشرب ."الأمر الذي يوضح أن سياسات التنمية بالدول النامية لا يمكن أن تنجح في تحقيق أهدافها إلا إذا أوجدت الأطر المؤسسية الملائمة والحوافز التشجيعية المادية والمعنوية لتحسين مستوى الآداء. [1]

خامسا: التبعية الاقتصادية:

تتمثل ظاهرة التبعية الاقتصادية في سيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، ومن ثم في تنظيم الإنتاج الأولي في البلاد النامية والواقعة تحت السيطرة الأجنبية بما يلائم المصالح الاقتصادية الاستعمارية للدول الأوروبية .فلا يخفى كيف تستأثر الشركات الأجنبية بالشطر الأكبر من تجارة البلدان المتخلفة، بل كيف تصل سيطرتها إلى حد امتلاك مشروعات الإنتاج الأولي بغرض التصدير إلى بلاد هذه الشركات، كشركات البترول في دول الخليج وفنزويلا وإيران، وشركات الفاكهة الأمريكية في أمريكا اللاتينية وغيرها. و يجدر بنا أن نشير هنا إلى أن التبعية في الدول النامية ليست قاصرة على التجارة الخارجية فقط، إنما تمتد لتشمل العديد من المجالات منها على سبيل المثال:

1- اعتماد الدول النامية على انسياب التكنولوجيا والطرق الحديثة في الإنتاج، وإن كان هذا الاعتماد يخدم في المقام الأول الدول المتقدمة والتي تستفيد من الدول النامية كأسواق طبيعية لوسائل الإنتاج القديمة التي انتهى العمل بها والتي يراد إحلالها بأخرى أحدث منها في الدول المتقدمة.

2- اعتماد الدول النامية على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية من الدول المتقدمة لتمويل استثماراتها القومية، أي الاعتماد في تمويل استثماراتها على مدخرات الدول المتقدمة لانخفاض التكوين الرأسمالي في الدول النامية أساسا.

3- اعتماد الدول النامية على انسياب الأسلحة والأدوات الحربية باهظة التكاليف، ولا يخفى ما تنفقه هذه الدول على التسليح، للدفاع أو لحروب أهلية أو إقليمية، الأمر الذي يتطلب المزيد من الأسلحة، وتزداد التبعية وتزداد فجوة التخلف اتساعا وعمقا.

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، خصائص الدول الأقل نموا، التنمية و التخطيط الإقتصادي، الجزء الثاني، ص8-9

4- اعتماد الدول النامية على انسياب المعونات الخارجية و المقدمة من الدول المتقدمة أو المنظمات الدولية التي تسيطر عليها و تمولها دول متقدمة، ففي إسرائيل مثلا والأردن تشكل المعونات الخارجية الشق الأعظم من موارد البلاد.

5- اعتماد الدول النامية على أسواق المال العالمية كمصدر رئيسي لحصولها على القروض اللازمة لمواجهة متطلباتها المعيشية والتنمية وتمويل نفقاتها المختلفة، وتتمركز هذه المؤسسات والهيئات التمويلية بدون شك في الدول المتقدمة أو الدول البترولية .هذا وتستهلك الدول النامية 15%- 50% من حصيلة صادراتها سنويا لسداد أقساط وفوائد الدين.[1]

سادسا: سمات سياسية و إدارية

تتميز الدول النامية إضافة إلي الخصائص الاقتصادية و السياسية بخصائص أخري يمكن عرضها وفقا لما يلي :

- الديكتاتورية وسيطرة فئة قليلة على الحكم بسبب عدم وجود أنظمة ديمقراطية ، حيث تعاني اغلب الدول النامية من الاستبداد السياسي الذي يستخدم الأساليب القمعية المقيدة للحريات التي تنعدم معها المشاركة الجماهيرية في مختلف القرارات.
- يتضح تخلف الدول النامية من مظاهر عدم الاستقرار السياسي و كثرة الحروب و النزاعات التي تدمر مقدرات الدولة و تساهم في تفاقم مشكلة التخلف.
- يساهم الفقر و الحرمان في انتشار و اسع للجريمة و مختلف الآفات الاجتماعية مما يساهم في انعدام الأمن و الاستقرار.
- سوء توزيع المردود الاقتصادي للعملية الإنتاجية من قبل الأنظمة السياسية الحاكمة التي تقوم بدور الموزع في الدول النامية عن طريق السياسات العامة الخاصة بالأجور و الأسعار و الضرائب و الصحة و السكن، حيث يساهم الفساد المنشر بكثرة و على كافة المستويات في مضاعفة تبعات التخلف بالنسبة للفرد و الدولة.[2]

[1] نفس المرجع السابق، ص15-16

[2] نفس المرجع، ص14

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار في الدول النامية

أولا: المعوّقات الإقتصادية:

1- عدم الإستقرار الإقتصادي و عدم وضوح موقف الحكومات من قضية الإستثمارات الأجنبية (باعتبار أنّ القرارات الإقتصادية تتأثّر تأثّرا مباشرا بالمواقف السّياسية).

2- غياب و ضعف أسواق رأس المال اللاّزمة لتمويل المشروعات الإستثمارية.

3- إنّ غلب البلدان النّامية حسّاسة لتطوّرات الأسعار الدّولية (مثل تقلّبات أسعار النّفط) الّتي من شأنها التّأثير على حصيلة الصّادرات و الإيرادات الحكومية بشكل عام، و هذا فضلاً عن تأثّر عدد كبير من البلدان النّامية بتقلّبات الأسعار في الأسواق العالمية نظرا لإعتمادها الشّديد على الواردات من المواد الغذائية.

4- وجود تشوّهات ضريبية، حيث تؤدّي الإعفاءات الضّريبية في بداية النّشاط إلى ظهور تشوّهات في النّظام الضريبية، حيث تنطوي في بعض البلدان على تمييز ضدّ المستثمرين المحلّيّين، و ينطوي إنقضاء فترة الإعفاء الضّريبي إلى زيادة مفاجئة في العبء الضّريبي على الشّركات، كما أنّ هذه الإمتيازات يتمّ منحها من خلال إجراءات إدارية معقّدة و بيروقراطية تشجّع على الفساد الإداري.[1]

5- ضعف أو نقص و تخلّف الهياكل و البنى الأساسية من خدمات الطّرق و النّقل و المواصلات و الإتّصالات السّلكية و اللاّسلكية و الموانيء و المطارات و الطّاقة و المياه و غيرها.

6- تدخّل الحكومات لتحديد أسعار السّلع المنتجة، و يصبح المشكل قائماً عندما يكون التّسعير أقلّ من تكلفة الإنتاج ممّا يلحق خسارة بالمستثمر تدفعه إلى تصفية إستثماره.

7- تدهور قيمة العملة المحلّية و تعدّد أسعار الصّرف، إذ يؤدّي تخفيض سعر الصّرف للعملة المحلية مقارنة بالعملات الأخرى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للإستثمار.

8- ارتفاع معدّلات التّضخّم، ضعف النّظام المصرفي، التّحديد الإداري لأسعار الفائدة و التّخفيض الحاد و المفاجيء لقيمة العملة هي ظروف غير مشجّعة للإستثمار الأجنبي.[2]

[1] فاطمة رحال، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر: 2000-2001، مذكرة ماجيستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 20111-2012، ص122

[2] دحماني سامية، مرجع سابق، ص121-122

ثانيا: المعوقات السياسية و الأمنية:

يؤكد الكثير من الخبراء في هذا الشأن أن منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا عموما، و المنطقة العربية خصوصا ما زالت تعاني من:

- الفك السياسي و تكرار الصراعات و الحكم السلطوي.
- ضعف الآداء بخصوص مجال الحريات المدنية و السياسية إلى جانب الإضطرابات الداخلية.
- الضعف المسجل و الغالب على منظمات المجتمع المدني فيها.
- عدم إمكانية السيطرة شبه تامة على الفساد، إلى جانب عدم ارتقاء مستوى سيادة القانون.

إن عدم الإستقرار السياسي و غياب سيادة القانون، و تفشي ظاهرة الرشوة و الفساد و تقييد الحريات الجماعية و الفردية كلها تشكل في حد ذاتها سببا من أسباب ضعف حصة الدول العربية مجتمعة من الاستثمار الأجنبي االمباشر.[1]

ثالثا: المعوقات المالية والإدارية:

ويتمثل ذلك خاصة في وجود منظومة بنكية يعتريها القصور بالنظر إلى حجم الاقتصاد الذي تطمح إليه البلاد ويعزى هذا القصور إلى ما يلي:

- البيروقراطية والمحاباة في انجاز المعاملات.
- انعدام أنظمة المعلومات الدقيقة وسوء التنسيق بين البنوك.
- ارتفاع نسبة المخاطرة لدى البنوك.
- اعتماد البنوك على ضمانات كبيرة لمواجهة المخاطر المحتملة (قد تعادل مرتين قيمة الاستثمار).
- رداءة الخدمات المصرفية وتباطئها.[2]

[1] لطيفة كلاخي، مرجع سابق، ص173-173

[2] عبد الحليم سعيدي، مريم عمارة، مدنوني هندة، إستراتيجية الاستثمار الاجنبي المباشر بين عوامل الجذب والطرد –الفرص والقيود– مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، العدد التاسع، جوان 2018، ص231

رابعا: المعوقات الاجتماعية و الثقافية:

توجد العديد من المعوقات الاجتماعية و الثقافية التي تقف في وجه تحقيق الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، نشير إلى بعضها فيما يلي:

- التقاليد الغير ملائمة للتنمية، كالوقوف ضد تعليم البنات و حرمان المرأة في الكثير من البلدان النامية من المشاركة الفعالة في التنمية.
- انتشار الخرافات و الايمان بها مما يقتل المبادرة لدى أفراد المجتمع.
- الإنحرافات و الممارسات اللاأخلاقية (سرقة، رشوة،...).
- جانب الأفكار و القيم: فالتخلف في البلدان النامية و عدم قدرتها على تحقيق انطلاق اقتصادي يرجع بصفة أساسية للممارسات المنتشرة في مجتمعاتها و أسلوب أو تفكير الأفراد فيها، حيث أن هذه المجتمعات المتخلفة تدخل القرن الحادي و العشرين بأفكار القرون الماضية و أساليبها، و طالما أن الظروف سواء كانت داخلية او دولية هي في تطور دائم فإن أفكار و أساليب مواجهة تلك الظروف يجب أن تتطور أيضا.[1]
- انتشار البطالة وتعطيل قدرات المورد البشري على العطاء والإبداع، لاسيما ارتفاع نسبة البطالين من خريجي الجامعات ضمن العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل.
- جمود التشكيلات الاجتماعية/ التقليدية مثل:
  - القبلية (tribalisme) كما في أمريكا اللاتينية و إفريقيا.
  - الاستبعاد (esclavage) كما في موريطانيا و السودان.
  - نظام الطوائف (castes) كما في الهند.[2]

المطلب الثالث: سياسات مقترحة لتحسين مناخ الاستثمار

أولا: على صعيد السياسات الاقتصادية:

- تحسين أداء الاقتصاد على المستوى الخارجي وخصوصاً مؤشرات الميزان التجاري وميزان المدفوعات وبنود حركة رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى الاحتياطيات الدولية ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي.

[1] عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة، مداخلة، ص9

[2] طه حسين نوي، غربي ياسين سي لخضر، سرار خيرة، إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، عدد خاص، المجلد رقم 1، افريل 2018، ص83

- سعي الحكومات بمساعدة القطاعين العام والخاص لتحسين صورة الاقتصاد ومؤشرات أدائه الكلية بما فيها معدلات النمو والتضخم والتناغم فيما بين السياسات النقدية والمالية وسعر الصرف ومدى انعكاس ذلك على أداء السوق المالي.
- تنويع الأنشطة الاقتصادية وتطويرها وتقوية الأسواق المحلية وتفعيل المنافسة بما يسمح بتجاوز قيود الحجم بالنسبة للاقتصادات العربية، تقوية أواصر التكامل الاقتصادي العربي، وتقوية الروابط وتعزيز العلاقات فيما بين الدول كمضيفة للاستثمار والشركات العربية المستثمرة.

ثانيا: على صعيد الوضع التشريعي والإجرائي:

- تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحديث وتطوير التشريعات والنظم والإجراءات.
- إصلاح النظام القضائي وإرساء قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية والمادية وتوفير الحماية القانونية للمستثمر وإتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات التجارية.
- تحقيق العدالة و المرونة في بيئة ممارسة الأعمال من جهة و إرساء مبادئ الإدارة الرشيدة و الحوكمة من جهة.
- زياد صلاحيات هيئات تشجيع الاستثمار وتنظيمات الأعمال و الاتحادات في مجالات تنقيح التشريعات و الإصلاح الإداري و الهيكلي و التدخل الايجابي في السياسات.[1]

ثالثا: ضرورة تجسيد استقرار سياسي و أمني:

يجب على الدولة أن تعمل على تجسيد هذا الاستقرار واقعيا، نظرا لأهميته لنشر الطمأنينة في جانب الشركات الأجنبية، لهذا يجب أن تتجسد واقعيا سيادة القانون من خلال سلطة قضائية مستقلة، ووجود نزاهة وكفاءة في عمل القضاء و تنفيذ القوانين و السيطرة على الفساد و محاربته. كما انه على الدولة المضيفة ان تثبت اتساع حجم الممارسات الديمقراطية فيها، و عليها كذلك أن تضع قانونا موحدا للاستثمار يتسم بالوضوح و الاستقرار و الشفافية و عدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وان يكون متوافقا مع القواعد و التنظيمات الدولية الصادرة لحكم المستثمر.

رابعا: تحسين الوضع الاجتماعي و الثقافي:

في تنصب اهتمامات المستثمرين الأجانب على الجانب الاجتماعي و الثقافي للدول المضيفة من خلال تعرفهم على: نمط المعيشة، نظم التعليم و مستوياته، الأمية، نمط الاستهلاك و أذواق المستهلكين... و عليه يتوجب على الدولة المضيفة هنا أن تلعب دورها في تحسين الوضعية الاجتماعية و الثقافية من خلال تقديم

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات، السنة التاسعة و العشرون– العدد الفصلي الرابع (اكتوبر– ديسمبر) 2011، ص7

حرية أكثر لوسائل الإعلام، و محاربة الفقر و الجريمة، إضافة إلى رفع نسبة التعليم و زيادة الاهتمام بالتدريب المهني لزيادة مهارة العمالة، كون توفر هذه الخيرة مؤهلة و مدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم و إضافة إلى دور الدولة يأتي الدور المكمل للشركات الأجنبية من خلال إقامة مشاريع إستثمارية تؤدي بدورها إلى تخفيض البطالة نسبيا و الانسجام مع مقومات هذه الدول.[1]

خامسا: تحسين النظام الضريبي:

- ترسيد استخدام الإعفاءات الضريبية و ربطها بالأولويات الاقتصادية كما هو الحال في إسرائيل، مع التركيز على الصناعة باعتبارها نشاطا ديناميكيا هاما لتطوير القطاعات الأخرى.
- تقديم نظام للحوافز الضريبية مبسط إداريا، يقلل من عدد الضرائب، و يعتمد عن الأسعار النسبية، و يوسع الأوعية الضريبية، مع إمكانية خفض سعرها، مع إلغاء ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية،

كذلك يمكن إدخال نظام الخصم أو الائتمان الضريبي لمستلزمات الإنتاج التي تتعرض لضرائب الدمغات و غيرها.

- دراسة ان تشمل الإعفاءات الضريبية الاستثمارات التي يتم تمويلها من فائض و أرباح الشركات المحتجزة.
- التيسير على عل المستثمرين في مجال دفع الضرائب على الدخل، و ذلك من خلال تأجيل دفع 20% من قيمة المستحقات الضريبية الواجبة الدفع بشرط ألا يتجاوز المبلغ إنفاق الشركة على البحوث و التطوير كما هو الحال في تركيا.[2]

سادسا: تنمية الموارد البشرية:

- تطوير برامج تستهدف المتسربين من التعليم و غير المؤهلين.
- تنويع المجالات المهنية في التعليم الثانوي، و تنظيم برامج لتطويرات مهارات العاملين في القطاعات التي تشهد تطورا تكنولوجيا.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم و تمويل الأبحاث العلمية في مختلف المجالات، و ذلك من خلال التعاون مع الجامعات لخدمة الصناعة.
- إعادة تخطيط و هيكلة النظام التعليمي و تنمية القدرات البحثية وإتاحة كافة الوسائل المتاحة لكسب المهارات مع ضرورة توفير المخصصات المالية تطوير و تنمية الموارد البشرية.[3]

---

[1] جوامع لبيبة، اثر سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة: الجزائر، مصر و السعودية– 2000–2012، اطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2015، ص50

[2] فريد أمد قبلان، مرجع سابق، ص 370–371

[3] نفس المرجع، ص373

خلاصة الفصل

تعرفنا في الفصل السابق على عموميات حول مناخ الاستثمار و أن الاستثمار هو عنصر حساس لكثير من العوامل و المحددات المؤثرة فيه هي بعض عناصر هذا المناخ، وتعود هذه العوامل إلى طبيعة المحددات و المبادئ والخصائص التي تميز كل نوع استثماري عن آخر، حيث تعمل الحكومات على إيجاد تلك المحددات و العوامل لجذب و تطوير ترقية الاستثمار، بمعنى أنها تعمل تحسين بيئة أداء الأعمال، من خلال تهيئة البيئة أو المناخ الاستثماري اللازم بمختلف الوسائل كتوفير نظام مالي فعال، ووضع خطط و سياسات اقتصادية تعمل على الرفع من مستوى نجاح الاستثمار، وتعمل على ملائمة هذه المشاريع الاستثمارية ومدى إقبال شركات متعددة الجنسيات عليها، لذا يشمل المناخ الاستثماري هنا مقومات عديدة تعمل على تحسين البيئة الملائمة حتى تستطيع كافة الاستثمارات الأجنبية، حيث لا يغامر المستثمر في بلد لا يعرف الاستقرار السياسي والاقتصادي وكثرة عدد القيود المفروضة، فكل هذه الأمور تساهم في تقليل فرص نجاح المستثمرين من جهة وتعرقل تحقق المنافع التي تسعى إليها الدول من الاستثمارات من جهة أخرى.

الدخول إلى البلدان المضيفة و تحقيق عوائد بصورة أكثر. وكذا أهم المشاكل التي تواجه المستثمرين في الدول النامية. وبأن المستثمر يقوم باختيار الأماكن البديلة للاستثمار التي تتوفر فيه أنظمة سياسية واقتصادية مستقرة التي يطمئن إليها. ومهما قدمت الدول من حوافز مغرية لزيادة الاستثمارات، فإنها لن تكون مجدية إذا لم تتوفر كافة المقومات الضرورية لنجاح المشروع الاستثماري، حيث لا يغامر المستثمر في بلد لا يعرف الاستقرار السياسي والاقتصادي وكثرة عدد القيود المفروضة، فكل هذه الأمور تساهم في تقليل فرص نجاح المستثمرين من جهة وتعرقل تحقق المنافع التي تسعى إليها الدول من الاستثمارات من جهة أخرى.

يمكن القول أن الاستثمار هو عنصر حساس لكثير من العوامل و المحددات المؤثرة فيه، لذلك كان الاستثمار كثير التقلبات و غير مستقر، وتعود هذه العوامل إلى طبيعة المحددات و المبادئ والخصائص التي تميز كل نوع استثماري عن آخر، حيث تعمل الحكومات على إيجاد تلك المحددات و العوامل لجذب و تطوير ترقية الاستثمار، بمعنى أنها تعمل تحسين بيئة أداء الأعمال، من خلال تهيئة البيئة أو المناخ الاستثماري اللازم بمختلف الوسائل كتوفير نظام مالي فعال، ووضع خطط و سياسات اقتصادية تعمل على الرفع من مستوى نجاح الاستثمار، وتعمل على ملائمة هذه المشاريع الاستثمارية ومدى إقبال شركات متعددة الجنسيات عليها، لذا يشمل المناخ الاستثماري هنا مقومات عديدة تعمل على تحسين البيئة الملائمة حتى تستطيع كافة الاستثمارات الأجنبية الدخول إلى البلدان المضيفة و تحقيق عوائد بصورة أكثر. وكذا أهم المشاكل التي تواجه المستثمرين في الدول النامية.

الفصل الثالث

مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد

تسعى الجزائر وكباقي بلدان العالم المتقدمة منها و النامية الى تحسين مناخها الاستثماري محاولة بذلك زيادة النمو الاقتصادي بصورة مستمرة، ما يجعلها تعمل على تنشيط كافة القطاعات الاقتصادية لديها وتوفير البيئة الملائمة لها، حيث يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مدخلا هاما لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة الجزائرية، و قد شهدت الجزائر منذ سنة 2000 معدلات مقبولة من حيث تدفقات الإستثمارات الأجنبية نتيجة لتحسن محددات جذب الإستثمار واستقرار المناخ الإستثماري.

وفي هذا الإطار تحاول الجزائر وضع و تعديل قوانين و إجراءات لدعم وتطوير الاستثمار الاجنبي، وهذا تحت سقف مناخ استثماري ملائم ونشط يعمل على تعزيز مكانتها على تقديم أكبر قيم ممكنة من التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالرغم من التحديات و المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر، و من خلال الفصل الثالث سنحاول تحليل واقع مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر و ذلك من خلال التطرق للعناصر التالية:

المبحث الأول: تطورات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: الإطار القانوني و المؤسسي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث: المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

المبحث الرابع: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول: تطورات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول ذات الطبيعة الخاصة لتدفقات من الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد اليها. فالمتتبع لحصيلتها منه منذ سنوات حصولها على استقلالها و بداية بنائها لكيانها الاقتصادي المستقبل، الى غاية الآن يجد ان هذه التدفقات تنقسم الى مرحلتين مهمتين، الاولى من سنة 1970 الى غاية 1989 والثانية من 1990 الى 2017، وهذا المبدأ سنتعمده في دراستنا لتطور التدفقات الواردة للإستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، بالاضافة الى التوزيع القطاعي و الجغرافي.

يمكن تقسيم تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر الى مطلبين الأول من عام 1970 الى 1989، و الثاني من 1990 الى 2017.

المطلب الاول: فترة (1970-1990)

لقد تركزت الإستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أساسي في قطاع المحروقات منذ الاستقلال نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المختصة في هذا الميدان واعتبر القطاع المفضل لتوسيع الإستثمارات الأجنبية خاصة بعد قرار عام 1971، والقاضي بانفتاح هذا النوع في الصناعة (البترول والغاز) على رؤوس الأموال الأجنبية وهذا ما أدى بالعديد من الشركات الأجنبية للاستثمار في مشروعات 1967- 1980 توجه متزايد لأشكال الاكتشاف، الإنتاج، النقل، التكرير، وقد عرفت فترة % استيراد التكنولوجيا المتكاملة وعن طريق عقود ممثلة في عقود مفتاح اليد حوالي67 خلال المخطط الرباعي الثاني، وقبل عام 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص إلا في إطار عقود تقسيم الإنتاج أو عقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركة سوناطراك، وفي أعقاب عام 1994 اعتمدت الجزائر جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين الأجانب وهذا في إطار إعادة التوازن الداخلي والخارجي والعمل على بعث النشاط الاقتصادي على قواعد فعالة[1]. لهذا يمكن إدراج الإحصائيات حول تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل هذه الجهود والإمكانيات.

أولا: فترة السبعينات (1970-1979)

شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر أحجام معتبرة خلال الفترة 1970- 1979 حسب معطيات الجدول التالي:

[1] رفيق نزاري، مرجع سابق، ص 125

الجدول رقم (4): تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال فترة (1970-1979)

الوحدة: ميلون دولار

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
القيمة	80	1	41	51	358	119	187	178	135	26

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية على الموقع UNCTAD https://unctad.org/fr/Pages/statistics.aspx

الشكل رقم (3): تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال فترة (1970-1979)

الوحدة: ميلون دولار

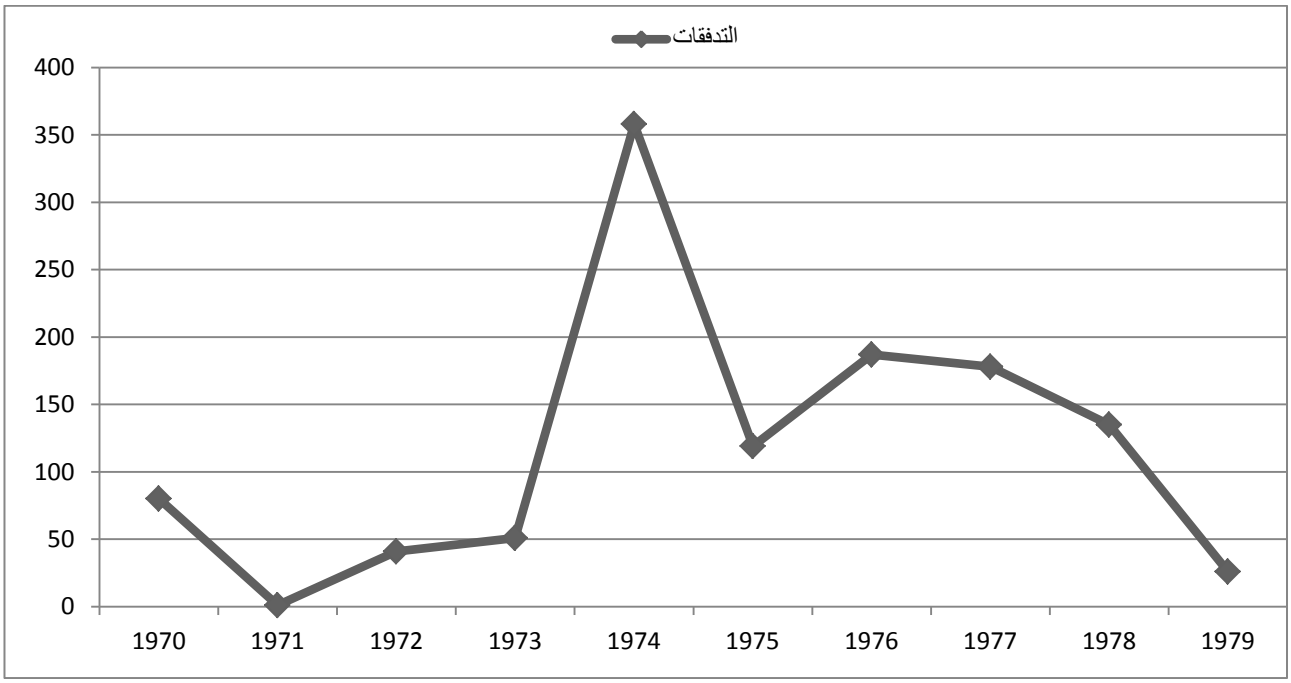

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم(4)

نلاحظ من الجدول رقم (4) و الشكل رقم (3) أعلاه أن مستويات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1970-1979 تميزت بالانخفاض و الارتفاع، فقد حققت بداية السبعينات مبلغ 80 مليون دولار كما سجلت نتيجة سالبة قدرت بمليون دولار سنة 1971 حيث قامت الدولة الجزائرية بتأميم المحروقات من خلال رفع حصة مساهمتها الى 51% في جميع الشركات النفط الفرنسية و التي تقدر مساهمتها بـ 49% بالإضافة الى تأميم جميع حقول الغاز الطبيعي، فقد اخذت التدفقات في زيادة ملحوظة في فترة 1972-1974 والتي بلغت 358 مليون دولار، اما في سنة 1975 انخفضت الى 119 مليون دولار مقارنة بسنة 1976 التي

كانت 187 مليون دولار و من ثم تراجعت بشكل تنازلي في الثلاث السنوات الاخيرة من الفترة و التي سجلت 26 مليون دولار في 1979.

ثانيا: فترة الثمانينات (1980-1989)

شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر أحجام معتبرة خلال الفترة 1980- 1989 حسب معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (5): تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال فترة (1980-1989) الوحدة: ميلون دولار

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
القيمة	349	13	-54	0	1	0	5	4	13	12

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية على الموقع UNCTAD https://unctad.org/fr/Pages/statistics.aspx

الشكل رقم (4): تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال فترة (1980-1989) الوحدة: ميلون دولار

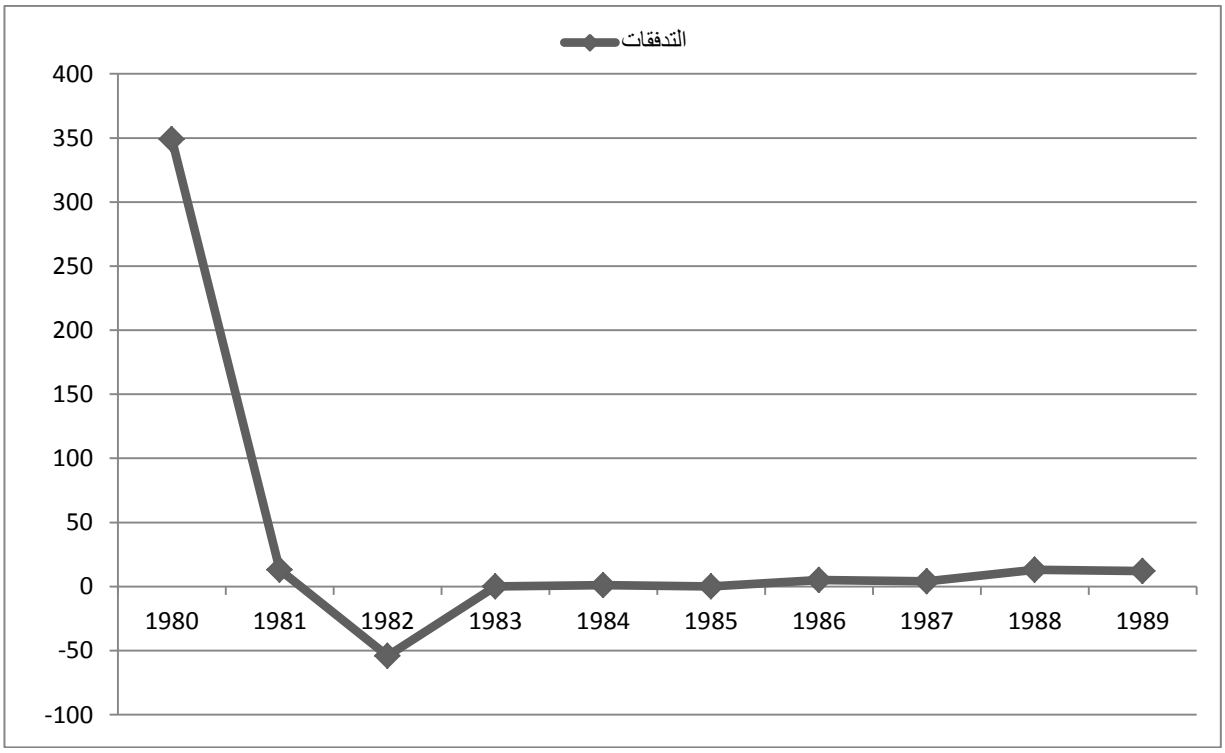

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم(5)

من خلال الجدول رقم (5) و الشكل رقم(4) اتضح ان قيمة التدفقات الواردة في الجزائر في فترة 1980-1989 بعدما كانت حصة الجزائر 349 مليون دولار سنة 1980 انخفضت لتصبح سلبية 54- لتبلغ الصفر

في سنتي 1983 و 1985 حيث أصبحت الجزائر ترتب في مؤخرة دول شمال إفريقيا بالرغم من تبني الجزائر سياسة انفتاح اتجاه رأس المال الأجنبي بموجب القانون رقم 13- 82 الصادر في 28 أوت 1982 و المتعلق بإنشاء مؤسسات اقتصادية مختلطة (SEM) ، أين يكون للدولة على الأقل 51% من رأس مالها مما يسمح بمراقبة هذه المؤسسات مع إمكانية اقتراض هذه الأخيرة من السوق المحلي، كما يضمن هذا القانون تحويل جزء من الأرباح و رواتب المستخدمين الأجانب إلى الخارج.[1]

فتميزت مرحلة الثمانينات بالغياب شبه التام للاستثمار الأجنبي المباشر. هذا الغياب نتج عن تردد الحكومات التي تعاقبت في تلك الفترة حيال كل تدخل أجنبي. كما تمت إعادة النظر في خطة تهيئة قطاع المحروقات VALYDE (Valorisation des hydrocarbures). هذه العملية أدت إلى التوقف الشبه التام لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لعدم وجود تحفيزات.[2]

المطلب الثاني: فترة (1990-2017)

عرفت فترة التسعينات عشرية سوداء ادخلتها في ازمة اقتصادية وسياسية و اجتماعية، و هذا ما كان السبب الرئيسي لضعف التدفقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر بالرغم من الامتيازات و التحفيزات التي قدمتها الدولة، الا ان المستثمر الأجنبي لا يعرض امواله للمخاطر المترتبة على تلك الاوضاع. ومع بداية القرن الواحد و العشرين شهدت الجزائر عودة الاستقرار و الامن، و اعتمدت على جملة من التحفيزات و الامتيازات للمستثمر الأجنبي وذلك بتعديل و مراجعة قانون الإستثمار لسنة 1993، المتمم بأمر رقم 01-03 لسنة 2001 و المتعلق بتطوير الإستثمار و غيرها من تحسن تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، وهو ما اثر ايجابيا على تدفقات الإستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر.

حيث شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر أحجام معتبرة في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2017 حسب معطيات الجدول التالي:

[1] قريد عمر، مرجع سابق، ص352

[2] سعيدي يحي، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية اقتصادية، العدد 31- جوان 2009، ص95

الجدول رقم (6): تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال فترة (1990-2017)

الوحدة: ميلون دولار

السنوات	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر	السنوات	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر
1990	40	2004	882
1991	80	2005	1145
1992	30	2006	1888
1993	0	2007	1743
1994	0	2008	2632
1995	0	2009	2754
1996	270	2010	2301
1997	260	2011	2580
1998	607	2012	1499
1999	292	2013	1684
2000	280	2014	1507
2001	1113	2015	-584
2002	1065	2016	1635
2003	638	2017	1203

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية على الموقع UNCTAD
https://unctad.org/fr/Pages/statistics.aspx

الشكل رقم (5): تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال فترة (1990-2017)

الوحدة: ميلون دولار

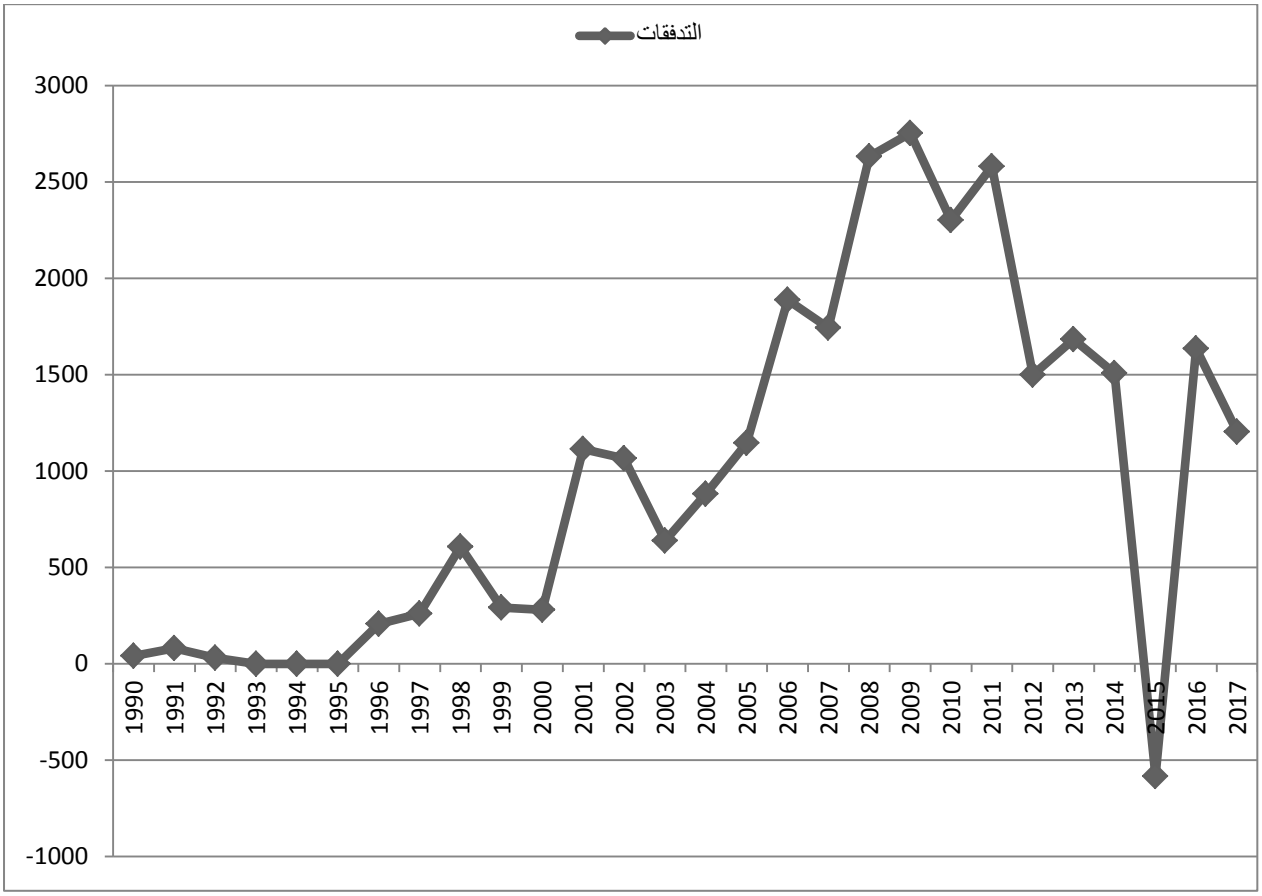

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية على الموقع UNCTAD
https://unctad.org/fr/Pages/statistics.aspx

من خلال الجدول رقم (6) و الشكل رقم(5) نلاحظ أن تدفقات الإستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2017 بالارتفاع و الصعود مع تسجيل حالات سالبة، حيث سجلت بداية التسعينات 1990-1992 نتائج سلبية الى ان سجلت بعدها غياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي المباشر لثلاث سنوات على التوالي اي من 1993-1995 وذلك يعود الى عدة اسباب و التي تمثلت في تفاقم ازمة المديونية الخارجية والذي فرضت على السلطات إعادة جدولتها، وكذا اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي عبر برامج التثبيت كالتعديل الهيكلي، كما كان للأزمة السياسية التي مر بها البلد من عدم استقرار سياسي و امني أثر سلبيا على جذب الإستثمار الأجنبي.

ابتداء من سنة 1996 نلاحظ عودة الإستثمار الأجنبي الى الجزائر والذي كان نتيجة لاتخاذ الدولة جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين الأجانب وهذا في اطار إعادة التوازن الداخلي والخارجي والعمل على بعث النشاط الاقتصادي على قواعد فعالة، من خلال قانون الإستثمار لسنة 1993، حيث سجلت الجزائر قيمة 270 مليون دولار سنة 1996 والتي وصلت إلى 292 مليون دولار في 1999 مليون دولار كانت اغلبها من نصيب قطاع المحروقات و بقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة.

في بداية القرن الواحد و العشرين عرفت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انتعاشا ملحوظا و التشريع الجديد والإطار المؤسساتي سنة 2001 الذي حفز استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر والذي بعدها تصدرت به الجزائر المرتبة الاولى مغاربيا في سنة 2002 حيث سجلت 1065 مليون دولار بعدما كانت 1113 مليون دولار سنة 2001 وهو أعلى تدفق منذ 1999 بسبب الإستثمار الكبير في قطاعات المحروقات و قطاع الاتصالات و ثم اخذت التدفقات بالإنخفاض سنة 2003 الى 638 مليون دولار، إلا ان تعاود الارتفاع سنة 2004 الى 882 مليون دولار.

ابتداءا من سنة 2005 سجلت 1145 مليون دولار حيث شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي ارتفاعات متتالية نسبياً لتبلغ ذروة جديدة قدرت بـ 2632 مليون دولار سنة 2008 بعدما كانت 1743 مليون دولار سنة 2007 و لتزداد ارتفاعا سنة 2009 بقيمة 2754 مليون و لتحطم رقما قياسيا جديدا و بقيت محافظة على نفس النسق للسنتين المقبلتين حيث قدرت عام 2011 ب 2580 مليون دولار ويرجع هذا الارتفاع إلى الأسباب التالية:

تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي واستقرار التوازنات الاقتصادية والتي تبعتها تحفيزات خاصة اعتمدتها الجهات المعنية بالإستثمار، ووقفا للانكتاد فإن قدرات الجزائر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر تطور تدريجيا مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا، فقد تحسن المناخ الإستثماري فيها من جهة، ومن جهة أخرى لتمتعها بجاذبية قطاع المحروقات الذي عرف أضخم الصفقات مثل تلك الموقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية "سوناطراك" وشركة BRITUSH PETROLUM البريطانية لتطوير حقل للغاز في منطقة عين صالح بلغت قيمتها حوالي ثلاث مليار دولار، وهذا للربحية العالمية المعروفة في قطاع المحروقات.[1]

أما في سنة 2012 اخذ الإستثمار الأجنبي المباشر بالإنخفاض إلى 1944.4 مليون دولار بسبب الانكماش الحاصل في الإستثمار في قطاع المحروقات لانخفاض أسعاره بالإضافة الى أحداث الربيع العربي

[1] لعرشي عبد الصمد، دور السياسة الجبائية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تجارة و إدراة الاعمال الدولية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2016-2017، ص115

وانعكاساته على المنطقة، ليستمر التدفق الإستثمار الأجنبي في الهبوط في سنة 2013 بقيمة 1684 مليون دولار بسبب دخول شركات أجنبية للإستثمار بفضل تحسين مناخ الاستثمار، 2014 التي سجلت قيمة 1507 مليون دولار، كما شهدت التدفقات الواردة سنة 2014 قيمة 1507 مليون دولار، أما سنة 2015 سجلت حالة سلبية و التي قدرت بـ 584- مليون دولار، وقد يرجع ذلك إلى الأزمة البترولية التي أدت الى إنخفاض أسعار البترول الأمر الذي جعل الإستثمار في قطاع المحروقات مهما في الإقتصاد الجزائري بكونها تعتمد بشكل كبير على ايرادات صادرات البترول، كما أن القوانين والتشريعات المعتمدة.

وفي سنة 2016 نجحت الجزائر في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر و سجلت تدفق قدر بـ 1635 مليون دولار حيث شهد الإستثمار الأجنبي المباشر إرتفاعا هائلا مقارنة بسنة 2015، ويعود ذلك إلى إعتماد الجزائر على سياسة إقتصادية جديدة و المتمثلة في تحفيز الإستثمارات الأجنبية و هذا لتغطية آثار الأزمة البترولية على إقتصادها حيث وضعت قانونا جديدا حول الإستثمار المتضمن العديد من أهمها التحفيزات الجبائية حول الإستثمار و توفير منشأت ضرورية للمشاريع الإستثمارية و في سنة 2017 انخفضت التدفقات الى 1203 مليون دولار.

كما شهدت المشاريع الإستثمارية نسب متواضعة خلال الفترة 2003- 2017 على الرغم من إجراءات الإنفتاح التي شهدها الإقتصاد الجزائري و الشكل (3) يوضح تطور حجم قيم المشاريع الإستثمارية الواردة إلى الجزائر.

الجدول رقم (7): تطور قيمة المشاريع الإستثمارية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2017)

الوحدة: ميلون دولار

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	4390	714	10448	9690	3793	16163	1505	1367
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
القيمة	1311	2377	4146	560	768	7429	1390	

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على:

- موقع المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات http://dhaman.net/ar/
- نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات، العدد 2، السنة 2018

الشكل رقم (6): تطور قيمة المشاريع الإستثمارية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2017)

الوحدة: ميلون دولار

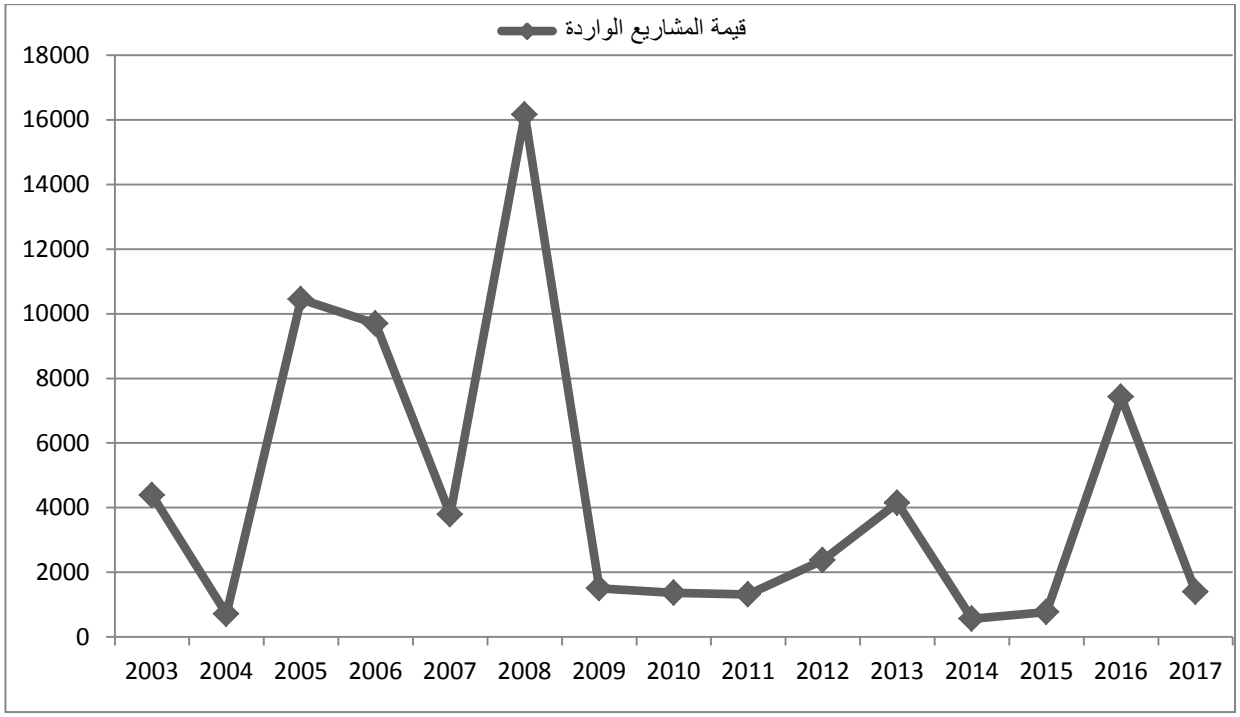

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (7)

حيث عرفت إرتفاعا كبير سنة 2008 و التي رصدت 16163 مليون دولار لتنخفض في سنة 2009 الى 1505 مليون دولار و تحافظ على نفس الاستقرار نسبيا في سنتين المقبلتين لتعاود الارتفاع الى 4146 مليون دولار في سنة 2013، أما في سنة 2014 إنخفضت الى ادنى مستوى لها خلال الفترة بقيمة 560 مليون دولار، و في سنة 2016 ارتفعت قيمة المشاريع الإستثمارية الى 7429 مليون دولار لتتراجع قيمتها الى 1390 مليون دولار سنة 2017.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي و الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تطرقنا في هذا المطلب الى التوزيع القطاعي و كذا الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في فترة (2002- 2017)

لقد استقطبت الجزائر جنسيات متعددة من الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعد دول اوروبا و الدول العربية و ايضا دول آسيا من أهم الدول المستثمرة في الجزائر، أما بالنسبة للقطاعات المستثمر فيها من قبل هذه الدول الأجنبية في الجزائر فهي تتوزع على مجمل القطاعات الاقتصادية وهذا حسب ما تعلنه الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (8): التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2002-2017)

الوحدة: مليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 342	2,12%	260 750	1,82%	55 240	4,49%
البناء	11 031	17,44%	1 331 679	9,31%	242 428	19,68%
الصناعة	12 698	20,08%	8 373 763	58,56%	538 558	43,73%
الصحة	1 093	1,73%	221 383	1,55%	25 968	2,11%
النقل	29 267	46,28%	1 164 966	8,15%	158 780	12,89%
السياحة	1 266	2,00%	1 228 830	8,59%	77 158	6,26%
الخدمات	6 531	10,33%	1 272 057	8,90%	125 014	10,15%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,08%	4 100	0,33%
الإتصالات	5	0,01%	436 322	3,05%	4 348	0,35%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار WWW.Andi.DZ

الشكل رقم (7): التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2002-2017)

الوحدة: مليون دينار جزائري

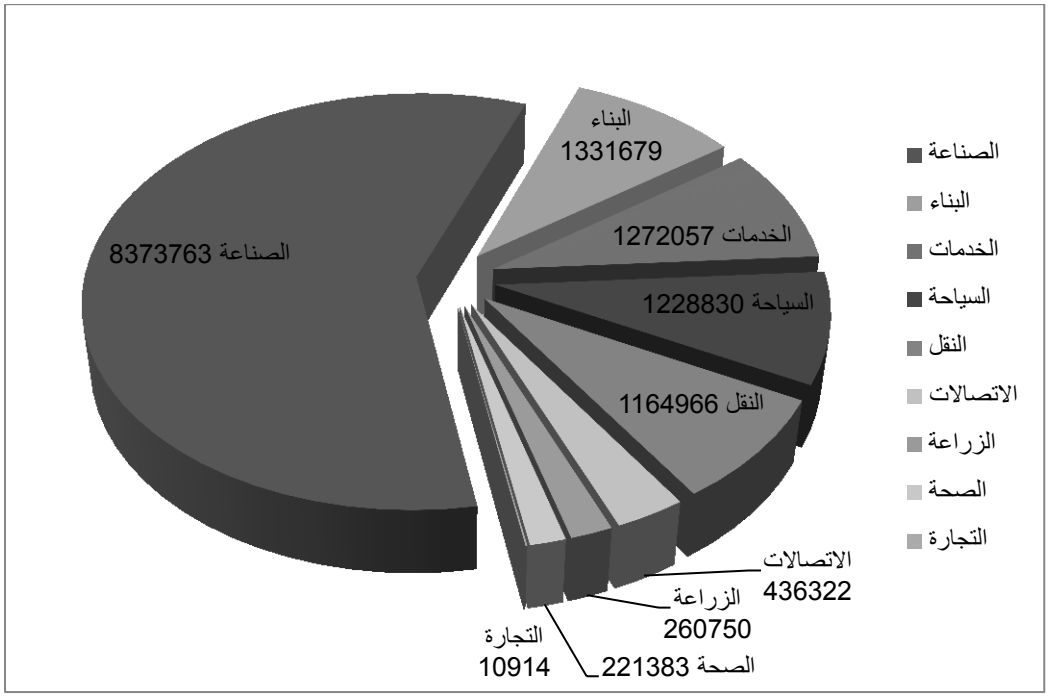

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار WWW.Andi.DZ

حسب ما جاء في الجدول رقم (8) و الشكل البياني التوضيحي رقم (7) يتبين لنا أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة قد توزعت على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة خلال الفترة 2002- 2017، وقد احتل قطاع الصناعة مرتبة الصدارة من حيث القيمة المحققة، حيث بلغ قطاع الصناعة بقيمة اجمالية قدرت بـ 8373763 مليون دينار جزائري، ثم تلي ذلك قطاع البناء بقيمة 1331679 مليون دينار جزائري، في حين بلغت قيمة المشاريع الإستثمارية المنجزة في قطاع الخدمات 1272057 مليون دينار جزائري أما قطاع السياحة بلغت قيمته 1228830 مليون دينار جزائري، ليأتي فيما بعد قطاعي النقل و الاتصالات فكانت قيمة المشاريع الإستثمارية ما بين 1164966 و 436322 مليون دينار جزائري و يليها قطاع الزراعة الذي كان بقيمة 260750 مليون دينار جزائري، و في الأخير قطاع الصحة والتجارة فقد كانت قيمتهم ضئيلة حيث بلغت على التوالي 221383 و 10914 مليون دينار جزائري.

الشكل رقم (8): توزيع عدد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب القطاع

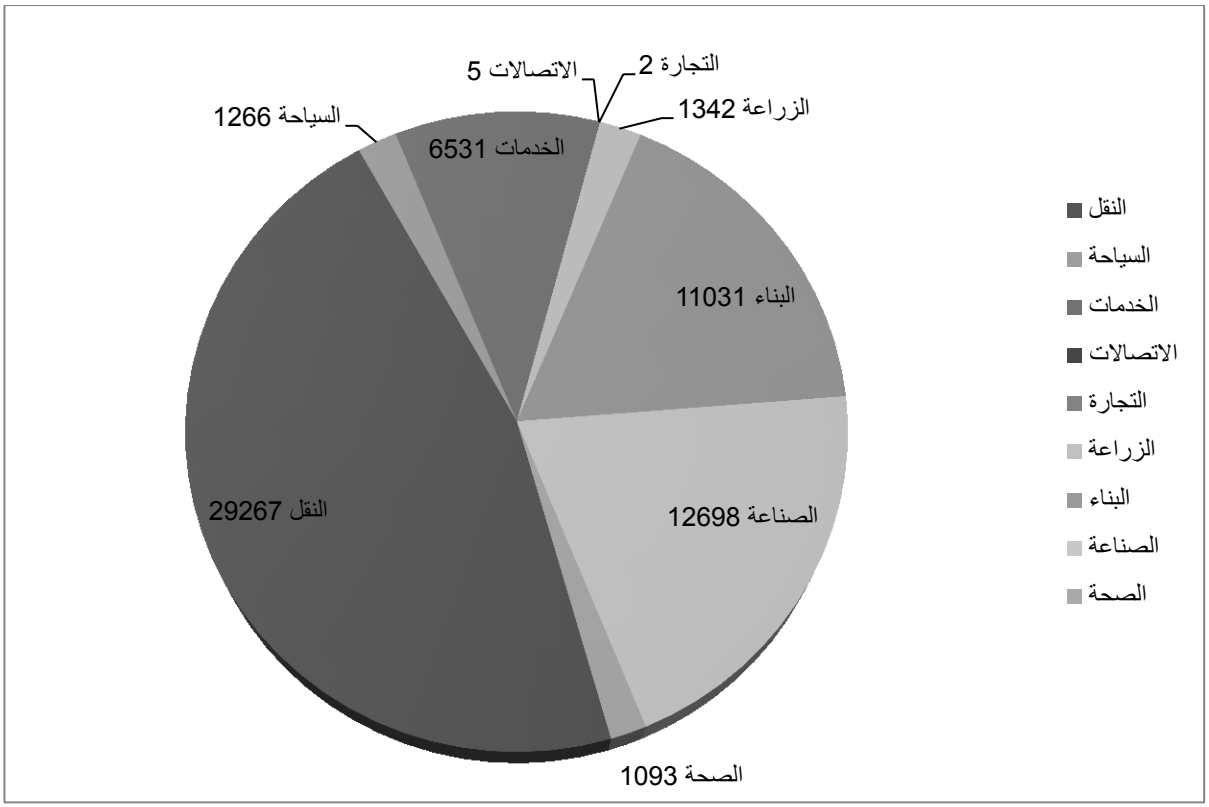

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار WWW.Andi.DZ

من خلال الشكل (8) نلاحظ ان عدد المشاريع الأجنبية الموجهة لهذه القطاعات من أصل 63235 مشروع أجنبي قدرت على التوالي بـ 29267 مشروع بالنسبة لقطاع النقل الذي استحوذ على نصيب الاسد، 12698 مشروع لقطاع الصناعة، 11031 مشروع بالنسبة لقطاع البناء و 6531 مشروع بالنسبة لقطاع الخدمات، 1342 مشاريع بالنسبة لقطاع الزراعة، 1266 مشاريع بالنسبة لقطاع السياحة، 1093 مشاريع لقطاع الصحة و فيما يخص قطاع الاتصالات 5 والتجارة كانت 2، أي ما يعادل النسب التالية على التوالي: 46.28%، 20.08%، 17.44%، 10.33%، 2.12%، 2.00%، 1.73%، 0.01%، 0.00%.

نلاحظ أن قطاعات النقل، الصناعة، البناء و الخدمات تحتل مكانة الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و ذلك لأنها القطاعات التي تحقق أكثر مردودية و فائدة، أما فيما يخص قطاعات السياحة، الزراعة، الصحة، الاتصالات و التجارة فهي نسب قليلة جدا مقابل الفرص المتاحة في الجزائر.

ثانيا: القطاع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة (2002-2017)

بالنظر إلى الدول المستثمرة في الجزائر يلاحظ أنها متعددة وذلك نظرا للاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع هذه الدول، وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي و الدول العربية ودول أسيا أهم المستثمرين في الجزائر، والجدول أدناه يوضح أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال فترة 2002-2017.

الجدول رقم(9): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال فترة (2002-2017)

الوحدة: مليون دينار جزائري

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
اوربا	472	1 148 208	78 415
فيما بيها الاتحاد الاوربي	332	666 499	**44 646**
اسيا	114	169 732	11 761
امريكا	18	68 813	3 737
الدول العربية	262	1 057 257	34 462
إفريقيا	6	39 686	609
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	28	33 160	4 335
المجموع	**901**	**2 519 831**	**133 583**

المصدر : موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار WWW.Andi.DZ

الشكل رقم (9): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2017 (بالمليون دينار جزائري)

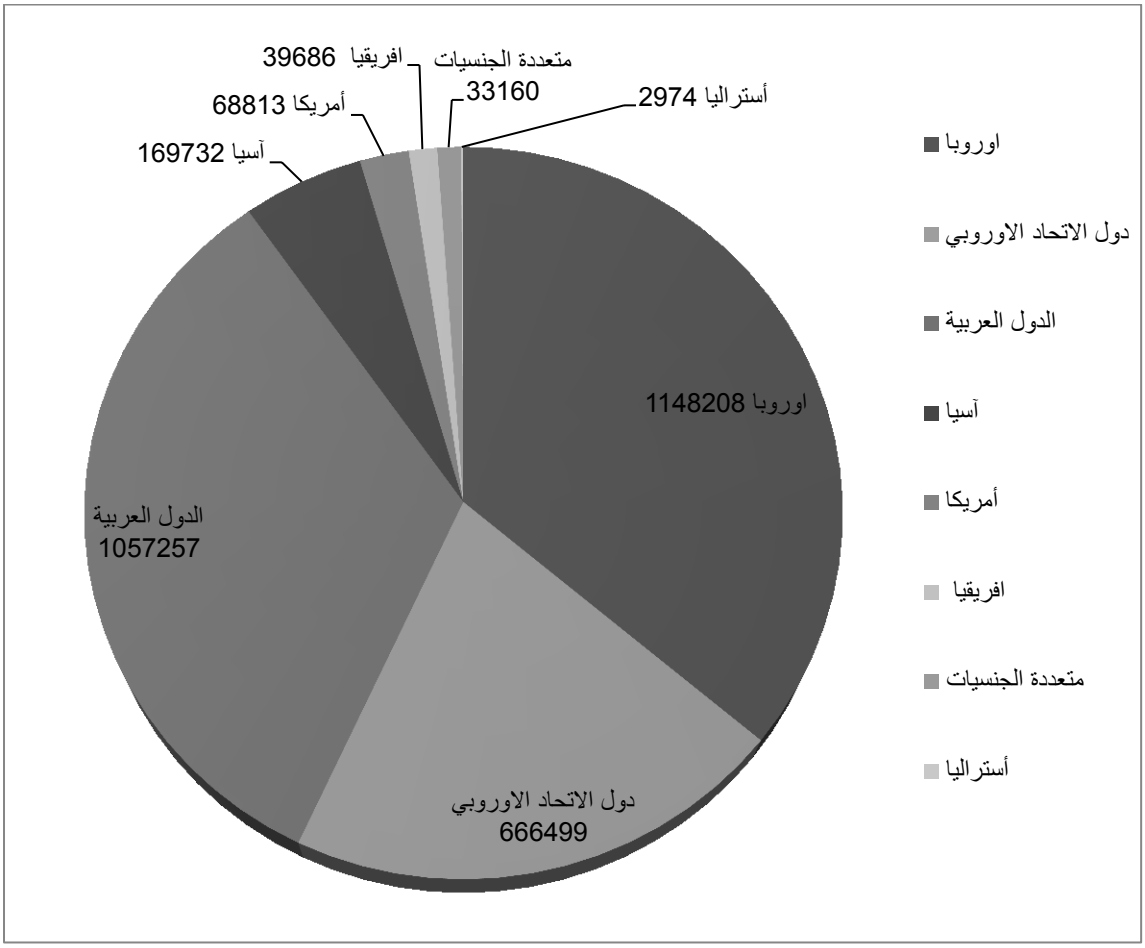

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار WWW.Andi.DZ

حسب ما جاء في الجدول رقم (9) و الشكل البياني التوضيحي رقم (9) نلاحظ بان الدول الاوروبية قد احتلت المرتبة الأولى من حيث نصيبها من الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2017 حيث استحوذت على نصيب الاسد منها، قدر نهاية 2017، باكثر من 11148208 ميلون دينار جزائري و بنسبة 36% من الإجمالي، موفرة بذلك 78415 منصب عمل، لتأتي في المرتبة الثانية دول العربية من حيث القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، حيث بلغت 1057257 مليون دينار جزائري اي بحوالي 33%، موفرة بذلك ازيد من 34462 منصب شغل، في حين وفرت الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2002- 2017 رصيد قيمته 666499 مليون دينار جزائري و هو ما يقارب 21% من اجمالي الإستثمارات الأجنبية، اما الباقي القيمة و المتمثلة في 10% من الاجمالي الإستثمارات الواردة، فوزعت على

دول العالم الاخرى، محتلة فيها آسيا المرتبة الأولى بقيمة 169732 مليون دينار جزائري و بنسبة 6% موفرة بذلك 11761 منصب شغل خلال كامل الفترة، لتأتي فيما بعدها امريكا و افريقيا و التي قدرت استثماراتها بحوالي 3% من الاجمالي، لتأتي في الأخير الشركات المتعددة الجنسيات و استراليا بنسب جد ضعيفة، و التي كانت استثماراتها في الجزائر برصيد 33160 و 2974 مليون دينار جزائري على التوالي.

المبحث الثاني: الإطار القانوني و المؤسسي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عملت الجزائر على بذل مجهودات كبيرة لاستقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية، و التي تمثلت في سَن و تعديل للعديد من القوانين متعلقة بالإستثمار، و تشكيل اطار مؤسسي لتسيير وتطوير العملية الإستثمارية و للتنسيق بين المستثمر الأجنبي و الهيئات المختصة الجزائرية، والتي تهدف للتكيف مع تغيرات الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و توفير مناخ استثماري ملائم للجزائر.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

بعد إدراك الجزائر أهمية القطاع الخاص بادرت إلى ترقيتة و فسح المجال أمامه و تشجيعه لاسيما الإستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال إصدار جملة من القوانين و الإجراءات التنظيمية أهمها قانون 1993و 2001 و2006 و2009 التي تهدف إلى تحسين مناخ الإستثمار وتشجيع تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أداة ضرورية تساهم في تحقيق التنمية و نقل التكنولوجيا و توفير فرص عمل.

أولا: الإطار القانوني للاستثمار بين 1963-1990

1- قانون الإستثمار لسنة 1963:

صدر بتاريخ 26 جويلية 1963، اول قانون بخصوص الإستثمار في الجزائر تحت رقم 227/63، و كان هدفه تشجيع الإستثمار في الجزائر، من بين اهم ما جاء فيه أن الدولة تتدخل بواسطة الإستثمارات العمومية بإنشائها لمؤسسات وطنية او مؤسسات ذات اقتصاد مختلط بمشاركة الرأسمال الأجنبي و الوطني من أجل جمع الشروط الاساسية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات ذوي النشاط الذي يمثل اهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد القومي.[1]

[1] كاكي عبد الكريم، مرجع سابق، ص206

2- قانون الإستثمارات لسنة 1966:

حدد هذا القانون الإطار المنظم لمساهمة رأس المال الخاص في التنمية الوطنية، فبادرت الدولة و الهيئات التابعة لها إلى القيام بالمشروعات الإستثمارية ضمن القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، و التي وضحت في المادة 40 القائلة "تستطيع الأشخاص الطبيعية و المعنوية الجزائرية او الأجنبية إنشاء او تطوير مشروعات صناعية او سياسية تزيد من المنتجات الإنتاجية للأمة...، و من ثم فان هذا القانون قصر الإستثمار على مجالات معينة دون اخرى كالمناجم، المحروقات و الزراعة التي يعتبرها إستراتيجية، كما ان هذا القانون قام بدعوة رؤوس الأموال الخاصة بغرض انشاء مشاريع معينة و محددة.[1]

3- قانون الإستثمار لسنة 1982:

شهدت الجزائر تغييرا جديدا للتشريعات الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر في إطار إستراتيجية التنموية ترتكز على لا مركزية تسيير الاقتصاد الوطني وإشراك القطاع الخاص حسب ما ينص عليه القانون رقم 11 / 82 المؤرخ في 21 أوت 1982 والذي كان من أهم أهدافه ما يلي:

- الرفع من طاقة الإنتاج الوطني وإنشاء مناصب شغل جديدة والزيادة في الدخل الوطني وذلك بمساهمة الإستثمارات الخاصة المنتجة الوطنية والأجنبية.
- العمل على التكامل بين القطاعين العام و الخاص و إعطاء لهذا الأخير مساحة أكبر لدفع عجلة النمو الاقتصادي.
- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي والوصول بالتنمية إلى المناطق المحرومة.
- إنشاء شركات مختلطة أين حددت نسبة المشاركة الأجنبية بأقصى حد وهو 49% من رأس مال الشركة المختلطة، في حين 51% الباقية تمثل المشاركة المحلية.
- تحديد الحوافز المقدمة لشركات المختلطة و المتعلقة بالإعفاءات الجزئية من الضرائب العقارية و ذلك المتعلقة بالأرباح وكذا الضمانات التي تسمح للأجانب في المشاركة في تسيير الشركة واتخاذ القرار وفق قواعد ترتيبات القانون التجاري وحق تحويل الأرباح و أجور العمال ...الخ.[2]

[1] احمد سمير ابو فتوح، مرجع سابق، ص33-34
[2] قريد عمر، مرجع سابق، ص309-310

4- قانون النقد و القرض سنة 1990:

يعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 14 افريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض من القوانين التشريعية الاساسية للإصلاحات و ينظم هذا القانون سوق الصرف و حركة رؤوس الاموال كما ادخل من هذا القانون تمييزا واضحا بين المقيمين و غير المقيمين حيث اعطى ضوءا اخضر لغير المقيمين بالإستثمار المباشر و تضمن المبادئ التالية:[1]

- اقتناء وسائل تقنية و علمية و الاستغلال الامثل محليا لبراءات الاختراع و العلامات التجارية المسجلة و العلامات المحمية في الجزائر و ذلك تطبيقا للاتفاقات الدولية المبرمة في هذا الشأن.
- إلغاء الفوارق بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- اعتماد مفاهيم الإستثمارات المقيمة وغير المقيمة بدلا من الوطنية وغير الوطنية استقلالية البنك المركزي (ألغيت لاحقا في القانون المعدل والمتمم القانون 90-10).
- أصبح ترخيص الإستثمارات وابتداء من صدور هذا النص من صلاحيات مجلس النقد والقرض للبنك المركزي بدلا من اللجنة الوطنية للاستثمارات التي تخضع لسلطة الإدارة ويدخل هذا الأمر في إطار تبسيط عملية قبول الإستثمار بخضوع ذلك إلى ما يسمى ب "راي المطابقة" وهذا بتقديم الطلب إلى المجلس المذكور ويقوم هذا الأخير بالبت في ملف الإستثمار خلال شهرين.
- إحداث توازن في سوق الصرف.

لم ينص القانون على جانب الامتيازات بالرغم من أنه تناول الضمانات لتحويلات المالية، و صدور هذا القانون اعتبر نقطة البداية في الانفتاح المتعلقة بالتحويلات المالية، و على الإستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: الإطار القانوني للاستثمار بين 1993-2012

1- المرسوم التشريعي 12-3 لعام 1993: [2]

بالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا الأخير بقي بدون نص خاص وواضح إلى غاية عام 1993 تاريخ صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الإستثمارات.

[1] احمد سمير ابو فتوح، مرجع سابق، ص32-33

[2] كرامة مروة، رايس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثاني عشر، 2012، ص66

أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد و القرض كذلك الخاصة بإلغاء التمييز بين الأجانب والمحليين والقطاع الخاص والعام كما تضمن:

- تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الإستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات و امتيازات ضريبية وجمركية.
- التأكيد على تحويل الأرباح ورأس المال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الإستثمارات.
- إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الإستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية وتنظيم الندوات والملتقيات و اصدار المطبوعات للتعريف بفرص الإستثمار.

2- قانون الإستثمار لسنة 2001:

تم إصدار قانون الإستثمار لسنة 2001 بموجب الأمر الرئاسي رقم 03/01 الصادر في 08 أوت 2001و يتعلق بترقية و تطوير الإستثمار بهدف إعطاء بعد جديد لمسيرة الإستثمارات و مسايرة التحولات المتسارعة دوليا و قد أكد هذا القانون على النقاط التالية:[1]

- توسيع نطاق الإستثمار ليشمل أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، و المساهمة في رأس مال المؤسسة يكون بشكل نقدي أو عيني، إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الإستثمارية في إطار الخصخصة الكلية أو الجزئية.
- ضمان استمرارية العمل و فق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة أي استقرار التشريع.
- يضمن القانون تسهيلات و مزايا عامة و محددة، تنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام مثل الإعفاءات الجمركية للتجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية و إلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالإستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها.

اهتم قانون الإستثمار لسنة 2001 بالنظام العام المطبق على الإستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة، كما اهتم بمنح الحوافز التي تعمل على استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر و تطويره بما يدعم الإستثمار المحلي و التنمية الاقتصادية.

[1] بامحمد نفيسة، مرجع سابق، ص115-116

3- قانون 2006:

عند تعديل القانون الخاص بالإستثمار في 2006 ، فان القدرات الخاصة بالإستثمار أصبحت محددة ومنظمة على مستويات:[1]

- المستوى الاستراتيجي: ممثلة عن طريق المجلس الوطني للاستثمار، وقد بدأت تطبق حركة المجلس الوطني للاستثمار حاليا كل ما يتعلق بالقرارات الإستراتيجية الخاصة بالإستثمار.
- المستوى السياسي: ممثلة عن طريق وزير الصناعة وترقية الإستثمارات، تحت عنوان الترقية وتجنيد الإستثمار، حيث تكون وزارة الصناعة وترقية الإستثمارات مكلفة من تخصصات أخرى بإعداد السياسية الوطنية للاستثمار والسهر على تطبيقها، وفي هذا المجال تطبق وزارة الصناعة وترقية الاستشارات مهامها من خلال الإدارة العامة للاستثمار.
- المستوى التنفيذي: ممثلة حاليا عن طريق وكالتين تطبقان مهامهما تحت مراقبة وزارة الصناعة وترقية الإستثمارات.

فهذا الأمر المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الإستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وعلى قدم المساواة، قانون الإستثمار الصادر عام 2006 يسمح لكل مستمر مهتم بفرص الإستثمار بالجزائر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال تشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100 % من الرأسمال المقيم أو غير المقيم أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، أو من خلال المساهمة في رأسمال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية، فهو يوفر عدة ضمانات الحماية أي استثمار تمثل أساسا في عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها، و إمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها، والمعاملة الممتعة لكل المستثمرين بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الإستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثانية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الإستثمارات مع إمكانية الطعن الإداري و القانوني و حتى اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير الجزائريين، ويعتبر هذا القانون السائد والمتعامل بيه في الوقت الحالي.

[1] كرامة مروة، رايس حدة، مرجع سابق، ص70

4- الأمر رقم 01/09 المؤرخ في 22 يوليو سنة 2009 المتعلق بتطوير الإستثمار

جاءت هذه المبادرة تلبية لانشغالات المستثمرين ولتسهيل استعمالهم للنص الأساسي المتضمن تطوير الإستثمار في شكل كامل وموحد دون اللجوء إلى عدة نصوص يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الإستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة. لا يمكن انجاز الإستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء. [1]

5- قانون 2012:

طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 12/194 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1433 الموافق ل 28 مارس سنة 2012 الذي يتمم المرسوم التنفيذي رقم 94-288 لعام 1944، تحدد نسبة تخفيض الفائدة 2% بالنسبة للفوائد المتعلقة بمدة الإعفاء ،و تخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية للمؤسسات الجزائرية، في إطار تمويل برامجها الإستثمارية ، وتحدد مدة الإعفاء بتعليمة من الخزينة العمومية ، لمدة تتراوح من 3 إلى 5 سنوات حسب استحقاق القروض، ومعدل الفائدة المحققة.[2]

المطلب الثاني: أجهزة تطوير الإستثمار في الجزائر

تتمثل اجهزة تطوير الإستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الهياكل الإدارية التي تهدف لمساندة و تطوير المشاريع، ومختلف المؤسسات، التي تعمل على استقبال المستثمرين الأجانب وتوجيههم وإعلامهم بمختلف التشريعات والقوانين، التي تمس إقامتهم من جهة، وإقامة مشاريعهم من جهة أخرى، إضافة إلى الموافقة على منحهم مختلف الامتيازات و التحفيزات التي تنصها القوانين المعمول بها ، مع متابعة إنجازاتهم والعمل على تحديد العراقيل التي تعيقهم، وايجاد حلولٍ لها.

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI

بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار تم استبدال وكالة ترقية و تطوير و دعم الإستثمارات APSI بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات ANDI.

[1] الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، قانون الإستثمار في الجزائر (نص معزز)، مارس 2010، ص8-9.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 12-146 المؤرخ في 28 مارس 2012 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي، 94-288 الجريدة الرسمية 19/2012

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي،تقوم بممارسة مهامها في 7 مجالات بارزة هي:

1- مهمة الإعلام: استقبال و اعلام المستثمرين.

2- مهمة التسهيل: التعرف الى القواعد المعيقة لتحقيق الإستثمارات، و اقتراح معايير تنظيمية من أجل معالجة هاته القواعد المعيقة.

3- ترقية الإستثمار: ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، و تحسين و دعم صورة الجزائر في الخارج.[1]

4- مهمة المتابعة: وتتمثل في تنظيم خدمة الاستقبال والتكفل بالمستثمرين ومرافقتهم مع توفير كل الخدمات الخاصة بالمستثمرين غير المقيمين ومساعدتهم على إتمام الإجراءات المطلوبة.

5- مهمة المشاركة في إدارة الأراضي الاقتصادية: حيث أن المشاركة في تنظيم العقار تتم عن طريق إعلام المستثمرين عن الأراضي الاقتصادية المتوفرة وكذلك بتسيير الحافظة العقارية.

6- إدارة الامتيازات: حيث تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تحديد المشاريع ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني للتحقق من أهلية الحصول على الامتيازات، وكذلك إصدار القرار المتعلق بالفوائد كما تقود بإصدار أمر إلغاء القرارات الخاصة بمنع الامتيازات كليا أو جزئيا.

7- مهمة الرصد العام: من خلال مهمتها المتعلقة بالمتابعة، فان الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مسؤولة عن تطوير خدمة المراقبة والاستماع وتقديم خدمة الإحصاء، وذلك بجمع المعلومات المتعلقة بمدى إنجاز المشاريع مع ضمان الامتثال للالتزامات التي تعهد بها المستثمر بموجب الاتفاقيات، كما تقوم بحماية الإستثمارات واحترام الالتزامات التي قام بها المستثمرون من خلال الإعفاء الضريبي.[2]

ثانيا: الشباك الوحيد اللامركزي

تم انشاء الشباك الواحد كجهاز مركزي لتوفير افضل التسهيلات لعمليات الإستثمار ورفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب و من خلاله تقوم الوكالة الوطنية لتشجيع الإستثمار ANDI بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في اجل أقصاه 30 يوم وتسلم الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الإستثمار.

[1] كاكي عبد الكريم، مرجع سابق، ص221

[2] المرسوم التنفيذي رقم 06-35 المؤرخ في 16 رمضان 1427 الموافق ل 19 اكتوبر 2009، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و تنظيمها و سيرها

و يخضع التماس خدمات الشباك الوحيد كجهاز لا مركزي لإدارة المستثمرين بإستثناء ايداع تصريح الإستثمار و طلب المزايا و انشاء هذا الجهاز من اجل تامين سهولة عمليات الإستثمار، وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين.[1]

ثالثا: المجلس الوطني للاستثمار CNI

أنشأ المجلس الوطني للاستثمار بمقتضى المادة رقم 18 من الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 20 أوت 2001.

يمثل المجلس الوطني الشعبي هيئة إدارية، تتشكل من وزراء من مختلف القطاعات المعنية بالإستثمار، قطاع الجماعات المحلية، المالية، ترقية الإستثمارات، التجارة، الطاقة والمناجم، الصناعة، السياحة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وقطاع تهيئة الإقليم و البيئة، إضافة إلى إمكانية الاستعانة بخبراء في مجال الإستثمار. و يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، مع إمكانية القيام باجتماعات أخرى عند الحاجة. و تتمثل أهم مهام المجلس الوطني للاستثمار فيما يلي[2]:

- إقتراح استراتيجيات و أولويات تطوير الإستثمار.
- إقتراح التدابير التحفيزية للاستثمار.
- دراسة الاقتراحات المتعلقة بإدراج مزايا جديدة أو تعديل المزايا القائمة.
- دراسة قائمة النشاطات و السلع المستثناة من المزايا و الموافقة عليها و كذلك تعديلها.
- دراسة مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني و الموافقة عليها.
- تقديم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الإستثمار.
- تحديد قائمة النفقات الضرورية لدعم و ترقية الإستثمار و اقتطاعها من الصندوق المخصص لذلك.

من خلال ما جاء في هذا الجزء من الدراسة، اتضح لنا بأن الجزائر قد عملت على إنشاء مجموعة من الهيئات أو المؤسسات، أوكلت لها مهمة تسهيل و تسريع إجراءات الموافقة على إقامة المشاريع الإستثمارية للمستثمر الوطني و الأجنبي على حبي سواء، ومنحهم تراخيص التشغيل و تملك الأراضي والعقارات اللازمة المباشرة أنشطتهم.

[1] احمد سمير أبو فتوح، مرجع سابق، ص45-46
[2] خرافي خديجة، مرجع سابق، ص165-166

رابعا: الوكالة الوطنية للوساطة و ضبط العقار وصندوق دعم الإستثمار[1]

1- الوكالة الوطنية للوساطة و ضبط العقار(ANIREF):

تم انشاء الوكالة الوطنية للوساطة و ضبط العقار سنة 2007، و تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري و صناعي تشرف عليها وزارة الصناعة و ترقية الإستثمار، تعمل على تسهيل عملية توطين نشاطات الإستثمارات الأجنبية في الجزائر كما تسعى الوكالة إلى خلق سوق خاص بالعقار الصناعي و الفلاحي يكون من خلاله عنصر العقار متاح عبر خرائط و مناطق صناعية معينة في العديد من الولايات الجزائرية.

2- صندوق دعم الإستثمار:

تم إنشاء الصندوق الخاص بدعم الإستثمارات في الجزائر ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار سنة 2001، يهدف إلى تمويل المساهمات الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الموافق عليها لصالح المستثمرين، و بالأخص تمويل أشغال البنية التحتية الضرورية لتجسيد نشاطات المستثمرين.

المبحث الثالث: المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

لتحليل مناخ الإستثمار لجئت الجزائر إلى تحسين محددات جذب الإستثمار من خلال تطوير أداء المؤشرات الرئيسية و التي تعكس التوازنات الاقتصادية الكلية التي تعتبر شرطا اساسيا لجذب الإستثمار الأجنبي والتي تكمن في وضعية الاقتصاد الجزائري من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي و معدلات التضخم و استقرارية سعر الصرف الى غير ذلك من مؤشرات الاقتصاد الكلي و التي سنتناولها من خلال مؤشرات اقتصادية الداخلية و مؤشرات اقتصادية خارجية.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الداخلية

تتمثل اهم المؤشرات الاقتصادية الداخلية في الجزائر في ما يلي:

أولا: النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي PIB):

تمكنت الجزائر رغم الظروف الصعبة التي عاشتها لمدة سنوات طويلة من اضرابات سياسية و اقتصادية، من ابراز مكانتها بين باقي الدول في العالم، حيث ضمن التحولات الكبيرة التي عرفها نموها الاقتصادي من تدهور و معدلات سلبية في سنوات سابقة الى معدلات مرتفعة يشهد بها، فقد تمتلك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي بلد رائد في المغرب العربي، و بلغ ناتجها المحلي الاجمالي بـ

[1] بامحمد نفيسة، مرجع سابق، ص119

54.79 مليار دولار سنة 2000 ليستمر في الارتفاع ليصل الى 171 مليار دولار سنة 2008، حيث شهد الناتج المحلي انخفاضا سنة 2009 بقيمة 137.21 مليار دولار، ليعاود في الارتفاع ليصل الى 213.81 مليار دولار سنة 2014 كأكبر ناتج عرفه من قبل و ذلك بفضل ضخامة انتاجها النفطي المقدر بحوالي مليوني برميل يوميا و تصدير 85 مليار متر مكعب من الغاز اي مدعومًا بشكل رئيسي بإيرادات النفط بالإضافة إلى الإستثمارات العامة. اما الفترة 2015-2017 فعرفت انخفاضا يتراوح قدره ما بين 160 و167 مليار دولار بسبب التأثير السلبي لانخفاض أسعار النفط.. و الجدول رقم (10) يوضح اجمالي الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2017.

الجدول رقم(10): اجمالي الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليون دولار

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
54.79	54.74	56.76	67.86	86.33	103.20	117.03	134.98	171.00
2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
137.21	161.21	200.02	209.06	209.75	213.81	165.98	160.13	167.56

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي http://www.albankaldawli.org/

الشكل رقم(10): إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليون دولار

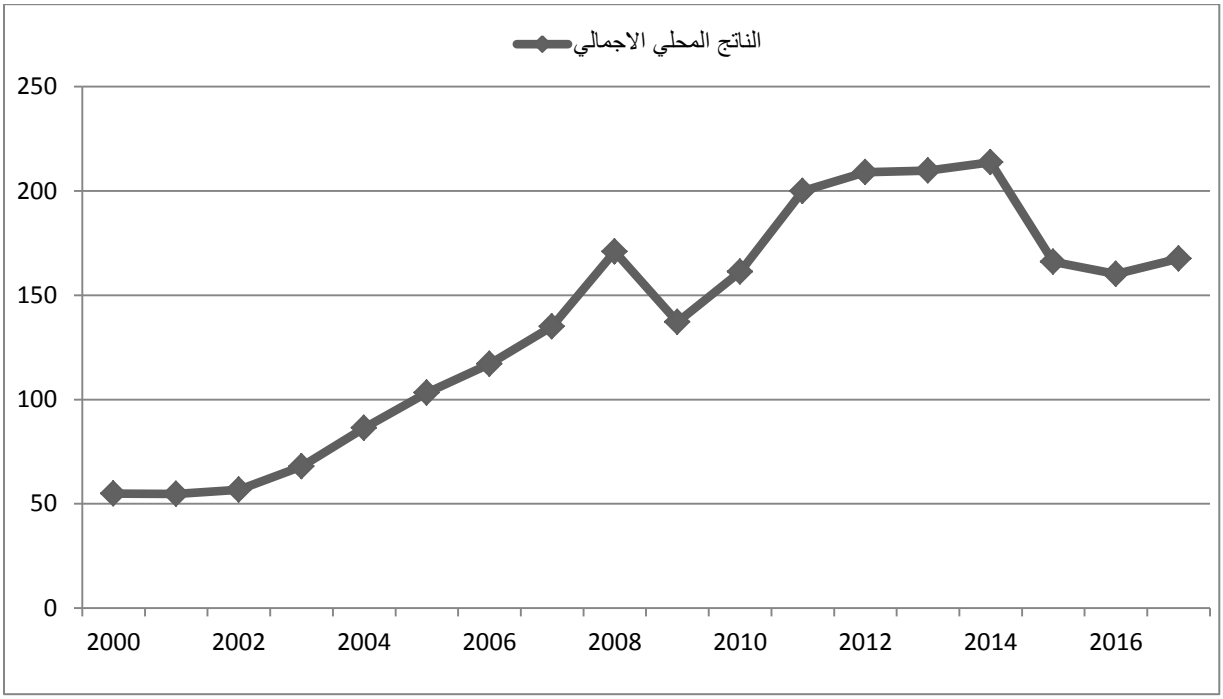

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي http://www.albankaldawli.org/

و المنحنى البياني الموالي يمثل تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2017. حيث يعتبر النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات حيث تمثل ايرادات هذا الاخير نسبة 45% من الناتج المحلي الاجمالي، الامر الذي يؤثر بشكل كبير على ايرادات الدولة نظرا للتقلبات الكبيرة التي تعرفها اسعار النفط.

الشكل رقم(11): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017)

الوحدة: نسبة مئوية

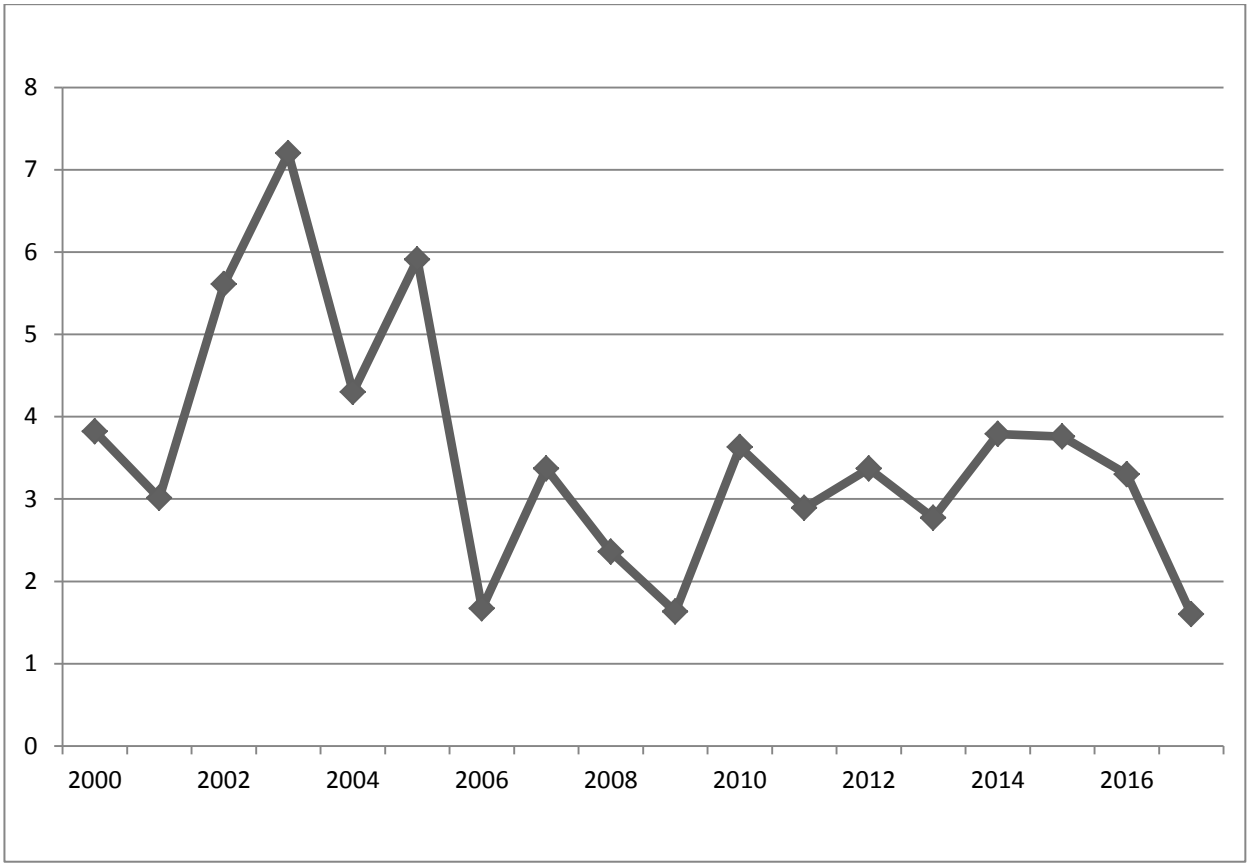

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي http://www.albankaldawli.org/

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ تذبذب معدل النمو الاقتصادي في الجزائر حيث حققت ارتفاعا مهما في بداية الألفية والتي تزامنت خاصة مع بدء تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي وضخ الأموال في السوق، حيث وصل معدل النمو الاقتصادي سنة 2003 الى اقصى حد عرفه من قبل تمثل في 7.2% و هو الدليل على تفاعل المكونات الاقتصادية لما جاء به هذا الاصلاح في تلك الفترة، لتنخفض الى 4.30% و 5.91% سنتي 2004 و 2005 على التوالي، الا انه بعدها مباشرة نلاحظ ان الجزائر حققت مستويات نمو اقل والتي تتراوح بين 1.6% الى 3.7% خلال الفترة 2006-2017. وقد سجل معدل النمو تراجع في سنة 2009 اي بعدما كان في سنة 2008، 3.36% اصبح في سنة 2009، بنسبة 1.63%. و هذا راجع الى آثار الأزمة العالمية التي مست العالم، اما في سنة 2010 ارتفع معدل النمو الى 3.63% ليحافظ على نفس المستويات وصولا الى

3.30% الذي حققتها سنة 2016، و اخيرا سجل تراجع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر الى 1.60% سنة 2017.

بالإضافة الى ضعف مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر نلاحظ امراً آخراً، و هو يخص جانب اعتمادها على مورد البترول كأول مورد للدخل، فرغم تزامن المرحلة ما بين السنوات 2006 و2017 مع ارتفاعا اسعار البترول عالميا الا ان هذا الامر لم يساعد على الرفع من النمو الاقتصادي في الجزائر بل على العكس من ذلك استمر النمو في معدلات متدنية لا تربطها اية علاقة بالانتاج النفطي، و الامر عائد الى سوؤ استخدام الجزائر لحصيلتها من البترول و عدم تفعيلها للموارد المتاحة الى جانبه في تمويل الإستثمارات المحلية و المساهمة في التنمية الاقتصادية. و الأمر الاكثر اهمية هو كون البترول موردا طبيعيا لا يجب الاعتماد عليه كلية لإقامة اقتصاد بلد ما، و هو الفخ الذي وقعت فيه الجزائر باعتمادها الكبير على هذا المورد، و اجبارية تنويع مصادر الدخل الى جانبه.

ثانيا: معدل التضخم

يؤثر التضخم بشكل كبير في استقرار البيئة الاقتصادية و الإستثمارية، حيث يعتبر معدل التضخم أحد أهم مؤشرات السياسة النقدية و نمو الكتلة النقدية، فارتفاع معدلاته تشير إلى عجز البلد عن التحكم في السياسات الاقتصادية الكلية مما يؤثر سلبيا على المناخ الإستثماري من خلال تدني انخفاض قيمة العملة و ما يترتب على ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير و تكاليف الإنتاج و الأرباح و رأس المال.

و التي شهدت ارتفاعا قياسيا تجاوز 28% سنويا، و يرجع سبب هذا الاستقرار إلى جهود و مساعي الحكومة في تطبيق سياسة نقدية و مالية صارمة خلال الفترة 1994-1996 و التي برزت نتائجها من خلال تراجع معدلات التضخم لتتراوح في حدود 0.3% سنة 2000 و 4% سنة 2004 و 2.2% سنة 2007 و هذا ما يعني استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار و تأكيد التحكم في مسار السياسات الاقتصادية الكلية في حين شهدت الفترة 2008-2013 تذبذبا في أسعار التضخم حيت بلغ أعلى مستوى له سنة 2012 بمعدل 8.9% قد عرفت الجزائر خلال السنوات الأخيرة و استقرار نسبيا في معدلات التضخم تراوحت بين 8% و 3% مقارنة بسنوات التسعينات ليعود و ينخفض إلى 3.3% و 2.92% في سنتي 2013 و 2014 على التوالي[1]. كما شهدت سنة 2016 ارتفاعا في معدلات التضخم حيث سجلت 6.4% و التي كانت 4.78% سنة 2015، اما سنة 2017 تراجع معدل التضخم في الجزائر بقيمة 5.59%. و يرجع السبب إلى الضغوط

[1] طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2011-2000، مجلة الاكادمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 12، جوان 2014، ص28

التضخمية الداخلية خاصة بعد ارتفاع المستوى العام للأسعار سنتي 2011 و 2012 و ارتفاع الطلب على سلع الاستهلاكية من الخارج، بالإضافة إلى انتقال التضخم المستورد من الشركاء التجاريين الأساسيين الموردين للجزائر.

و في ما يلي جدول يوضح معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة 2000-2017:

الجدول رقم (11): معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة (2000-2017) **الوحدة: نسبة مئوية**

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
0.34	4.23	1.42	4.27	3.96	1.38	2.31	3.68	4.86
2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
5.74	3.91	4.52	8.89	3.3	2.92	4.78	6.40	5.59

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي و KPMG https://home.kpmg/dz

الشكل رقم (12): معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة (2000-2017) **الوحدة: نسبة مئوية**

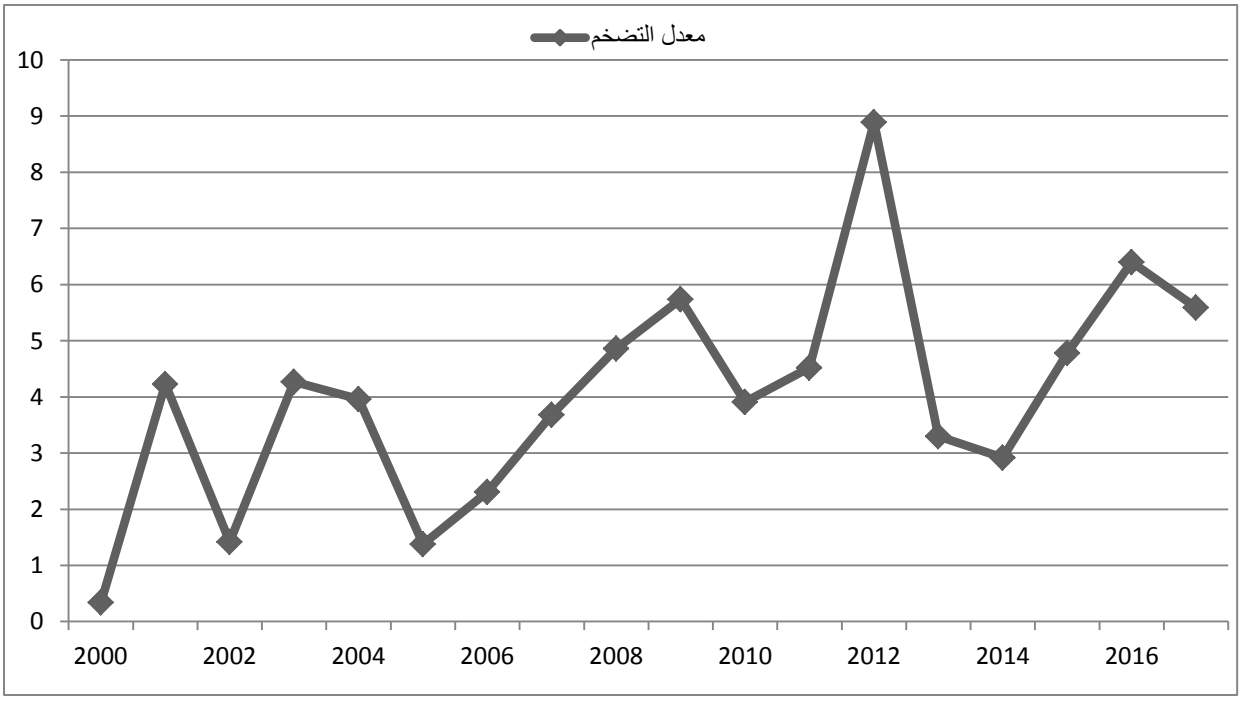

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (11)

ثالثا: البنية التحتية

نستخلصها فيما يلي:

1- النقل البري

الجزائر لديها واحدة من أهم شبكات الطرق في المغرب العربي و افريقيا بطول يفوق 108302 كلم، منها 76028 كم من الطرق الوطنية والإقليمية و 32274 كم من الطرق الثانوية و المرتبة 40 عالميا والثالثة افريقيا بما فيها الطريق السريع شرق غربب ستة مسارات الذي يمتد على مسافة 1216 كلم ويعبر 32 ولاية منها ثمانية ولايات ساحلية.

بالإضافة إلى شبكة السكك الحديدية التي تصل إلى 4600 كلم 200 محطة تجارية عملية بها جزء مكهرب. وتمتلك ميترو واحد في الجزائر العاصمة بطول 9.5 كم مع ثلاثة امتدادات بطول 9.4 كم و تمتلك 6 تراموای في كل من (الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، سيدي بلعباس، ورقلة، سطيف).

2- النقل البحري:

- تمتلك الجزائر 45 مرفق وهياكل بحرية.
- 11 ميناء تجاري مختلط (التجارة وصيد الأسماك والمحروقات).
- 02 موانئ نفط متخصصة (شرق سكيكدة و وهران).
- 01 مرسى في سيدي فرج.
- 31ميناء للصيد.
- 2200إشارة بحرية.
- اكثر من 53 كم من الارصفة
- اكثر من 59 كم من ارصفة الموانئ
- اكثر من 1500 هكتار من مخطط مائي
- اكثر من 790 هكتر من الاراضي البحرية
- 31 ارصفة بحرية للنفط و الغاز

3- النقل الجوي:

تملك الجزائر 35 مطار منهم 13 مطار دولي تتوزع على مختلف مناطق البلاد و أهمها مطار الجزائر.

4- الاتصالات السلكية واللاسلكية:

يتم تحويل الشبكة بأكملها إلى رقمنة ، وتنفيذ العمود الفقري الوطني الذي يبلغ طوله 15000 كيلومتر

بواسطة الألياف البصرية.

- **كابلات الألياف البصرية:** أكثر من 8500 كم.
- **شبكة الهاتف الثابت:** 3.7 مليون مشترك، وكثافة الاتصالات حوالي 10%.
- أسطول الهواتف المحمولة: حوالي 35 مليون خط في فبراير 2011، مقارنة بـ 600،000 خط فقط في عام 2001، وكثافة هاتفية أكثر من 95%.
- **الإنترنت:**

يبلغ عدد المشتركين مليون مشترك. الهدف على المدى القصير هو دمقرطة الإنترنت فائق السرعة وعالية السرعة (ADSL). بالإضافة إلى اتصالات الجزائر والمشغلين الآخرين يقدمون خدمات الوصول إلى الإنترنت الخاصة بهم هي شركات تشغيل الهواتف المحمولة الثلاثة المزودة بمفاتيح USB و 3G و 4G و Anwarnet و SLC و Icosnet بالشراكة مع الجزائر الاتصالات. أخيرًا ، يوجد جميع مصنعي المعدات الرئيسيين في الجزائر.[1]

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية الخارجية

تتمثل اهم المؤشرات الاقتصادية الخارجية في الجزائر في ما يلي:

أولا: الميزان التجاري

لطالما حقق الميزان التجاري لميزان المدفوعات الجزائري فائضا خاصة في العشر سنوات الأخيرة، وذلك راجع أساسا إلى الدعم الذي يحصل عليه من الصادرات البترولية، التي تشكل المصدر الأساسي والرئيسي للدخل في الاقتصاد الجزائري حيث أنها تغطي جميع واردات هذا الاقتصاد بجدارة. وقد حقق الحساب الجاري الميزان المدفوعات الجزائري اتجاها تصاعديا فمنذ أن كان سنة 2009 بقيمة 5.8 مليار دولار وصل سنة 2012 إلى27.1 مليار دولار مدعما بذلك في التزايد الملحوظ في حجم الصادرات الإجمالية التي تطورت في نفس الفترة من 45 مليار دولار إلى 73.9 مليار دولار مع نهاية سنة 2012. وفي سنة 2013 فأخذ فالانخفاض حيث سجل قيمة 9.95 مليار دولار ليصل الى 4.3 مليار دولار سنة 2014، أما سنة 2015 سجل نتائج سالبة حيث سجل 17.03- ليصل الى 16.37- في سنة 2017، و يعود هذا السبب الى تراجع الانتاج النفطي و ما خلفه من تراجع الصادرات البترولية و التي ادت الى الوقوع في فجوة بين الواردات المتزايدة و الصادرات المتناقصة. حيث ان الجزائر تعتمد بشكل كبير على ايرادات الصادرات البترولية، الامر الذي جعل الميزان التجاري مهددا بالاختلال عند أي انخفاض في قيمة البترول. و بالتالي فإن وضع الميزان التجاري غير

[1] KPMG**, Guide Investir En Algérie**, 2017 , p 25-26

ثابت الامر الذي يوجب على الحكومة الجزائرية اتباع سياسة تتنويع مصادر الدخل للخروج من مصيدة البترول و الحصول على مصدر مضمون للتمويل.

و الجدول التالي يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2009-2017

الجدول رقم(12): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2009-2017)

الوحدة: مليار دولار

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
-16.37	-17.06	-17.03	4.3	9.95	27.01	26.2	16.5	5.8

Source: KPMG, Guide Investir En Algérie, 2014, p 24

KPMG, Guide Investir En Algérie, 2019, p 23

الشكل رقم(13): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2009-2017)

الوحدة: مليار دولار

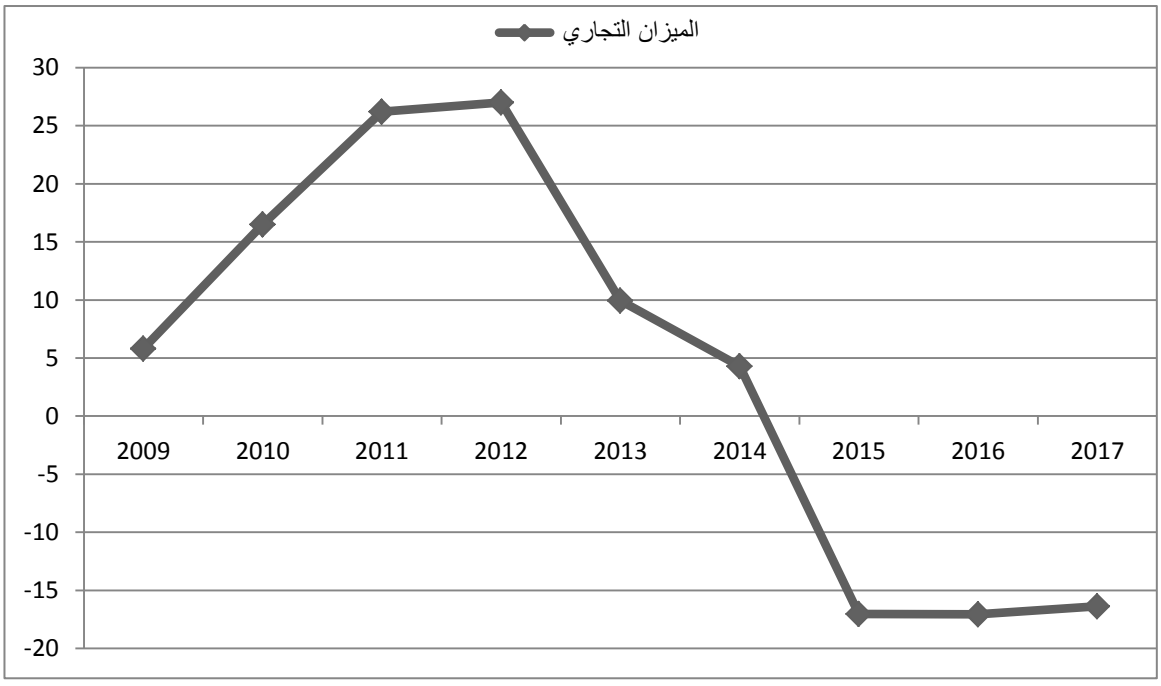

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (12)

ثانيا: سعر الصرف

إن التقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم كالأورو والدولار لديها تأثير كبير على الاقتصاديات التي تمتلك أقل احتياطي صرف أجنبي، ناهيك عن تلك التي تمتلك احتياطيا كبيرا مثل الجزائر. الوضع الذي استلزم من الجزائر تعزيز آلية مرنة لتسيير تدخل البنك المركزي في عمليات الصرف ما بين البنوك

في الجزائر، ويكون ذلك خاصة بالتتبع اليومي التطورات قيمة سعر الصرف الاسمية مزامنة مع توقعات الأسعار النسبية.

لقد شهد الاقتصاد الجزائري تغيرات في سعر صرف الدينار نلاحظ من خلال الجدول أن هناك استقرار في سعر الصرف حيث تراوح معدل سعر الدولار مابين 69.36 و79.9 خلال الفترة 2001-2013، ليزيد في الارتفاع ليصل الى 100,46 سنة 2015، اما اليورو فكان 69.20 في سنة 2001 حيث اخذ في الارتفاع وصولا الى 94.8545 سنة 2008، اما في سنة 2009 سجل 101.2979 ليحافظ على نفس النسق الى غاية 2015 حيث كان معدل سعر صرف اليورو 111.44.

انخفضت قيمة متوسط المعدل السنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 1.36%. وبلغ متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بـ 110.96 دولار/الدينار في عام 2017 مقابل 109.47 دولار/الدينار في عام 2016.

إنخفض متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الأورو بنسبة 3.42 % في عام 2017 مقارنة مع عام 2016، اجتاز من121.18 أورو/دينار في عام 2016 مقابل 125.32 أورو/دينار في عام 2017.

الجدول رقم (13): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2001-2017)

السنة	نسبة الصرف المتوسطي دج/ يورو	نسبة الصرف المتوسطي دج/ دولار امريكي
2001	69.2002	77,2647
2002	75.3573	79,6850
2003	87.4644	77,3683
2004	89.6452	72,0653
2005	91.3211	73,3669
2006	91.2447	72,6459
2007	95.0012	69,364
2008	94.8545	64,5810
2009	101.2979	72,6467
2010	103.4953	74,3199
2011	102.2154	72,8537
2012	102.1627	77,5519
2013	105.4374	79,3809
2014	106.91	80,56
2015	111.44	100,46
2016	121.18	109,47
2017	125.32	110.96

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار WWW.Andi.DZ

الشكل رقم (14): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2001-2017)

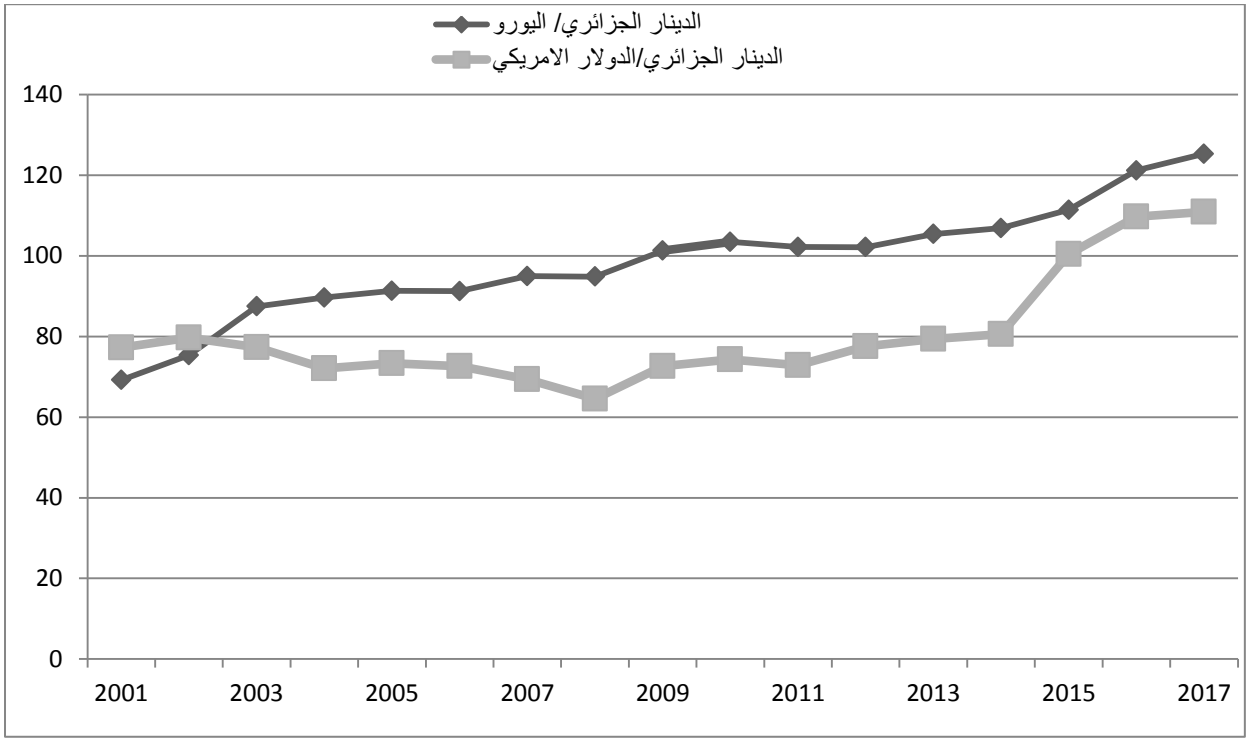

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار WWW.Andi.DZ

ثالثا: المديونية الخارجية

لقد سجلت سنة 2015 أدنى مستوى لها 3.02 مليار دولار من الدين الخارجي، منذ سنة 2006، أي السنة التي تم فيها الدفع المسبق لجزء كبير من قائمه. في سنة 2017، سجل إجمالي الدين الخارجي ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 3.99 مليار دولار، بما في ذلك 1.529 مليار دولار كدين عام خارجي، مقابل 3.85 مليار دولار في نهاية 2016 بما في ذلك 1.372 مليار دولار كدين عام. أما فيما يتعلّق بقائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل، فقد بلغ 1.893 مليار دولار في نهاية 2017، مقابل 1.863 مليار دولار في نهاية 2016. يرجع هذا التدفق الإضافي لمستوى الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل 30 مليون دولار إلى(أولا) تعبئة 11 مليون دولار في سنة 2017،(ثانيا) سداد أصل قدره 178 مليون دولار و (ثالثا) أثر التقييم غير المواتي +197 مليون دولار على قائم الديون في 2016، والمرتبط بارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار في 2017. على سبيل الإشارة، يتعلق أكبر قسط من التعبئات في 2017 بالتسبيقات الممنوحة من الشركات الأم لفروعها المتواجدة في الجزائر.

أما قائم الدين قصير الأجل، الذي يتجاوز قائم الدين متوسط وطويل الأجل للسنة الرابعة على التوالي، فقد ارتفع بشكل طفيف في2017، ليصل 2.096 مليار دولار، مقابل 1.986 مليار دولار في 2016. تتكون هذه

الديون قصيرة الأجل، أساسا، من القروض الممنوحة للعديد من الأعوان الاقتصاديين المقيمين لتمويل وارداتهم من السلع والخدمات.

يؤكد هيكل الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل، حسب طبيعة القروض في نهاية 2017، على هيمنة القروض متعددة الأطراف، التي بلغت 1.077 مليار دولار، مقابل 948 مليون دولار في 2016. وتمثل هذه الفئة من القروض56.9% من إجمالي الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل 50.9% في 2016، مقابل 33.5% بالنسبة للقروض الثنائية .فيما يتعلق بالقروض المالية، التي تتمثل، أساسا، في تلك الممنوحة من طرف الشركات الأم لفروعها في الجزائر، فقد انخفض قائمها للسنة الثالثة على التوالي، ليبلغ 182 مليون دولار 214 مليون دولار في نهاية 2016.[1]

رابعا: الإحتياطات الدولية

تتمتع الجزائر إضافة تفوقها على باقي دول المدينة للخارج بتخلصها من القسم الاكبر من مديونتها الخارجية، تتمتع باحتياطي صرف اجنبي مهم جدا، حيث حازت على احتياطي يقدر بـ 190.7 مليون دولار نهاية ديسمبر 2012 و هو قدر مهم جدا بحيث يغطي ما قيمته ثلاث سنوات من الواردات من السلع و الخدمات، و الملحوظ على احتياطي الجزائر من الصرف الأجنبي هو تزايد المتواصل انطلاقا من سنة 2000 اي تزامنا مع الارتفاع في اسعار البترول عالميا و بالتالي ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية، فقد قدر احتياطي الجزائر في هذه السنة بـ 12.02 مليون دولار لينتقل الى 56.30 مليون دولار سنة 2005 و يتضاعف بعد ذلك سنة2007 بقيمة 110.31 مليون دولا. وقد واصل هذا هذا اليقاع بتزايد ملحوظ لدرجة انه اصبح يمثل اكثر من 100% من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر كما حدث سنة 2009 أين وصل الى نسبة 108% محققا بذلك الضمان لميزان مدفوعات الجزائر للمدى الطويل.[2]

في سنة 2010 إرتفع حجم الإحتياطلت الدولية في الجزائر حيث بلغ 162.22 مليار دولار مقابل 182.22 مليار دولار في 2011 بنسبة إرتفاع 12.33%، كما اخذت في الارتفاع و صولا الى 194.012 مليار دولار سنة 2013 بنسبة 1.75%، بعدما كانت 190.66 مليار دولار سنة 2012.

أما في سنة 2014 أدى العجز المعتبر في ميزان المدفوعات المسجل في 2015 و 2016 والعجز الأقل حدة المسجل في2017 إلى تراجع حاد للإحتياطات الدولية، وانتقلت الاحتياطات من 178.94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 بنسبة إنخفاض 7.77% إلى 144.13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015، ثم إلى

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ص48-49

[2] KPMG, **Guide Investir En Algérie**. 2009, p23

114.14 مليار دولار في نهاية 2016 بنسبة 20.81% وانخفضت عند 97.332 مليار دولار و بنسبة 14.72% في نهاية 2017[1]

و الجدول الموالي يوضح تطورات حجم الإحتياطلت الدولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الجدول رقم (14): تطورات حجم الإحتياطلت الدولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) الوحدة: مليار دولار

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
11.9	17.96	23.1	32.9	43.1	56.18	77.78	110.18	143.10
2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
148.91	162.22	182.22	190.66	194.01	178.39	159.91	144.10	97.332

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات:

النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 45 مارس، 2017، ص2

KPMG, Guide Investir En Algérie, 2019, p 23

Le rapport de présentation de la loi de finances pour 2006-2007, p8

الشكل رقم (15): تطورات حجم الإحتياطلت الدولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) الوحدة: مليار دولار

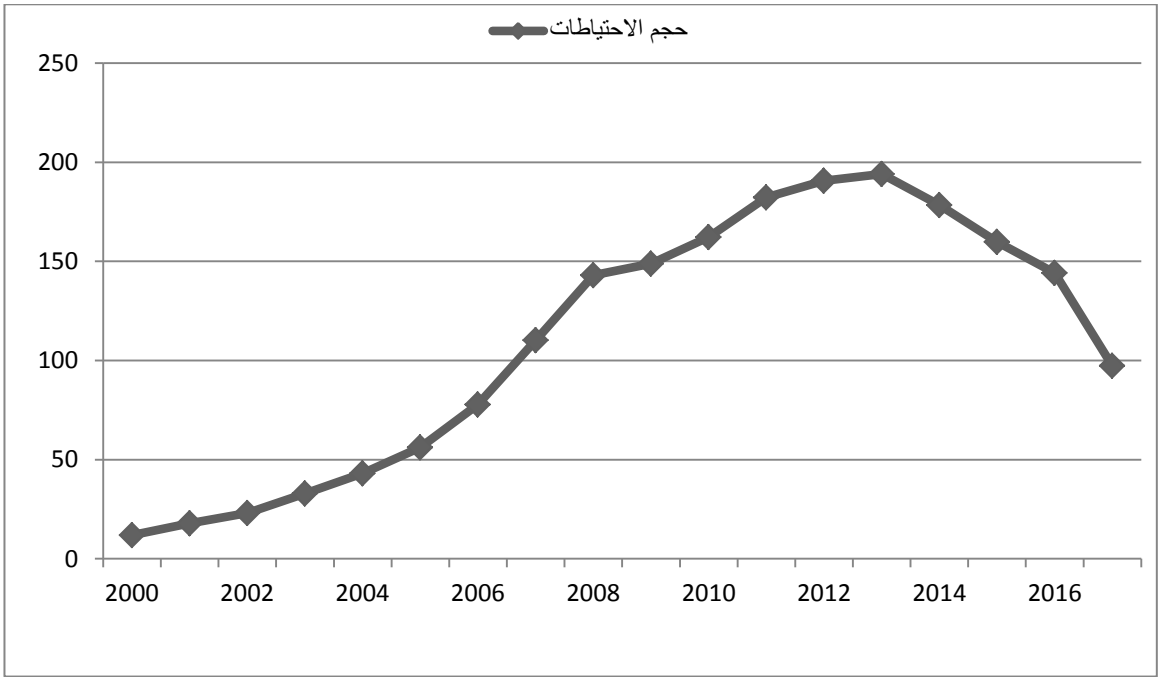

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (14)

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سابق، ص 66 .

المطلب الثالث: وضع الاقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية العالمية

يمكن اعتبار تقرير التنافسية العالمي مؤشرا للانتاجية الكلية التي تتمتع بها الدول، حيث يفترض التقرير ان الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادرا على توليد دخل كلي أعلى لمواطني تلك الدولة وحيث ان إنتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة بالدولة تؤثر على العائد على الإستثمار، كون الإستثمار يؤثر على النمو الإقتصادي، وعليه فإن الدول ذات الإقتصاد الأكثر تنافسية ستكون مرشحة لأن يكون النمو الإقتصادي فيها ذو وتيرة متسارعة أكثر من الدول الأقل تنافسية[1].

اما عن موقع الاقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية العالمي فإن الجزائر تقع في المرتبة 86 ما بين 137 دولة شملها التقرير بعدما كانت تحتل المرتبة 87 من بين 138 دولة في تقرير 2016-2017 و المرتبة 87 من بين 140 دولة في تقرير 2015-2016.

و يوضح الجدول رقم (15) مرتبة الجزائر في المحار الرئيسية اتقرير التنافسية العاملي لعامي 2016-2017 و 2017-2018.

[1] برحال عبد الوهاب، سرحان سامية، تقييم القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري وفق لمؤشر التنفسية العالمي، الملتقى الوطني حول دور القطاع في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري، جامعة جيجل، نوفمبر 2011، ص2.

الجدول رقم (15): ترتيب الاقتصاد الجزائر في المحاور الرئيسية لمؤشر التنافسية العالمية بين (2016-2017)

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2016-2017 من بين 138 دولة	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2017-2018 من بين 138 دولة	الفرق
المجموعة الاولى: المتطلبات الرئيسية	88	82	↑ 6
المحور الاول: المؤسسات	99	88	↑ 11
المحور الثاني: البينة التحتية	100	93	↑ 7
المحور الثالث: استقرار الاقتصاد الكلي	63	71	↓ 8
المحور الرابع: الصحة و التعليم الاساسي	73	71	↑ 2
المجموعة الثانية: محفزات الكفاءة	110	102	↑ 8
المحور الخامس: التعليم العالي و التدريب	96	92	↑ 4
المحور السادس: كفاءة السوق	133	129	↑ 4
المحور السابع: كفاءة سوق العمل	132	133	↑ 1
المحور الثامن: تطور الاسواق المالية	132	125	↑ 7
المحور التاسع: الجاهزية التكنولوجية	108	98	↑ 10
المحور العاشر: حجم السوق	36	36	0
المجموعة الثالثة: عوامل الابتكار و التطوير	119	118	↑ 1
المحور الحادي عشر: مدى تطور مناخ الاستثمار	121	122	↑ 1
المحور الثاني عشر: الابتكار	112	104	↑ 8

Source: World economic forum**, the global competitiveness report 2016-2017, p96-95**

World economic forum**, the global competitiveness report 2017-2018, p44-43**

و فيما يلي عرض لتقييم تنافسية الاقتصاد الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي:

المجموعة الاولى: المتطلبات الرئيسية

نلاحظ من الجدول أعلاه تحسن مرتبة الجزائر و تقدمها 6 مراتب في هذه المجموعة مقارنة بتقرير 2016-2017، و يعتبر المحور الثالث (استقرار الاقتصاد الكلي) المحور الوحيد في المجموعة وفي كل

المجموعات الذي سجل تراجع بـ 8 مراتب، و تبقى الجزائر مرتبة ضمن دول النصف الثاني من العالم (138/82)، وفيما يلي عرض لتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب هذه المجموعة.

المحور الأول: المؤسسات

شهد موقع الجزائر في هذا المحور تحسنا ملحوظا خلال تقرير 2016-2017 حيث احتلت الجزائر المرتبة 88 بعدما كان 99 في التقرير الفائت مسجلة تقدما قدره 11 مرتبة، ما ادى الى تحقيق بعض المزايا التنافسية لكل المؤشرات المكونة لهذا المحور، و ذلك نتيجة تحسن تكاليف الأعمال للجريمة والعنف و مؤشر كفاءة الإطار القانوني في تسوية المنازعات، و الذي كان الترتيب فيها (71 و 67) على التوالي ليصبح (48 و 55) على التوالي.

ارتفع اداء الجزائر حسب محور المؤسسات 11 رتبة عند مستوى 88 في تقرير 2016-2017 و ذلك نتيجة تحسن تكاليف الأعمال للجريمة والعنف و مؤشر كفاءة الإطار القانوني في تسوية المنازعات، و الذي كان الترتيب فيها (71 و 67) على التوالي ليصبح (48 و 55) على التوالي.

المحور الثاني: البنية التحتية

احتلت الجزائر المرتبة 100 في هذا المحور مسجلة بذلك تقدما قدره 7 مراتب مقارنة بتقرير 2016-2017 و هذا نتيجة تقدم مرتبة الجزائر في كل المؤشرات المكونة لهذ المحور خاصة مؤشر جودة البنية التحتية للسكك الحديدية الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 49 بعدما كانت 57، و الخطوط الجوية المتاحة و التي كانت 65 و اصبحت 64، و مؤشر اشتراكات الهاتف الخلوي المتنقل و التي احتلت فيه 70 بعدما كانت 77.

المحور الثالث: استقرار الاقتصاد الكلي

انخفض أداء الجزائر حسب هذا المحور 8 مراتب عند مستوى 70 في تقرير 2016-2017 و ذلك نتيجة انخفاض مؤشر التضخم و إجمالي المدخرات الوطنية و الدين الحكومي، و الذي كان ترتيب الجزائر فيها 99 و 10 و 4 ليصبح 108 و 18 و 10 على التوالي.

المحور الرابع: الصحة والتعليم الأساسي

ارتفع ترتيب الجزائر في هذا المحور من المرتبة 73 الى 71، أي بزيادة مرتبتين. بسبب زيادة مؤشر التأثير التجاري للملاريا من 45 الى 2 أي زيادة بفارق 43 مرتبة، بالإضافة الى التأثير التجاري لفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والذي اصبح في المرتبة 44 بعدما كان 113 أي بفارق زيادة 69 و هو رقم هائل ساهم في تحقيق اداء الجزائر لمحور الصحة و التعليم الاساسي.

المجموعة الثانية : محفزات الكفاءة

عرف ترتيب الجزائر في هذه المجموعة ارتفاع قدره 8 مراتب فقد احتلت الجزائر المرتبة 102 في تقرير 2017-2018 بعدما كانت تحتل المرتبة 110 في تقرير 2016-2017 و ذلك نتيجة تحسن موقع الجزائر في مختلف المحاور المكونة لهذه المجموعة، وفيما يلي عرض لتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب هذه المجموعة.

المحور الخامس: التعليم العالي و التدريب

سجلت الجزائر المرتبة 92 بعدما كانت في المرتبة 96 و ذلك نتيجة ارتفاع مرتبة الجزائر في اهم مؤشرات هذا المحور وهي معدل الالتحاق بالتعليم العالي و جودة تعليم الرياضيات والعلوم و جودة مدارس الإدارة، و التي كانت 78 و 99 و 127 و التي اصبحت 74 و 92 و 112 على التوالي، بالإضافة الى تحقيق مراتب في مؤشرات و التي تتمثل في الوصول إلى الإنترنت في المدارس و توافر خدمات التدريب المتخصصة المحلية و مدى تدريب الموظفين كلها ساهمت في انتقال الجزائر بـ 4 مراتب في تقرير 2017-2018.

المحور السادس: كفاءة السوق

ارتفع موقع الجزائر في هذا المحور من المرتبة 133 الى المرتبة 129 أي بزيادة قدرت بـ 4 مراتب و ذلك نتيجة الارتفاع الذي شهدته معظم المؤشرات المكونة لهذا المحور كمؤشر كثافة المنافسة المحلية الذي ارتفع من المرتبة 136 الى 131 و كذا مؤشر التحكم في الأسواق من المرتبة 87 الى 65، وكذا مؤشر فعالية سياسة مكافحة الاحتكار من المرتبة 113 الى 104، بالإضافة الى درجة اتجاه العملاء و التي اصبحت في المرتبة 123 بعدما كانت في المرتبة 130.

المحور السابع: كفاءة سوق العمل

تحسنت الجزائر بشكل طفيف في هذا المحور بمرتبة واحدة أي من المرتبة 133 الى المرتبة 132 مقارنة بتقرير السنة الماضية، هذا التحسن في كفاءة سوق العمل يمكن اعتباره من المحفزات القليلة التي يتمتع بها مناخ الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمية.

المحور الثامن :تطور الاسواق المالية

صنفت الجزائر في هذا المحور ضمن الدول الأواخر في كلا التقريرين محل الدراسة و ذلك نتيجة بالرغم من تحسن مراتب مؤشرات هذا المحور، فقد صنفت في المرتبة 78 بعدما كانت في المرتبة 85، و في المرتبة 113 في مؤشر التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية و هذا ما جعل سهولة الحصول على التمويل اهم ايجابيات مناخ الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمية للعام 2017-2018.

المحور التاسع :الجاهزية التكنولوجية

ارتفع ترتيب الجزائر في هذا المحور من المرتبة 108 الى المرتبة 98 و ذلك نتيجة الزيادة في اهم مؤشرات هذا المحور كمؤشر قدرة الشركات على استيعاب التكنولوجيا من 128 الى 121، و كذا مستخدمي الأنترنت من المرتبة 95 الى 90 ، في حين عرف مؤشر اشتراكات الإنترنت ذات النطاق العريض الثابت 84 الى 80.

المحور العاشر: حجم السوق

حافظت الجزائر في هذا المحور على نفس المرتبة و التي كانت 36 في كلا تقريرين محل الدراسة و ذلك نتيجة مؤشر حجم السوق المحلية الذي تحسن بمرتبة واحدة من 33 الى 32، في حين عرفت مؤشرات كمؤشر حجم السوق الخارجية و مؤشر الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر صادرات الناتج المحلي الإجمالي تراجع و التي كانت 43 و 33 و 102 و التي اصبحت 48 و 34 و 105 على التوالي أي بمعدل تراجع 3 مراتب.

المجموعة الثالثة: عوامل الابتكار والتطوير

سجل ترتيب الجزائر في هذه المجموعة زيادة ضئيلة قدرت بـ مرتبة واحدة، فبعد ان كان ترتيب الجزائر 119 اصبح 118، و فيما يلي عرض لتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب هذه المجموعة.

المحور الحادي عشر: مدى تطور مناخ الاستثمار

تحسنت مرتبة الجزائر بشكل طفيف في هذا المحور من المرتبة 122 الى المرتبة 121 أي بمرتبة واحدة، وذلك نتيجة ارتفاع مراتب المؤشرات المكونة لهذا المحور كمؤشر اكتمال سلسلة القيمة، حيث سجل تقدم من المرتبة 109 الى المرتبة 85 أي بتقدم قدره 24 مرتبة، و كذا مؤشر تطور العملية الانتاجية و مؤشر طبيعة الميزة التنافسية و حالة تطور العنقودي، حيث صعدت مراتب هذه المؤشرات من (108، 93، 116) الى (100، 105، 107) على التوالي.

المحور الثاني عشر: الابتكار

شهد محور الابتكار ضمن مجموعة عوامل الابتكار و التطور تقدما ملحوظا من المرتبة 112 الى المرتبة 104، وذلك نتيجة تقدم مراتب المؤشرات المكونة لهذا المحور خاصة مؤشر إنفاق الشركة على البحث والتطوير حيث احتلت الجزائر مرتبة 104 بعد ان كانت 113، و مؤشر حصول الحكومة على التقانة المتقدمة 94 بعد ان كانت 105 في التقرير السابق 2016-2017.

المبحث الرابع: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر والمكرسة لترقية وتشجيع الإستثمارات، إلا أن حجم الإستثمارات المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الإستثمارات بعيدة كل البعد عن كل ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين ويمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الاقتصادية السياسية و الإدارية و القانونية، تطرق الى بعضها تقرير التنافسية العالمي سنة (2017-2018)، ونفصلها في الشكل التالي:

الشكل رقم (16): أهم العوامل المعيقة لبيئة أداء الأعمال للجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة (2018-2017)

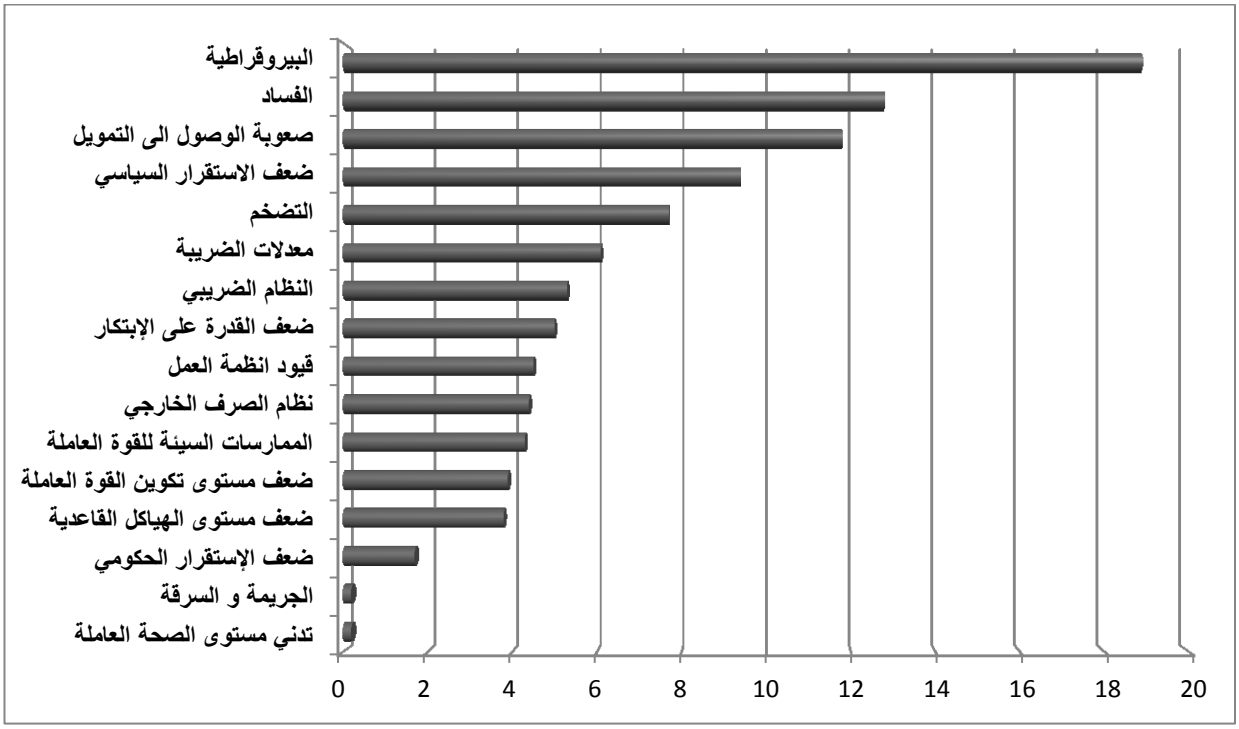

Source: World economic forum**, the global competitiveness report 2017-2018, p44**

من الشكل رقم (16) يتبين أن البيروقراطية تعتبر أهم معيق للإستثمار في الجزائر مسجلة نسبة 18.9%، يليها الفساد بنسبة 12.8، يليها صعوبة الوصول إلى التمويل بنسبة 11.8، ثم يأتي بعدها ضعف الإستقرار السياسي و التضخم بنسبة 9.4% و 7.7% على التوالي، ثم معدلات الضريبة و النظام الضريبي بنسبة 11.4%، ليأتي بعدها ضعف القدرة على الإبتكار بنسبة 5%، بينما تشكل بقية العناصر نسبة أقل من 28% لكل منهما.

و بناءا على ما سبق يمكن تلخيص أبرز معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فيما يلي:

المطلب الاول: المعوقات الاقتصادية

أولا: مشكلة الاقتصاد الموازي

للسوق الموازية جملة من الآثار السلبية التي تؤثر على الأداء الاقتصادي من نمو وتطور ،وهي أهم المخاوف لدى المستثمرين بسبب تأثيرها على حجم والفرص الإستثمارية ،ففي هذه السوق تحطم أسعار منتجات المستثمرين الأجانب لوجود أسعار فيها اقل من أسعار السوق الرسمية . وفي الجزائر كانت هذه الظاهرة وليدة

للتحولات السريعة من اقتصاد منغلق مخطط مركزيا إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق إضافة إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي مما أثر على النسق القيمي والسلوك الاجتماعي وأفرز أوجه نشاط لم تكن من قبل .أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب، أخذت أغلبها الطابع الغير رسمي وغير المنظم دون أن يرافق ذلك توسعا في الأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرصة عمل جديدة تناسب مستوى الزيادة الحاصلة في عرض العمل .

وتبرز الإحصائيات أن نسبة 40 %من الكتلة النقدية تسيطر عليها الأسواق الموازية وهذا ما يدل على عدم تحكم السلطات النقدية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل وعدم اتخاذ إجراءات لتقليل والحد من سلبيات هذه الظاهرة [1].

ثانيا: مشكلة العقار الصناعي:

يمثل العقار الصناعي عامل مهم ومحدد للاستثمار الأجنبي المباشر وشرط ضروري لتحقيق هذا الإستثمار غير أنه بقي من أهم العوائق التي تواجه المستثمر في الجزائر وهذا للأسباب التالية:

- عدم توافق طبيعة الاراضي الصناعية المتخصصة مع نوع الأنشطة الاقتصادية المراد اقامتها.
- ارتفاع تكاليف الاراضي المخصصة للاستغلال بسبب احتساب تكاليف لم تتم.
- ضعف كفاءة الهيئات والجهات المكلفة بتسيير وتنظيم العقار الصناعي.[2]

كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي ، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على ارض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها 83-18 في 31 أوت 1983 المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية.[3]

أما العقار السياحي في الجزائر فانه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها:[4]

1- تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية.

2- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية بهذه المناطق.

---

[1] إيمان مودع، اثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر, مذكرة ماجيستير غير منشورة، تخصص مالية و مصرفية، جامعة اليرموك، 2009-2010، ص84

[2] دبيش أحمد، اشكالية التنمية و الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 1، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، 2009-2010، ص419

[3] محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 5، 2007، ص66

[4] محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، نفس المرجع، ص67

3- تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الإستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية.

4- تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.

ثالثا: صعوبة الوصول إلى المعلومات.

تعد المعلومات الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين ،وذلك أن الحصول عليها يساعد على رسم الإستراتيجية المستقبلية، واتخاذ القرارات على أسس موضوعية، إلا أن الوضع في الجزائر عكس ذلك، حيث أنه ليس في مقدور المستثمرين تقدير احتياجات السوق بدقة، فضلا عن جهلهم لعدد منافسيهم، إذ أن قرارات الإستثمار تستوجب عليهم الزيادات الميدانية وتقديرهم لمستوى نجاح الشركات الأخرى التي دخلت قبلهم السوق الجزائري، وهذا تتجلى أهم مشكلات الإعلام الاقتصادي فيما يلي:[1]

عدم التنسيق أو مراعاة الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء مع ما يصدر من القوانين والتشريعات، عدم كفاءة شبكات الاتصال وصعوبة الدخول لقواعد البيانات للهيئات الحكومية والوزارات، ندرة المنشورات والدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي الجزائري، وأهم الإستثمارات المتاحة فيه.

رابعا: ضعف البنية التحتية:

على الرغم من الجهود المبذولة والتي أضفت نوع من التحسن على ميناء الجزائر العاصمة بالخصوص الذي يعتبر أهم ميناء لعبور معظم السلع ونفس الكلام يقال على الطرق والمطارات والمياه والاتصالات، لكنها تبقى غير كافية، حيث لا زالت شبكة السكك الحديدية تعاني عجزا في تلبية طلبات المستثمرين والركاب، نتيجة تقادم آلياتها المختلفة، واستمرار إحتكار هذا المجال من طرف الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، كما احتلت الجزائر المرتبة 100 في جودة البنى التحتية.

اضافة الى هذا تشهد الجزائر ضعف في مستوى إنتشار الانترنت، ويرجع ذلك أساسا إلى إستمرار إحتكار الجزائرية للإتصالات لهذين المجالين، في حين أدى تحرير سوق الهاتف النقال إلى تحسن معدل انتشار للهواتف النقالة، حيث بلغت نسبة التطور 109.62% سنة 2014، كما أدت المنافسة إلى إنخفاض تكلفة الانترنت، وتحسين مستوى الخدمات.[2]

[1] الجريدة الرسمية، العدد 48،الأمر 95-25 المؤرخ في 26 أوت 1995 والمتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة

[2] يحياوي عمر، مرجع سابق، ص256

خامسا: العوائق البنكية:

رغم ان الجزائر قد تحسنت في هذا المجال إلا إنها مازالت متأخرة حيث سجلت الهيئة الدولية عدة ملاحظات دول النقائص والسلبيات في مجال التعامل مع البنوك في الجزائر، والحصول على القروض، فالزبون لا يستفيد من العديد من المزايا بما في ذلك الحصول على بعض المعلومات والخدمات، إضافة الى المدة التي تستغرقها دراسة ملفات القروض وتعقيد مسار منح القروض البنكية، ويمتد الآمر الى عدم الفترة على الحصول على المعلومات البنكية، بالإضافة الى الفضائح التي تهز القطاع البنكي الخاص بداية بمجمع الخليفة والتي أدت الى تخوف المستثمر الأجنبي من الإستثمار في الجزائر[1].

سادسا: عائق التمويل

يعتبر التمويل في الجزائر من بين العوائق الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر أو حتى للاستثمار المحلي فصورة النظام البنكي لدى المستثمرين لا زالت قائمة، خاصة بعد إفلاس بنك الخليفة، ثم إن إمكانية الحصول على تمويل مصرفي، سواء كان في صورة قرض استغلال أو قرض استثمار يعد مسألة غاية في الصعوبة والتعقيد، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فاستنادا إلى الاستقصاء الذي أجراه البنك العالمي، تبين أن أقل من 30 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاعت الحصول على 15% فقط من احتياجاتها التمويلية في شكل قرض بنكي، في حين أن الباقي فمصدره التمويل ذاتي ويعكس صعوبة الحصول على التمويل لما تتميز به البنوك الجزائرية بخصائص تتمثل في ما يلي من:[2]

- نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين، خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر.
- ضعف الهياكل القاعدية ورداءة نظام المعلومات البنكية مع بطء أنظمة المدفوعات.
- مركزية القرارات و بطأها حال منح القرض.
- عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض.
- رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر .
- بطء إجراءات تحويل الأرباح إلى الخارج.

[1] ص.حفيظة، البنك العالمي يقيم مناخ الاعمال والإستثمار، http// www.elmouchahid/modules

[2] موسى كاسحي، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص الاقتصاد الاسلامي، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة، 2015-2016، ص210

سابعا: عدم وجود سوق منافسة

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالي:[1]

1- إن من بين الأسباب التي جعلي الجزائر لا تستقطب الإستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال إلى اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأس مالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.

2- كما أن الكثير من الإستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وان الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فان عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبعة العاملة والاقتصاد الوطني ، لذلك أصبحت محل شك من طرق بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة.

3- الإستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام ذه العمليات ، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل % 44 من النشاط الوطني ، إضافة إلى ذلك فان نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه ، لان القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.

4- إضافة إلى النقاط السابقة فان الإستثمار الأجنبي المباشرة لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر الدولة المضيفة ، ولكن ما يلاحظ في الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الإستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الإستثمار.

5- أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء كان بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح المستثمر أن يقوم بالإستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لان تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الإستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي و الأجنبي.

6- أما الجانب الأخر الذي اظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره ، وأخيرا نلاحظ كارثية بنك الخليفة وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين

[1] بعلوج بولعيد، معوقات الإستثمار في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد 04، ص79-81

المجتمع، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعلا ومناسبا.

7- كما أن الظاهرة الأخرى الخطيرة هي انتشار المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك، لان هذه الأموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل للمحلين أو الأجانب، فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فان عدد الملفات الخاصة ذا الموضوع بلغت 10000 ملف خلال 10 سنوات، وهذا الداء يجب محاربته لما له من أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.

المطلب الثاني: المعوقات السياسية و الإدارية و القانونية

أولا: غياب الاستقرار السياسي

لغياب الاستقرار السياسي أثر فعلي على توافد الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات خارج المحروقات خاصة، رغم وجود بعض المزايا المقارنة للاقتصاد الجزائري، حيث إن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الإستثمارات في هذا البلد.

ونظرا للوضعية السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات، فإن أهم هيئات ضمان الإستثمار وعلى رأسها " الكوفاس " من خلال تقديرها لخطر البلد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الإستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الإستثمار الأجنبي المباشر عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الإستثمار فيها.[1]

ثانيا: الاجراءات البيروقراطية

يشير تقرير البنك الذي صنف الجزائر في المرتبة 128 عالميا من مجموع 155 دولة من حيث تحسن مناخ الإستثمار لسنة 2006، بان إجراءات الإستثمار ورغم أنها عرفت تحسنا ملحوظا إلا أنها تتسم بالتعقيد وطول المدة، وارتفاع التكلفة بفعل مظاهر البيروقراطية السائدة وتداخل الصلاحيات بين العديد من الهيئات، فأشاء مؤسسة لا يزال يخضع لعوامل بيروقراطية عديدة، يتطلب 14 مرحلة مقابل 16 مرحلة سابقا أما المدة التي تستغرقها إجراءات التأسيس فان المتوسط يصل الى 26 يوما، وتتعقد الأمور بصورة اكبر حينما يتعلق الأمر في الجزائر بتسجيل او تسوية الملكية التي تتطلب 16 مرحلة وإجراءات تمتد الى 52 يوما بتكلفة تقارب

[1] علي همال، أفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو –متوسيطية، مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية، 2002، ص5

10% من قيمة الملكية وأما المراحل والإجراءات المتصلة بالرسوم والضرائب، فهي معقدة وتجمع 63 إجراء أو مرحلة مختلفة وتتطلب 504 ساعة في السنة[1].

ثالثا: مشكل الفساد

إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقدم تراخيص غير مسموح بها قانونا.[2]

حيث سجلت الجزائر في مؤشر مراقبة الفساد الصادر من البنك الدولي قيمة سالبة تراوحت ما بين (0,47- و 0.68-)، خلال الفترة (2009-2015)، رغم التحسن في هذا المؤشر مقارنة بسنة 2002 (سجلت 0.94)، مما يبين أن هناك جهود مبذولة لمكافحة الفساد لكنها غير كافية لتقليص الفجوة الواضحة بينها وبين أحسن الدول العربية، حيث تتصف الجزائر بدرجة تفش للفساد تفوق المتوسط العالمي.

كما بينت دراسة للبنك الدولي حول مناخ الإستثمار في الجزائر أن 34,3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات، كما أن إختلاس الأموال العمومية تعتبر الجريمة الأكثر تفضيلا لإطارات الإدارة الجزائرية، ففي سنة 2010 تم إحالة 948 قضية فساد على المحاكم وتم الفصل والحكم فيها ضد 1352متهم منها 475 قضية تخص إختلاس أموال عمومية و107 في قضايا تتعلق بإساءة إستغلال الوظيفة و95 قضية رشوة للموظفين العموميين، أما المحاباة في الصفقات العمومية فكانت في 79 قضية فقط، ويلاحظ وجود نقائص في القانون المتعلق بمكافحة الفساد ومحاربته الصادر سنة 2006 والذي يضم مادة عقابية واحدة تضم عقوبات من سنتين إلى عشر سنوات سجنا نافذة بحيث يتم فرض نفس العقوبة على الذي يختلس مبلغ ضئيل والذي يختلس مبلغ كبيرة وهذا عكس القانون السابق الذي يتدرج في العقوبة.[3]

رابعا: العوائق القانونية

هناك قانون تطوير الإستثمار و قانون الضرائب و قانون الجمارك... الخ، و كل هذه القوانين قابلة للتعديل

[1] حفيظ ، جريدة الجنر اليومي، العدد 4679 (2006/04/16)، ص06.

[2] بعلوج بولعيد، مرجع سابق، ص82

[3] يحياوي عمر، مرجع سابق، ص259

الدوري بمناسبة إصدار قوانين المالية السنوية أو التكميلية.

و عادة ما تحتاج بعض مواد هذه القوانين إلى مراسيم و أنظمة تحدد كيفيات تطبيقها، الأمر الذي يؤجل التطبيق العملي لها، خاصة إذا أخدنا في الاعتبار التأخرات المسجلة في إصدار هذه المراسيم و الأنظمة .فعلى سبيل المثال تأخر صدور المرسوم التنفيذي لإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الإستثمارات و دعمها و متابعتها مدة سنة كاملة، و النظام المعني بتحديد كيفيات تحويل أرباح الإستثمارات الأجنبية المنصوص عليها في الأمر رقم 01-03الصادر سنة 2001 تأخر صدوره إلى شهر جويلية 2005.

هذا و قد تأتي القوانين و المراسيم و الأنظمة بمفاهيم مبهمة و غير واضحة تحتاج يصعب الحصول عليها إذ يتصف بعضها بالطابع (Circulaires d'application) إلى منشورات تطبيقية السري، و توزع على مسئولي المصالح الإدارية المعنية بتنفيذها فقط .مما يرسخ الطابع غير الرسمي لظاهر القوانين التي تفسر و تطبق على أكثر من وجه، و من أدلة ذلك قسيمة السيارات السياحية والنفعية و بعض أنواع الرسوم التي تطبق على عمليات شراء السيارات الحديثة إذ تختلف أسعارها، في بعض الأحيان، من قباضة إلى أخرى داخل الولاية الواحدة.

يضاف إلى ما سبق التعديلات المتكررة لقوانين الضرائب و على الخصوص ما تعلق بالرسم على القيمة المضافة خلال الفترة 1993- 1999، حيث عدلت معدلات هذه الضريبة عدة مرات الأمر الذي جعل نفس السلعة تخضع لمعدلات مختلفة من سنة إلى أخرى.

و حسب العديد من المؤسسات الأجنبية و حتى مسئولي الضرائب، النظام الجبائي محاط بضبابية، تسمح بتأويلات متنوعة :مثل مفهوم إنجاز الإستثمار الذي على أساسه تمنح المزايا.[1]

خامسا: الجمارك و إدارة عمليات التجارة الخارجية

إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الإستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول وصلاحية هذا الجهاز فعلا في استقبال المستثمرين الأجانب ، وهذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية و السياسة للدول النامية ، والملاحظ في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الاعمال إلى الرجوع من

[1] بعداش عبد الكريم، مرجع سابق، ص176-177

حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار، نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين[1]، وتلعب الجمارك دورا فعلا في هذه العملية للأسباب التالية:[2]

1- إن وجود تسهيلات جمركية وإدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع والتجهيزات من دولة لأخرى.

2- إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشايع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج.

3- إن احترام مصالح الجمارك القوانين الدولية، والخاصة فيما يخص القوانين الجمركية ن في متابعة المعاملات الاقتصادية غير قانونية، هذا باحترام القانون وتطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة والشفافية.

4- إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش والتزييف في المعاملات التجارية وحقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الإستثمارات في مناخ موثوق به ومقبول.

5-إن موضوع الإسراع والأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافز الأجانب بان يستثمروا في الدول النامية.

6-إن انتشار الرشوة والمحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الريوع التي يحصل عليها المرتشي و هذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات.

وحسب دراسة للبنك الدولي تناولت مناخ الإستثمار في الجزائر، فإن العديد من المؤسسات تعاني من التأخر في تسوية عمليات التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد)، حيث أن 36% من المؤسسات ترى بان الإطار العام الذي يحكم عمليات التجارة الخارجية (الحصول على العملة الأجنبية، الإجراءات الجمركية) يمثل قيدًا على نشاطهم، حيث تشتكي العديد من المؤسسات من بطء الإجراءات الجمركية عن التصدير أو الاستيراد، حيث تصل المدة اللازمة في المتوسط لإخراج البضائع من الميناء إلى 22 يوما، بسبب تأخر الإجراءات الجمركية عند الاستيراد، و وجود ضعف في طاقة استيعاب الموانئ (40% من السلع عبر ميناء الجزائر)، مما يجعل المدة المتوسطة لتفريغ الباخرة تصل إلى 7 أيام، وتبقى السلع في الميناء لمدة 10 أيام قبل التمكن من تصديرها، في حين أن المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المغرب. كل هذه الظروف لا تخدم تنافسية المؤسسات الموجهة للتصدير.[3]

[1] بعلوج بولعيد، مرجع سابق، ص85

[2] نفس المرجع، ص85

[3] قريد عمر، مرجع سابق، ص370

خلاصة الفصل

قمنا في هذا الفصل بدراسة واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تناولنا فيه تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر و الإطار القانوني و المؤسسي له، و المؤشرات الاقتصادية بالإضافة الى معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

حيث توصلنا الى العديد من النتائج فيما يلي:

شهد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال بداية الفترة 1970–1989 تذبذبات واضحة نتيجة تأميم قطاع المحروقات، أما فترة الثمانينات تميزت بالغياب شبه التام للاستثمار الأجنبي المباشر، أما الفترة الثانية 1990–2017 فقد تميزت في بدايتها بضعف التدفقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر نتيجة الأزمة السياسية و الاقتصادية. و إبتداءا من سنة 2000 بدأت التدفقات في الإرتفاع وصولا إلى اكبر قيمة لها في سنة 2009 نتيجة تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي واستقرار التوازنات الاقتصادية، ثم تراجعت هذه التدفقات لتسجل أقل قيمة لها سنة 2015 نتيجة الصدمة البترولية.

تركز التوزيع القطاعي في تدفقاته نحو قطاع الصناعة في الفترة 2002–2017، كما تعتبر الدول الأوروبية و العربية و آسيا من أكبر المستثمرين في الجزائر.

بالرغم من الجهود الذي بذلتها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار من أجل تحسين صور الجزائر أما المستثمرين الأجانب، إلا انها لم تحقق الأهداف المتطلع إليها بالرغم الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر.

اتسم مناخ الإستثمار في الجزائر بإستقرار المكونات الإقتصاية من مؤشرات الإقتصاد الكلي و العلاقات الخارجية، كما يتميز بتأخر بنيته التحتية من جانب النقل و المواصلات و الطرق و الخدمات.

تحسن ترتيب الجزائر إلى المرتبة 137/86 دولة بناءا على تقرير التنافسية العالمي لعام 2017 مقارنة بالسنوات الماضية.

تعرض الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للعديد من المعوقات، تتمثل في البيروقراطية و ظاهرة الفساد و صعوبة التمويل، بالإضافة الى ضعف الإستقرار السياسي و التضخم و النظام الضريبي، نظام الصرف الخارجي.

خـــــاتمـــــة

عامـــــــة

خاتمة

حاولنا من خلال هذا البحث إبراز مدى أهمية المناخ الاستثماري، وإيضاح الدور الذي يلعبه في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهد هذا الأخير اهتماما كبيرا من طرف العديد من الدول، حيث يعتبر من بين الانشطة التي لها دور كبير في التأثير على تمويل الاقتصاد بصفة خاصة وعلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة حيث شهد العالم النامي زيادة ملحوظة في نصيب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل التغيرات المصاحبة للبيئة الاقتصادية والسياسية.

في ظل المنافسة القائمة بين دول العالم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية تواصل الجزائر بذل مجهوداتها من أجل جلب المستثمرين الأجانب لتهيئة مناخها الاستثماري من خلال تكييف أوضاعها الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية، كما أصدرت عدة تشريعات وقوانين منظمة للإستثمار كما قدمت تحفيزات و ضمانات لحماية الإستثمار.

و بعد التعرف على كل ما يتعلق بالمناخ الإستثماري و دوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في دراستنا و التي تمكنا من خلالها إلى الوصول إلى مجموعة من النتائج و التي من خلالها يمكن أن نؤكد صحة أو عدم صحة الفرضيات المعتمدة ضمن دراستنا و التي على أساسها يمكن تقديم جملة من المقترحات و التوصيات لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر و من ثم تعظيم نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي له دور كبير في تحقيق النمو الإقتصادي.

أولا: نتـائج اختبـار الفرضيات

1- يشمل المناخ الاستثماري كل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والقانونية والتنظيمات الإدارية، السائدة في بلد ما والتي تؤثر سلبا أو ايجابا على نجاح المشاريع الاستثمارية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2- بالرغم من زيادة قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر الا انها لا تتماشى مع حجم الامكانيات و الفرص الاستثمارية الضخمة التي تتمتلكها الجزائر، وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الثانية.

3- من خلال رصد نقاط الضعف في المناخ الإستثماري في الجزائر و المشار اليها في تقارير التنافسية تبين ان البيروقراطية و ما نتج عنها من انتشار الكبير لظاهرة الفساد و عدم كفاءة وفاعلية التمويل، تبين ان هذه العوامل تشكل أكبر العوائق امام تجسيد المشاريع الإستثمارية، و هذا مايثبت صحة الفرضية الثالثة.

ثانيا: نتـائج البحـــث

- يعتبر الاستثمار الأجنبي شكل من أشكال تدفق رؤوس الأموال الدولية الطويلة الأجل، حيث أضحى البديل الأساسي للمديونية الخارجية، وينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمارات في مشروع معين في البلد المضيف، بشكل يعكس سيطرة المستثمر الأجنبي بدرجة معينة على إدارة تلك الاستثمارات، كما يترتب على هذا النوع من الاستثمارات نقل الموارد المالية والاقتصادية والخبرات الفنية والتكنولوجيا المتطورة إلى البلد المضيف، الأمر الذي جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد السواء.
- يبقى الأثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر جد محدود سواء ما تعلق بخلق مناصب الشغل او التكنولوجيا او توفير النقد الأجنبي.
- بالرغم من الإجراءات المتتبعة من طرف السلطات العمومية في الجزائر الا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي تبقى متواضعة مقارنة بالإمكانيات الإستثمارية في الجزائر.
- توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين القطاعات المختلفة غير متوازن في الجزائر و يعود ذلك لعدم إستغلال الدولة للتدفقات المؤتية عن هذه الإستثمارات إستغلالا أمثلا في تطوير القطاعات الأخرى.
- يبقى البيروقراطية و التمويل و الفساد اهم المشاكل التي تعيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثالثا: التوصيات و الاقتراحات

انطلاقا من دراستنا لموضوع الاستثمار الاجنبي المباشر و النتائج المستخلصة يمكن ابداء الراي و الحث على التوصيات التالية :

- من اجل استقطاب أكثر للاستثمارات الأجنبية المباشرة يجب تحسين البنية التحتية وإشراك المستثمر الأجنبي فيها حتى لا تكون النفقات بحجم كبير بالنسبة للدولة، مع ضمان الاستقرار النسبي للتشريعات القانونية المتعلقة بالاستثمار.
- إعطاء إمتيازات و الضمانات أكبر التي من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الاجنبي و الوطني على حد سواء.
- متابعة المستثمر المحلي في تدعيم مشروعه ماديا و ماليا مع تقديم دراسات اولية و نهائية يراد تنفيذها و الحد من العراقيل التي تبطا في استمرارية او توسيع المشروع.

- من المهم وجود مؤسسات وطنية ودولية تتخصص في دراسة المناخ الإستثماري و تتحليله و تقييمه، و إيجاد الحلول اللازمة لمعالجة الإختلالات التي يمكن إيجادها فيه، لتتمكن الدول من اللجوء الى هذه المؤسسات و التحسين من مناخها الإستثماري على اسس صحيحة و بنائه على دعائم قوية يضمن لها جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة
- التنويع في الاقتصاد الجزائري بين مؤسسات عامة وخاصة بالخصوص في القطاعات غير الطاقوية، و على ان يشمل القطاعات المنتجة الاخرى خاصة الفلاحة و السياحة.
- التعجيل في تطوير و عصرنة المصارف تماشيا مع زيادة حركة رؤوس الأموال تدفقا على الدول النامية خاصة منها الجزائر .
- التأمين الدولي على الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث انتقال رؤوس الاموال و عوائد هذا الاخير .
- تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب و تعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة.
- حل مشكل العقار الاقتصادي الذي يعتبر مشكل حقيقي في وجه المستثمر الأجنبي.
- مكافحة البيروقراطية و الفساد و إزالة أسبابهم و ذلك بنشر العدالة و تكافؤ الفرص و القضاء على ظاهرة الرشوة و المحسوبية و الإفلات من العقاب.

رابعا: آفاق الدراسة

انطلاقا من دراسة تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمكن وضع بعض النقاط التي قد تكون مواضيع بحث في هذا المجال:

- متطلبات تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر.
- دور آليات السياسة النقدية و المالية في تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر.
- أثر الأزمات العالمية على مناخ الإستثمار.

قـــــائمة

المـــــراجـــــع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. أبو الفتوح سمير، دور القوانين و التشريعات في جذب الإستثمار في الجزائر،الكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2015.
2. أبو قحف عبد السلام، إقتصاديات الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011..
3. أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2001.
4. جاويش عبد الفتاح محمد أحمد، إدارة الإستثمار الأجنبي، دار الوفاء لدنيا للنشر و طباعة، الإسكندرية، مصر، 2016.
5. الجبوري عبد الرزاق حمد حسين، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
6. حسب الله محمد أميرة، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية كوريا الجنوبية، تركيا، مصر، الدار الجامعية، مصر، 2005.
7. سعيدي يحيى، الاستثمار الأجنبي المباشر، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.
8. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
9. فليح حسين خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
10. قبلان فريد أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008.
11. قدي عبد لمجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.
12. كاكي عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان،2013.
13. كلاخي لطيفة، اثر السياسة المالية في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة بعض دول MENA، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية، مصر، 2017.

14. منصوري الزين، تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2012.

15. نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار الإقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.

16. نعمان سامي سلامة، الشركات دولية النشاط و أثرها على المنافسة و العمالة و التصدير في الدول النامية، جامعة بني سويف، الطبعة الأولى، 2008.

ب- المذكرات و الأطروحات

1. بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، 2015-2016.

2. بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر، آثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

3. بيوض محمد العيد ، تقييم اثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة ماجستير غير منشورة، في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.

4. جوامع لبيبة، اثر سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة: الجزائر، مصر و السعودية- 2000-2012، اطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

5. خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

6. دبيش أحمد، اشكالية التنمية و الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 1، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، 2009-2010.

7. دحماني سامية، تقييم مناخ الاستثمار و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر(حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية العشرية 1988-1998، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع النقد و المالية، جامعة الجزائر، 2000-2001.

8. رحال فاطمة، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر: 2000-2001، مذكرة ماجيستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،20111-2012.

9. سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنتوري، قسنطينة، 2006-2007.

10. علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الاسلامية حالة الدول الاقل نموا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

11. قريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقد و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

12. قويدري كريمة، الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

13. كاسحي موسى، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص الاقتصاد الاسلامي، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة، 2015-2016.

14. لعرشي عبد الصمد، دور السياسة الجبائية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تجارة و إدراة الاعمال الدولية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2016-2017.

15. لوعيل بلال، دور ارتفاع اسعار النفط في تنمية الإستثمارات العربية البينية مع اشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر3، 2013-2014.

16. المخطارية حرية، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي،اطروحة دكتوراه غير منشورة، اقتصاد دولي ، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، 2016-2017

17. مودع إيمان، اثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر, مذكرة ماجيستير غير منشورة، تخصص مالية و مصرفية، جامعة اليرموك، 2009-2010.

18. نزاري رفيق، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس–الجزائر –المغرب، مذكرة ماجستير غير منشورة ، اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2007-2008.

19. يحياوي عمر، سياسات الاصلاح الاقتصادي و تحديات المناخ الاستثماري بالدول العربية (دراسة حالة الجزائر مصر تونس)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016- 2017.

ج- المجلات و المقالات

1. بخاري عبلة عبد الحميد، خصائص الدول الأقل نموا، التنمية و التخطيط الإقتصادي، الجزء الثاني

2. بعلوج بولعيد، معوقات الإستثمار في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد04.

3. بلقاسم العباس، تحليل البطالة، مجلة جسر التنمية، العدد 58، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 2006.

4. بن الوارث حجيلة، صلاح الدين شريط، فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد17، 2017.

5. بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 5، 2007.

6. بونقاب مختار، زواويد لزهاري، أثر المناخ الإستثماري على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر)،مجلة الدراسات التسويقية و إدارة الاعمال، العدد 1، الجزائر، 2008.

7. زيدان محمد، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية – نظرة تحليلية للمكاسب و المخاظر- ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني 2004.

8. سعيدي عبد الحليم، مريم عمارة، مدنوني هندة، إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بين عوامل الجذب والطرد –الفرص والقيود- مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، العدد التاسع، جوان 2018.

9. سعيدي يحي، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية اقتصادية، العدد 31- جوان 2009.

10. طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة -2000 2011، مجلة الاكادمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 12، جوان 2014.

11. كرامة مروة، رايس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثاني عشر، 2012.

12. لوعيل بلال، محددات الاستثمارات الاجنبية المباشرة العربية الجزائرية خلال فترة (1995-2011)، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد 5، 2014.

13. نوي طه حسين، غربي ياسين سي لخضر، سرار خيرة، إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، عدد خاص، المجلد رقم 1، افريل 2018.

د- الملتقيات و المداخلات

1. برحال عبد الوهاب، سرحان سامية، تقييم القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري وفق لمؤشر التنفسية العالمي، الملتقى الوطني حول دور القطاع في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري، جامعة جيجل، نوفمبر 2011.

2. عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة، مداخلة.

3. الكزار سعد محمود، الإستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على الأقطار النامية، الملتقى الدولي حول النمو الاقتصادي في البلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر- فندق الأوراسي، يومي 14 و15 نوفمبر 2005.

هـ- المراسيم و التشريعات:

1. الجريدة الرسمية، العدد 48،الأمر 95-25 المؤرخ في 26 أوت 1995 والمتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة.

2. المرسوم التنفيذي رقم 06-35 المؤرخ في 16 رمضان 1427 الموافق ل 19 اكتوبر 2009، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و تنظيمها و سيرها.

3. المرسوم التنفيذي رقم 12-146 المؤرخ في 28 مارس 2012 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي، 94-288 الجريدة الرسمية 19/2012.

و- التقارير و الدراسات:

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.

2. حفيظ ، جريدة الجنر اليومي، العدد 4679 (2006/04/16).

3. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، قانون الإستثمار في الجزائر (نص معزز)، مارس 2010.

4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1993، الكويت.
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات، السنة التاسعة و العشرون– العدد الفصلي الرابع (اكتوبر – ديسمبر) 2011.
6. نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات، العدد 2، السنة 2018.
7. النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 45 مارس، 2017.
8. همال علي، أفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو –متوسيطية، مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية، 2002.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. CAVES.R, MULTINATIONAL ENTERPRISE AND ECONOMIC ANALYSE, 2 ND EDITION, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESSV, 1996.
2. KPMG, Guide Investir En Algérie, 2014.
3. KPMG, Guide Investir En Algérie, 2017.
4. KPMG, Guide Investir En Algérie, 2019.
5. KPMG, Guide Investir En Algérie. 2009.
6. La banque mondial : «Rapport sur le développement dans le monde, un meilleur climat de l'investissement pour tous», USA, 2005.
7. Le rapport de présentation de la loi de finances pour 2006-2007.
8. Warrick Smith, Mary Hallward-Driemeier:«le climat de l'investissement, une donnée primordiale», «finances et développement», publication trimestrielle du FMI(fonds monétaire international), volume 42, numéro 1, mars 2005.
9. World economic forum, the global competitiveness report 2016-2017.
10. World economic forum, the global competitiveness report 2017-2018.

ثالثا: مواقع الأنترنت

1. البنك الدولي http://www.albankaldawli.org/
2. موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار **WWW.Andi.DZ**
3. الموقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية -https://unctad.org/fr/Pages/statistics.aspx1
4. موقع المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات http://dhaman.net/ar/
5. KPMG https://home.kpmg/dz